الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

مُذكّرة لنيل شهادة الماستر

تخصص: لسانيات الخطاب

موسومة بـ:

الوَقْفُ الهَبْطِي دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ دَلَالِيَّةٌ

إعداد الطالب: رفيق بن محمد صيقع

إشراف: د. مختار بن جلول

أعضاء اللجنة المُناقشة:

أ.د. عرابي أحمد ..... رئيساً

د. مختار بن جلول ..... مُشرفاً ومُقرِّراً

أ.د. بن شريف محمد ..... مُناقشاً

الموسم الجامعي

1440هـ / 1441هـ

2019 م / 2020 م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى الوالدينِ العزيزينِ أطال الله في عُمرِهما على طاعتهِ.

إلى الأُسرةِ الكبيرةِ كلٌّ باسمهِ ورسمهِ.

إلى الأُسرةِ الصّغيرةِ زوجةً وأبناءً: أمُّ عبد الله، عبدُ الله المهدي، إيناس، محمّد الأمين، صفيّة.

إلى طُلّابِ العلمِ طُلّابِ الحقِ والدّليلِ.

إلى طُلاب القرآنِ الكريمِ، وأخُصُّ رُوحي القارئين الحافظين الأخ لزهرق الميلود

الذي توقَّف عند قوله تعالى: ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿109﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ الشعراء (109-110)، والأخت بلحاج زهرة التي توقَّفت عند آخر سورة النجم عند قوله تعالى: ﴿فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾ النجم (61) وهما يقرآن عليَّ ختمةَ إجازة رحمهما الله وأسكنهما فسيح جنّاته، وما أُرى وَقْفَيْهِما إلا إشارةً ربانيّةً كان الله تعالى لي ولهما وللمسلمين جميعاً.

مُقَدِّمَة

مقدّمة:

الحمدُ لله القائل: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾المزمل(3)، والصّلاةُ والسّلامُ على رسوله خَير مَن رتّل ووقفَ وابتدأَ ونُزِّل عليه القُرآن تنزيلاً، وعلى آله وصَحْبه أفضلِ مَن اقتفى وسلك إلى الله سبيلاً، وعلى مَن سار على دربِهم ونهْجِهم إلى يوم الدِّين ولن تجِد لسُنَّة الله تبديلاً، ولن تجد لسُنّة الله تحويلاً أمَّا بعدُ:

لقد خَدَم المغاربةُ كتابَ ربِّهم كما المشارقةُ، وتنافسُوا في تلاوتِه وحفظِه وإتقانِ حُروفه وإقرائِه وفي تفسيرِه وإعرابِه وبيانِ مُحكمِه ومُتشابهِه، وصِيانته مِن التّحريف والتّبديل، وجوَّدُوه لفظاً، ودوَّنُوه وضبطوه رسْماً، وألّفوا فيه نثراً ونظْماً.

ومِن تِلكمُ العُلوم التي خدمتِ القرآن الكريم عِلْمُ الوقفِ والابتداءِ، فقد أُلّفت فيه الكُتُب المُطوّلة والمُختصرة، وهو مِن أجلِّ عُلوم الكتاب الحكيـــم؛ فبه يُستعانُ على فَهْم القرآن والغـــوصِ على دُرره وكُنوزه وتتجلّى به الوُقوفُ التّامة والكافية والحِسَان، فتظهرُ للسّامع المُتأمِّل والقارئ المُتدبِّر المعاني على أكملِ وُجوهِها وأصحّها، وأقْربِها لمأثور التفسير، ومعاني لُغة العرب. والوقفُ والابتداءُ إنَّما يكونُ بحسب ما يقتضيه المعنى واللّفظُ، ولا سبيل إلى ذلك إلا بالتّدبر والاهتمام بالمعاني؛ فالنّظرُ في الوُقوف مُعينٌ على التّدبر قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾النساء(81).

ولولا الوقف والابتداء في كتاب الله الحكيم لكانت الأفهامُ فيه كليلة، والأبصارُ عليلة، والنّظرُ مدخولاً، ولَحُرّف الكلامُ عن مواضعه، وعُدِل به عن سُبُله.

وقد اعتمدَ جُلُّ القُرَّاء والمُقْرئين في بلاد المغرب الإسلامي **الوقفَ الهَبْطي** – نسبة للشيخ محمّد بن أبي جُمعة الهَبْطي رحمه الله ت930هـــ – في قراءتهم لكتابِ ربِّهم سبحانه وتعالى، فيَقِفُون حيثُ وقف ويبْتدِئُون حيثُ ابتدأ، ويصلُون حيث وَصلَ.

فمَن هو الهَبْطِيُّ؟ وما هذا الوقف الذي جاء به؟ وما الأُسس التي بنى عليها وَقْفَه؟ وهل سُبِق إلى هذا الوقف، أم أنَّه أوَّلُ من قال به؟ وما مدى مُطابقته للقواعد النّحوية وقواعد أهل الوقف والابتداء والتفسير والقراءات؟ وأيُّ دلالةٍ هدى إليها؟

وللإجابة عن هذه التّساؤُلات اخْترتُ بحث هذا الموضوع وعنونتُ له بـــ (**الوَقْفُ الهَبْطِيّ دراسةٌ نحويّةٌ دلاليّة**)، وإنّما اخترتُه لأنّني مُعلّمٌ للقرآن الكريـــم وبعضِ عُلومه؛ وكثيراً ما يَقِفُ الطلبـــةُ وهم يقرؤُون عليَّ أوقافاً تُسمّى هَبْطية تنفرُ الأُذنُ لسماعها، ويتبـــادرُ منها معنىً غيرُ مُرادٍ في الآيـــة، أو فيها فصلٌ بين مُتلازمين، أو نقصٌ في المعنى، أو يتجلّى منها معنى عميقٌ يُدرك بالتدبـــر، وأوقافاً أُخرى تجعلك حائراً ماذا أراد الهبطيُّ بها؟، فرَغِبتُ في معرفة أصلِ هذه الأوقاف وما مدى سيْرِ الهبطيّ على خُطى أسلافه مِن عُلماء الوقف والابتداء فيها؟ ولارتباطه الشّديد بعلُوم القرءان الكريم، ولكونه موضُوعاً مَغاربياً صِرْفاً؛ إذ المشارقةُ يعتمدون الوقف السِّجَاوَنْدي ت560هـــ، ولتضـــاربُ الآراء حول هذا الوقـــف بين مُؤيّدٍ له مُلتزم به، ومُعترضٍ عليه قادح فيـــه، ومُفَصِّلٍ فيه قابلٍ لغالبه، ولأنّه ينفع المُشتغلين بالقرآن وعلومه، ولعلّي أخدُمُ هذا الكتاب المُبارك مِن خلال قراءة الإمام نافع رحمه الله والوقف الهَبْطي الذي تعلَّق بها دون غيرها.

والدِّراسةُ لهذا الوقف هي دلاليّة نحويّة لأنّ الوقف على كلمات القرآن لن يكون صحيحاً مُؤدّياً للمُراد من الآية، أو لوجه مِن أوجُهها إلا إذا بُني على معنىً صحيح يعضُدُه كلامُ أهل التفسير أوّلاً ثمّ بقية أهل الفن مِن قُرّاء ونُحاة وأصحاب الوقف وغيرهم. وإنّما قدّمت الدّلالة على النحو أي المعاني على الأوجه الإعرابية هنا لأنّ النّحو فرعٌ عن المعنى، فالمعنى هو الذي يُوجّه الأوجه الإعرابية لا العكس كما قرّرهُ الأوائلُ، ولم أقدِّمها في عنوان البحث بل قدّمتُ النحو تعريضاً بمَن انتقص الهَبْطِيّ وأنّه جاهلٌ بالنحو؛ غيرَ أنّ الرّجلَ عالـــمٌ به وبكلام العرب كما سيظهرُ من خلال أوقـــافه فضلاً عن الدلالة. وبما أنّ جلَّ المُفسِّرين وأصحابَ الوقف مِن النُّحاة فإنّي أُرَاوِحُ في التّقديم خلال الدّراسة بينهم، وربَّما آثرت أهلَ الوقف والابتداء بياناً لاتِّباع الهبطي في أغلب أوقافه لا ابتداعه.

ولا يخفى على الدّارسين أهمّيّة المستوى التّركيبي، والمستوى الدّلالي عند مَن يقولُ به وإلا فهو داخلٌ في مستويات اللغة. ومهما يكن فإنّ الإعرابَ إنّما جيء به دالاً على اختلاف المعاني، والمعنى هو أساسُ صحة التّركيب النّحوي وقَبوله. ومِن ثمّ فإنّ اتّساق التركيب في المعنى مع قواعد التركيب هو أساسُ تأليفِ الكلام ونظمِه؛ وهذا ما ميّز القرآن الكريم عن كلام العرب وإلا فإنّ ألفاظ القرآن هي المستعملة عند العرب.

وقد وقفتُ على دراساتٍ وبحوثٍ تناولت الوقف الهَبْطي مِن أهمّها:

- تقييد وقف القرءان الكريم لمحمد بن أبي جمعة الهبطي، تحقيق: الحسن بن أحمد وكاك. (رسالة دكتوراه). وهو عمدتي في وقفية الهبطي.

- منحة الرؤوف المعطي ببيان ضُعف وقوف الشيخ الهبطي لعبد الله بن محمد بن الصديق الغماري.
- قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش لعبد الهادي حميتو.
- منهجية ابن أبي جمعة الهبطي في أوقاف القرءان الكريم لابن حنفية العابدين.
- التوجيه النحوي للوقف الهبطي في القرآن الكريم وأثره في المعنى لربيعه خفه(رسالة ماجستير)، وغيرها.

وهي دراساتٌ بين مُتعصِّبٍ، ومُنتقدٍ، ومُنْصفٍ لهذا الوقف وصاحبه، وقد أجادت وأفادت، غير أنّني لم أجد فيها مَن عَرَض هذا الوقف الهَبْطي وخاصة المُنتقد منه على كلامِ النّحاة والمُفسرين، وأهل القراءات وعُلماء الوقف والابتداء كدراسة شاملة ليَخرُج برأي واحدٍ في هذا الوقف؛ أهو اجتهادٌ من الهَبْطي رحمه الله و لم يُسبق إليه، أم أنّه تابع فيه لمن قبله؟، وهل هو على أصول وقواعد أهل الفن؟.

وحتى لا يُظنّ أنَّ البحثَ والدِّراسةَ هي لكلِّ الوقف الهَبْطي فقد بلغت عدد أوقافه عشرة آلاف إلا خمسة وخمسين وقفاً (9945) فإنّي أُقيِّدُ هنا أنّ الدراسة هي للأوقاف المُنتقدة عليه فقط وقد بلغت خمسمائة (500) وقفا، وانتخبت منها لهذا البحث واحدا مع ستين (61) وقفا وذلك: لكثرةِ أوقافه ولا يُمكنُ المرورُ عليها كلها في بحث كهذا وهو مُقيّدٌ بالوقت والكمّ، ولأنّ مُعْظمَ الدراسات السابقة خَلَصَت إلى قَبُول أغلب أوقاف الهَبْطي رحمه الله. ولأنّه إن ثبت اتّباعه وسيره فيها على درب مَن سبق فما بقي هو فيه أولى وأحق، والعكس كذلك.

أمَّا الخُطّة التي بنيتُ عليها بحثي هذا فهي مُتمثلة في: مقدمة، وثلاثة فصول.

أمَّا الفصلُ الأوّلُ فحَوْل تأصيل الوقف والابتداء تعريفاً وأهمية وأنواعاً، وأمَّا الفصل الثاني ففي الكلام عن الهبطي ووقفه تعريفاً وأُسُساً وأراءً للعلماء فيه، ثمّ الفصلُ الثالثُ درَسْتُ فيه الأوقاف المنتقدة عليه وانتخبت منها لهذا البحث واحدا مع ستين (61) وقفا. وأخيراً أنهيتُ بحثي بخاتمة ذكرتُ فيها أهمَّ النتائج التي توصَّلتُ إليها.

ومِن أبرز المصادر والمراجع التي رجعتُ إليها وهي في فُنُون شتَّى مِن: وقفٍ وابتداءٍ وتفسيرٍ وكتب إعراب القرآن الكريم وقراءاتٍ وتجويدٍ ما يلي:

- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبي بكر محمد بن الأنباري.
- القطع والائتناف لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس.
- المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل لأبي عمرو عثمان الداني الأندلسي.

- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا لأحمد بن محمد الأشموني.
- النشر في القراءات العشر لأبي الخير محمد بن محمد الشهير بابن الجزري.
- تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري.
- تفسير التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور.
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري، وغيرها.

وقد سلكتُ المنهج الوصفي لأنّني بصدد تتبّع ظاهرة تمثلت في مواضع وقف الهبطي مِن سورة الفاتحة إلى سورة الناس، والمنهج المقارن لأنّني سأعرض أوقافه على مَن سبق مِن أهل الوقف والابتداء والقراءات والتفسير والنحاة.

هذا وقد واجهتني صُعوبات خلال البحث تمثَّلت في تشعُّب الدراسة واتِّساعها لتشمل سُبُلاً عديدة تُوجِب على الباحث الوقوف على كلام أهل القراءات والوقف والابتداء والنحاة والمفسرين، والعودة إلى أمَّهات الكُتب التي تتطلَّبُ باحثاً وقارئاً له باعٌ في هذه الفنون، وما أنا بصاحبها؛ زِد على ذلك ضيق الوقت وأزمة وباء كورونا – رفعه الله عنّا وعافانا – الذي أصاب العالَمَ في هذه الفترة فقُيِّدت الحركة وصَعُب الاتصال، ولكنّني حاولتُ قدر المُستطاع من خلال هذا البحث بيان المُراد بالوقف الهَبْطي، ودراسةَ أوقافه المُنتقدة عليه نحوياً ودلالياً. وما على الأعرج إنْ سار خَلْفَ الرّكب المُبارك مِن حَرَج.

وأخيراً أشكرُ أُستاذي الفاضل الدكتور مختار بن جلول حفظه الله ورعاه على قَبُوله الإشراف على بحثي، وعلى ما نفعني به، وأشكر أَساتِذتي الكرام عن كُلِّ حرفٍ علَّمُونيه والشكرُ موصولٌ لكلِّ مَن ساعدني وأعانني لإتمام هذا البحث وأخصُّ هنا أخي سيد أحمد حفظه الله وبارك فيه، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفع بهذا البحث، وأن يُجازي الجميع خير الجزاء وأوفاه كما أسأله تعالى التوفيق والسداد في القصد والقول والفعل إنَّه وليُّ ذلك والقادر عليه. وصلِّ اللّهم وسلِّم وبارك على نبيِّك الكريم.

الطالب

رفيق بن محمد صيقع

30 رمضان 1441هـ / 23 ماي 2020م

بمدينة تيارت. الجزائر

مدخل

مدخل:

يُعتبرُ الوقفُ والابتداءُ في كتابِ الله عزّ وجلّ ذا أهميةٍ بالغةٍ يُدركُها كلُّ قارئٍ مُتدبِّرٍ لهذا الكتاب وكلُّ مُستمعٍ كان له قلبٌ أو ألقى السّمعَ وهو شهيد. فالقرآنُ الكريمُ بأسلوبه ونظمه المُتفرد فيه آياتٌ قصارٌ وأخرُ طوالٌ؛ قد لا ينتهي المعنى عند القصار، وينتهي قبل الطوال، والذي يُجلِّي ذلك ويُعِينُ على التدبر، ويحفظُ المعاني من الشَّطط هو الوقفُ والابتداءُ، ولذا أفردَهُ العلماءُ رحمهم الله بالتّصنيف كأبي بكر بن الأنباري ت328هـ في كتابه: (**إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل**)، وأبي جعفر النّحاس ت338هـ في كتابه: (**القطع والائتناف**)، وأبي عمرو الدّاني ت444هـ في (**المكتفى في الوقف والابتدا**)، وأحمد بن محمد الأشْموني من علماء ق11هـ في (**منار الهدى في معرفة الوقف والابتدا**)، وغيرِهم.

كما قرّرُوا أنّه اجتهادٌ يفتحُ الله به معانيَ وفُهُوماً يتفاوتُ النّاسُ فيها تُحقِّقُ إعجاز هذا القرآن الكريم، قال ابنُ الجزري ت833هـ في مُقدِّمته:

وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ يَجِبْ وَلاَ حَرَامٌ غَيْرُ مَالَهُ سَبَبْ [1]

علّق عليه مُحقِّقُ تقييد وقفِ القرآن الكريم فقال: " فقولُ ابنِ الجزري يدلُّ على نفي الوُجوب والحُرمة على مَن وقف أو وصل شيئاً من كلمات القرآن مادام لم يكن له في ذلك قصد سيء"[2] ومِن ثَمّ استحسن علماءُ القراءات والتفسير اجتهاداً منهم أوقافاً وابتداءاتٍ رأَوْها لاعتباراتٍ مقصودة، فنَقَلَ السُّيُوطيُّ رحمه الله ت911هـ عنهم فقال: " لأئمة القُرّاءِ مذاهبُ في الوقف والابتداء: فنافعٌ كان يُراعي محاسنَهما بحسب المعنى، وابنُ كثير وحمزةُ حيث ينقطع النفسُ...وعاصمٌ والكسائيُّ حيث تمَّ الكلامُ، وأبو عمرو يتعمّد رؤوس الآي، ويقول: (هو أحب إليّ)، فقد قال بعضهم: إنّ الوقف عليه سنّة "[3].

---

[1]- منظومة المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه، ابن الجزري، تح: أيمن سويد، دار نور المكتبات، جدة، السعودية، ط4، 2006م، رقم:78، ص(8).

[2]- تقييد وقف القرآن الكريم، محمد بن أبي جمعة الهبطي، تح: الحسن بن أحمد وكاك، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1991م، ص(31).

[3]- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تح: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، ج2/559-560، وانظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تصحيح: علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1/238.

وقال ابنُ الجزري: "ليس كل ما يتعسَّفُه بعضُ المُعربين أو يتكلّفه بعض القرّاء، أو يتأوّله بعض أهل الأهواء، ممّا يقتضي وقفاً أو ابتداءً، ينبغي أن يتعمّد الوقفُ عليه، بل ينبغي تحرِّي المعنى الأتم، والوقف الأوْجَه"[1].

كيف لا يكونُ القرآنُ الكريمُ مُعجزاً في وقفه وابتدائه وهو بحر زّاخر؛ وهو كتابٌ عزيزٌ لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه تنزيلٌ من حكيم حميد؟، وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ محمد(25). وقال: ﴿أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفاً كَثِيراً﴾ النساء(81). وقال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلأَلْبَٰبِ﴾ ص(28).

وما قولُه عليه الصّلاةُ والسّلامُ لعبد الله بن عباس رضي الله عنهما: "اللهم فقهه في الدين"[2]، وفي رواية "اللهمّ علّمْه الكتاب"[3] إلا لأنّ القرآن حمّالُ أوجهٍ يطرقُها مَن شاء الله تعالى له مِن أوليائه.

ولازمُ التّدبر يُوجِبُ الابتداءَ والوقفَ على آياتٍ ما كان لينْبَجِسَ منها معانيَ ولطائفَ لولاهما. وقد اختلفت الأوقافُ والابتداءاتُ في كتاب الله عزّ وجلّ بحسب اختلاف زوايا النّاظرين فيه، وكلٌّ يبْغي معنًى إمّا واضحاً بَيِّناً يراهُ العامّةُ، وإمّا معنًى خاصاً يفقهُهُ أولوا البصيرةِ والتّدبر. وهذا كثيرٌ في القرآن الكريم؛ فكنوزُه ولآلِئُه لا تنفد ولاتنضب.

مِن تلكُمُ الكنوز قوله تعالى: ﴿فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِي عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ القصص(25)، في قصّة موسى عليه السلام مع ابنتي شُعيب عليه السلام[4]، فوقف بعضُهم على قوله "عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ" ثم يبتدئُ " قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ.."، والبعضُ الآخرُ لم يقف ووصل الآية، وفي كلا الأداءَيْن يظهرُ أنّ الاستحياءَ كان في المشي فقط، أمّا لو قرأنا الآيةَ ووقفنا على قوله "تَمْشِي عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ" ثم استأنفنا القراءة فقلنا: "عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ قَالَتْ"؛ أي أعدنا لفظ "عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ" يتجلّى لنا الآتي :

---

[1]- النشر، ج231/1.

[2]- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن حجر العسقلاني، تص: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، ج244/1، رقم:143.

[3]- المصدر نفسه، ج169/1، رقم:75.

[4]- الجمهور على أن الداعي أباهما هو شعيب عليه السلام والمرأتان ابنتاه، وقطع الزمخشري وابن عاشور بذلك؛ انظر: تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تح: عادل عبد الموجود وغيره، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1993م، ج109/7، والكشاف لجار الله محمود الزمخشري، تح: عادل عبد الموجود، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط1، 1998م، ج492/4-493، وتفسير التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، ج103/20.

1– أنّ الاستحياء كان في المشي وفي القول.

2– أنّ استحياءها في قولها هو أعظم مِن استحيائِها في مشيها لأنّ الاستحياء في الوقف جاء بعد المشي "تَمْشِي عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ"، وفي الابتداء جاء الاستحياء قبل القول "عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ فَالَتِ"، ولاشك أنّ التقديم يفيدُ الأهمية والاعتناء كما في حديث "..ثم خرج من الباب إلى الصّفا، فلمّا دنا من الصّفا قرأ ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ البقرة(157) "أبدأ بما بدأ الله به" فبدأ بالصفا"[1].

3– أنّ حيـــاءَها هو جِبلةٌ فيها غيـــر مُصْطنـــع، وذلك أنّه قـــال " تَمْشِي عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ فَالَتِ" قال ابنُ عاشورت1394هـ: "(على) للاستعلاء المجازي مستعارة للتمكن من الوصف"[2]، فقد يكونُ الاستحياءُ في المشي مُصطنعاً فلا يُكتشَف، أمّا في القول فقال "عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ فَالَتِ" فقدّمه على القَوْل والقولُ هو ترجمة لأفكارٍ ومعاني مُتتالية مُنْسَابة لا يُمكنُ للمُتحدِّث أنْ يُنشئها وفي نفس الوقت يُلْبِسها ثوْب الاستحياء وإلا اكتُشِف أمرُه، وكيف لا يكونُ جِبِلّةً وهي بِنتُ نبيّ وزوجةُ نبيّ مِن أولي العزم عليهم الصلاة والسلام ؟[3].

كلُّ هذه المعاني وغيرُها ما كان لها أن تبزُغَ وتتفجّر لولا الوقفُ والابتداءُ، من خلال هذا المثال نلجُ إلى هذا العِلم فنُؤصلَ له ونُؤسس؛ ولا بناءَ إلا والأساسُ يرفعُه.

---

[1]– صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، تح: محمد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1991م، كتاب الحج، ج888/2، رقم:147–(1218).

[2]– تفسير التحرير والتنوير، ج103/20.

[3]– ظهرت لي هذه المعاني لّما مرت إحدى الطالبات على الآية وهي تقرأ عليّ، والله أعلم.

الفصل الأول :

الوقف والابتداء

المبحث الأول: تعريف الوقف والابتداء

المبحث الثاني: أهمية الوقف والابتداء

المبحث الثالث: أنواع الوقف والابتداء وأحكامهما

المبحث الأول: تعريف الوقف والابتداء

لكلِّ علمٍ مُصْطلحاتــه، ولكلِّ مُصطلح مدلولاتُــه. ولا يُمكنُ الوقوفُ على عِلْم من العلوم إلا بمصطلحاته. فما الوقف والابتداء ؟ وما أهميتهما ؟ وما أنواعهما وأحكامهما ؟

أ-1-الوقف لغة: قال الخليل ت170هـ: "الوقف: مصدر قولك: وقَفْتُ الدابــة ووقَفْتُ الكلمــة وقفاً، وهذا مجاوز، فإذا كان لازماً قلت: وقفتْ وُقُوفاً. فإذا وقّفْتَ الرجل على كلمة قلتَ: وقّفْتُه توقيفاً، ولا يُقال: أوقَفْتُ إلا في قولهم: أوقَفْتُ عن الأمر إذا أقلعتُ عنه. والوقف: المَسْك الذي يُجعل للأيدي، عاجاً كان أو قرناً مثل السوار، والجميع: الوُقوف. وفي حديث الحسن: "إنّ المؤمن وقّاف، متأنّ، وليس كحاطب الليل". ويُقال للمُحجِم عن القتال: وقّاف"[1].

وقال ابن فارس ت395هـ: "الواو والقاف والفاء: أصل واحــد، يدلّ على تــمكّث في شيء ثم يُقاس عليه. منه وقَفْتُ أقِفُ وُقوفــاً. وحكى الشيباني: " كلمتُهم ثم أوْقَفْتُ عنهم" أي سَكَتُّ. قال: "وكلُّ شيء أمسَكْتَ عنه فإنك تقول أوقفتُ"[2].

وقال ابنُ منظور ت711هـ: "وقف الأرض على المساكين، وفي الصحاح للمساكين، وقفاً: حبسها. وقيل: وقف وأوقف سواءٌ، قال الجوهــري: أوقفتُ عن الأمر الذي كنتُ فيه، أي أقلعتُ، ويقال: كان على أمر فأوقف، أي أقصر، والمَوْقِفُ: المَوْضِعُ الذي تقف فيه حيثٌ كان، وتوقيفُ الناس في الحج: وُقُوفُهم بالمواقف، ووقَّفَتِ المرأة يَديْها بالحِنّاءِ إذا نقَّطَت في يديْها نُقَطاً ووقَّفَ الحديث: بيّنَه، ووقَّفته على ذنبه، أي أطلعتُه عليه، ويُقال: وقّفتُه على الكلمة توقيفاً"[3].

وقال الفيومي ت770هــ: "وقفتِ الدّابــة تقِفُ وقْفاً ووقُوفــاً سكَنَت، ووقَفْتُ الرجــل عن الشيء وقْفاً منعتُه عنه، وحكى بعضهم: ما يُمسكُ باليد يُقالُ فيه (أوْقَفْتُه) بالألف، وما لا يُمسك باليد يُقالُ فيه (وقفته) بغير ألف، والفصيح (وقفتُ) بغير ألف في جميع الباب إلا في قولك (ما أوقفك) ههنا وأنت تريد أيُّ شأنٍ حملك على الوقوف، ووقفتُ الأمر على حضور زيد علّقت الحكم فيه بحضوره، ووقفتُ قسمة الميراث إلى الوضع أخّرتُه حتى تضع"[4].

---

[1]- كتاب العين، الخليل الفراهيدي، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2003م، ج4/393-394، مادة (وقف).

[2]- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م، ج6/135، مادة (وقف).

[3]- لسان العرب، ابن منظور، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ج54/4898-4899، مادة (وقف).

[4]- المصباح المنير، أحمد الفيومي، تح: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، ط2، ج2/669، مادة (وقف).

وقال الفيروز آبادي ت817هـ: "وأوقَفَ: سَكَت. وعنه: أمسك. وأقلع"[1].

وقال الأشموني من علماء ق11هـ: "وهو لغة الكف عن الفعل والقول"[2].

وقال الزبيدي ت1205هـ: "ووقَفَ القارئُ على الكلمة وُقُوفاً، ووقّفَه توقيفاً: علّمه مواضع الوُقوف. ووقف على المعنى أحاط به"[3].

ومنه فإنّ الوقف لغةٌ يأتي لمعانٍ هي: **الإقلاع، المسك، الإحجام، التمكث، السكت، الحبس، القصر، النقط، البيان، الإطلاع، الإحاطة، السكون، المنع، التعليق، التأخير، والكف.**

أ-2-الابتداء لغة:

قال الخليل: "بدأ، بدو: بدا الشيءُ يَبْدُو بَدْواً وبُدُوّاً أي ظهر، والبَدْءُ مهموز، وبدأ الشيء يبدَأُ أي يفعلُه قبل غيره"[4].

وقال الجوهري ت392هـ: "بدأتُ بالشيء بَدْءًا: ابتدأتُ به، وبدأتُ الشيء: فعلتُه ابتداءً"[5].

وقال ابنُ فارس: "الباء والدال والهمزة من افتتاح الشيء، يُقال بدأتُ بالأمر وابتدأتُ، من الابتداء. والله تعالى المُبْدِئُ والبادئُ. قال الله تعالى عز وجل: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ البروج(13) وقال تعالى: ﴿كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ﴾ العنكبوت(19)"[6].

وجاء في لسان العرب: "والبَدْءُ: فعل الشيء أوّلُ"[7]، وقال الراغبُ الأصفهانيُّ ت502هـ: "يُقالُ بدأتُ بكذا وأبدَأْتُ وابتَدأتُ، أي: قدّمتُ، والبَدْءُ والإبْدَاءُ تقديم الشيء على غيره ضرباً من التقديم، قال تعالى: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ﴾ السجدة (6)"[8].

ومنه بدأ والابتداء يعني: الظهور، فِعْل الشيء قبل غيره، الافتتاح، التقديم، وهو ضد الوقف.

---

[1]- القاموس المحيط، الفيروز آبادي، تح وطبع: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط8، 2005م، ص(860)، مادة (وقف).

[2]- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، أحمد بن محمد الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2002م، ص(24).

[3]- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، تح: مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت، 1987م، ج475/24، باب الفاء، مادة (وقف).

[4]- كتاب العين، ج119/1، مادة (بدأ).

[5]- الصحاح تاج اللغة، إسماعيل الجوهري، تح: أحمد عطار، دار العلم للملايين، لبنان، ط4، 1990م، ج35/1، مادة (بدأ).

[6]- معجم مقاييس اللغة، ج212/1، مادة (بدأ).

[7]- لسان العرب، ج223/3، مادة (بدأ).

[8]- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تح: محمد سيد كيلاني، ص(40)، مادة (بدأ).

وقد وردَ كلٌّ من لفظ (**وقف**)، و(**بدأ**) ومشتقاتهما بهذه المعاني في **القرآن الكريم** كالآتي:

وقف [1] :

الآية	رقمها	السورة
﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾	28	الأنعام
﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ﴾	31	الأنعام
﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾	31	سبأ
﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ﴾	24	الصافات

قال الزّجّاج في قوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ : "ومعنى "وُقِفُوا" على النار يحتمل ثلاثة أوجه: جائز أن يكون عَايَنُوها، وجائز أن يكون عليها وهي تحتَهُم، والأجود أن يكون معنى وُقِفوا على النّار أُدْخِلُوها فعَرَفوا مقدار عذابها، كما تقول في الكلام: قد وَقَفْتُ على ما عند فلان، تريد قد فهمته وتبيّنتُهُ"[2].

أمّا (**بدأ**)[3]:

الآية	رقمها	السورة
﴿وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾	28	الأعراف
﴿وَهَمُّواْ بِإِخْرَاجِ ٱلرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾	13	التوبة
﴿إِنَّهُۥ يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾	04	يونس
﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾	34	يونس
﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَآءِ أَخِيهِ﴾	76	يوسف
﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْداً عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾	103	الأنبياء
﴿أَمَّن يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾	66	النمل
﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ﴾	18	العنكبوت
﴿قُلْ سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ﴾	19	العنكبوت

[1]- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1364هـ، باب الواو، ص(758)،

[2]- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج أبو إسحاق بن السري، تح: عبد الجليل عبده سلبي، عالم الكتب، ط1، 1988م، ج239/2.

[3]- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، باب الباء، ص(115).

﴿ٱللَّهُ يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾	10	الروم
﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾	26	الروم
﴿وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَـٰنِ مِن طِينٍ﴾	06	السجدة
﴿قُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ ٱلْبَـٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾	49	سبأ
﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾	13	البروج

وفي **الحديث الشريف** جاء في سنن أبي داود ت275هـ"...وما مرَّ بآية رحمةٍ إلا **وقف** عندها فسأل، ولا بآية عذابٍ إلا **وقف** عندها فتعوذ "[1]، وفي حديث مسلم " **أبدأ** بما **بدأ** الله به"[2] في سعيه عليه الصلاة والسلام بين الصفا والمروة.

وفي **كلام العرب** قول امرئ القيس في معلقته:

1– **قِفَا** نَبْكِ مِن ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ وَحَوْمَلِ

5– **وُقُوفاً** بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُم يَقُولُونَ لاَ تَهْلِكْ أَسَىً وَتَجَمَّلِ.[3]

وقول زهير بن أبي سُلمى في معلقته:

وَقَفْتُ بِهَا مِنْ بَعْدِ عِشْرِينَ حِجَّةً فَلَأْياً عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ.[4]

وقول الطرماح بن حكيم:

فَتَطَرَّبْتُ لِلصِّبا ثُمَّ **أَوْقَفْ** **تُ** رِضاً بِالتُّقَى وَذُو البِرِّ رَاضِي.[5]

ولفظ (**بدأ**) في قول عمرو بن كلثوم في معلقته:

بُغَاةً ظَالِمِينَ وَمَا ظُلِمْنَا وَلَكِنَّا **سَنَبْدَأُ** ظَالِمِينَا.[6]

وقال طرفة بن العبد في معلقته:

حُسَامٍ إِذَا مَا قُمْتَ بِهِ مُنْتَصِراً كَفَى الْعَودَ مِنْهُ **الْبَدْءَ** لَيْسَ بِمِعْضَدِ.[7]

---

[1]– صحيح سنن أبي داود، تخ: محمد ناصر الدين الألباني، دار غراس، الكويت، ط1، 2002م، كتاب الصلاة، مج24/4، رقم:815.

[2]– سبق تخريجه ص(4).

[3]– ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط5، ص(8-9).

[4]– ديوان زهير بن أبي سلمى، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 2005م، ص(65).

[5]– جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، محمد بن أبي الخطاب القرشي، تح: علي البجاوي، نهضة مصر، ص(795).

[6]– ديوان عمرو بن كلثوم، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1991م، ص(90)،رقم:115.

[7]– ديوان طرفة بن العبد، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ص(36).

ب-1- الوقف اصطلاحاً:

يختلفُ تعريفُه باختلاف المُصطَلِحين عليه، فهو عند **الفقهاء:**

"حبسُ مال يُمكن الانتفاع به، مع بقاء عينه، بقطع التّصـــرف في رقبته مِن الواقِف وغيره، على مَصْرَفٍ مُباح موجود، أو بصرف ريعه على جهة برّ وخير تقرّباً إلى الله تعالى"[1].

وعند **العروضيّين** هو: إسكان الحرف السابع المتحرك كإسكان تاء مفعولاتن ليبقى مفعولان، ويُسمّى موقوفاً [2].

وأمّا عند **القُرّاء** فهو على معنَيَيْن:

"1- معرفة ما يُوقف عليه، أي معرفة مَوْضِع الوقف، وذلك راجع إلى المعاني – **وهو بحثي** –

2- معرفة ما يُوقف به؛ أي: معرفة كيفية الوقف؛ أي: التغيير الذي يكون على آخر الكلمة إذا وُقِف عليها"[3]. كالإسكان والرَّوْمِ والإِشْمَام، والوقف على تاء التأنيث بالهاء أو بالتاء[4].

ومن أشهر تعاريفه:

1- **تعريف ابن الجزري:** "عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفّس فيه عادة بنية استئناف القراءة إمّا بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله كما تقدّم جوازه في أقسامه الثلاثة لا بنية الإعراض...ويأتي في رؤوس الآي، وأوساطها، ولا يأتي في وسط الكلمة، ولا فيما اتصل رسماً، ولابد من التنفس معه "[5].

2- **تعريف الأشموني:** " قطع الصوت آخر الكلمة زمناً ما، أو هو قطع الكلمة عمّا بعدها "[6].

والمُلاحظُ مِن تعاريفِ الوقف لُغة واصطلاحاً أنّ لفظ القطع لم يأت في التعاريف اللغوية لا لفظاً ولا معنىً، غير أنّ معناه حالٌّ في جميعها؛ فالألفاظ الستة عشر لمعاني الوقف لغةً تحمِلُ جميعُها

---

[1]- الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي، دار الفكر، ط2، 1985م، دمشق، سوريا، الباب الخامس: الوقف، ج8/154-155.

[2]- التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، لبنان، طبعة جديدة، 1985م، ص(374).

[3]- الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، أبو جعفر محمد بن سعدان الكوفي الضرير، تح وشرح: أبو بشر محمد خليل الزروق، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2002م، ص(34-35)، وانظر: النشر، ج1/224.

[4]- ينظر: كتب القراءات والتجويد للتوسع في معرفة هذه المصطلحات.

[5]- النشر، ج1/240، الإتقان، ج2/561.

[6]- منار الهدى، ص(24).

معنى القطع. وهو نفسُه يحملُها؛ فمِن معاني القطع كما في القاموس المحيط: المنع، الإبانة، العبور، الشق، السكت، ضد الوصل، مواضع الوقف[1].

ولعلّ المُصطلِحين قد عبّروا بالقطع دونما سِواه من الألفاظ مَشْياً على طريقة الأقْدَمين في عدم التّفرقة بين السكت والقطع والوقف، وأنّ المُراد بها الوقف غالباً[2].

ب-2- الابتداء اصطلاحاً:

قال أبو جعفر الضرير: " والابتداء: افتتاحه "[3]، أي افتتاح النّطق، وقال عبد الفتاح المرصفي: "الابتداء في عُرف القُرّاء هو: الشُّروعُ في القراءة بعد قطع أو وقف"[4].

وقد اختلف علماءُ التّجويد والقراءات في مصطلحاتِ " السكت، والقطع، والوقف "؛ هل هي بمعنى واحد أم تختلف؟، فذهب ابنُ الجزري إلى أنّ هناك فرقاً بينها فقال: " (عاشرها) في الفرق بين الوقف، والقطع، والسكت: هذه العبارات جرت عند كثير من المتقدمين مُراداً بها الوقفَ غالباً ولا يُريدون بها غير الوقف إلا مُقيّدة، وأمّا عند المتأخرين وغيرهم من المحققين فإنّ **القطع** عندهم عبارة عن: قطع القراءة رأساً، فهو كالانتهاء فالقارئ كالمعرض عن القراءة والمُتنقل منها إلى حالة أُخرى سِوَى القراءة كالذي يَقْطَعُ على حزب أو وِرْد أو عشر أو في ركعة ثم يركع أو نحو ذلك مما يُؤذِنُ بانقضاء القراءة والانتقال منها إلى حالة أخرى، وهو الذي يُستعاذ بعده للقراءة المستأنفة، ولا يكون إلا على رأس آية لأنّ رؤوس الآي في نفسها مقاطع... **والوقف**: عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة إمّا بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله كما تقدّم جوازه في أقسامه الثلاثة[*] لا بنية الإعراض، وتنبغي البسملة معه في فواتح السور، ويأتي في رؤوس الآي وأوساطها ولا يأتي في وسط كلمة ولا في ما اتصل رسماً. ولا بد من التنفس معه... و**السكت**: هو عبارة عن قطع الصوت زمناً هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس "[5].

ومن ثَمَّ غدت مُصطلحاتٍ لفنٍ وعِلمٍ له أُسُسُه ومُنطلقاتُه. ولم يُغْفِلِ المُحْدَثون موضوع الوقف؛ فهذا تمّام حسّان يقول "ظاهرة الوقف: يدل الوقف بوسائله المتعددة على موقع هو في طابعه

---

[1]- ينظر: القاموس المحيط، ص(752-753)، مادة (قطع).

[2]- النشر، ج1/239.

[3]- الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، ص(34).

[4]- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح المرصفي، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، السعودية، ط2، ص(392)، وفن الترتيل وعلومه، أحمد الطويل، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، ط1، 1999م، ج2/937.

[*] - يقصد: الوقف التام والكافي والحسن.

[5]- النشر، ج1/238-240.

(مفصل) من مفاصل الكلام يمكن عنده قطع السلسلة النطقية (chain of utterance) فينقسم السياق بهذا إلى دفعات كلامية (spoken groups)، تعتبر كل دفعة منها إذا كان معناها كاملاً واقعة تكليمية (speech event) منعزلة، أما إذا لم يكن معناها كاملاً كالوقف على الشـــرط قبل ذكر الجواب مثلاً فإنّ الواقعة التكلمية حينئذ تشمل على أكثر من دفعة كلامية واحدة. ولعلّ ظاهرة الـــوقف باعتبارها موقعية من موقعيات السياق العربي ترجع إلى كراهية توالي "الأضداد" أو "كراهية التنافر" إن شئت اسماً آخر لهذا المظهر من مظاهر الذوق العربي، فالحركة مظهر من مظاهر الاستمرار في الأداء والصمت الذي يأتي عن تمام المعنى جزئياً أو كلياً أو عن انقطاع النفس أو لأي سبب يدعو إلى قصد الوقف يعتبر عكس الحركة تماماً "[1].

ج- تعريف علم الوقف والابتداء:

وأمّا **علمُ الوقف والابتداء** فيقول الزركشي ت794هـــ عنه: " هو فنٌّ جليلٌ، وبه يُعرف كيف أداء القرآن، ويترتب على ذلك فوائد كثيرة، واستنباطات غزيرة، وبه تتبيّن معاني الآيات، ويُؤْمَنُ الاحترازُ من الوُقوع في المشكلات "[2].

ويُفصِّلُ مُحقِّقُ (المكتفى في الوقف والابتدا) لأبي عمرو الداني فيقول: "والوقف في الاصطلاح علمٌ يُعرف به كيفية أداء قراءة القرآن بالوقف على المواضع التي تتم عندها المعاني، والابتداء من مواضع تستقيم معها المعاني، وتتفق مع وجوه التفسير، وصحّة اللغة، وما تقتضيه علومها من نحو وصرف ولغة، بحيث لا يخرج القارئ على وجه مناسب من التفسير، ولا يُخالف وجوه اللغة وسبل أدائها "[3].

ومِن الألفاظ التي تُحِيلُ على معنى الوقف والابتداء كما في عناوين كُتُب الوقف والابتداء[4] نجد:
الوقف: وقف القرآن، أوقاف القرآن، الوقوف، القطع، المقطوع، المقاطع، مقطوعُ القرآن.
الابتداء: الائتناف، الاستئناف، الموصول، موصول القرآن، المبادئ.

وما مِن عِلْمٍ إلا وله أهميّة وشأن، وعِلمُ الوقف والابتداء ليس بِدْعاً من ذلك؛ فتتجلّى أهميَّتُه فيما يأتي من المبحث الموالي.

---

[1]- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1994م، ص(270-271).

[2]- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، 1983م، ج339/1.

[3]- المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي، تح: يوسف عبد الرحمن المَرْعَشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1987م، ص(31).

[4]- ينظر: علل الوقوف، محمد بن طيفور السجاوندي، تح: محمد بن عبد الله العيدي، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط2، 2006م، ج24/1-41.

المبحث الثاني: أهمية الوقف والابتداء

إنَّ القارئ للقرآن الكريم لابدَّ له أن يقفَ وهو يقرأُ لانقطاع نَفَسِه، وحيثُ وقف مُختاراً فعليه اختيارُ الوقف الذي لا يخلُّ بالمعنى، وكما هي حاجةُ المسلمين لقراءة القرآن الكريم الذي هو أصل دينهم فإنَّ حاجتَهم إلى علمِ الوقف والابتداء آكد ليقرؤوه ويفهموه على اللغة التي أُنزله الله تعالى بها، كما أنّ التّجويد لا يتحقّقُ للقارئ إلا بمعرفته أماكنَ الوقفِ والابتداء، فبِقَدر إتقانه لهذين يتحقّقُ التّجويدُ، وقد جاءت نُصوصٌ وآثارٌ وأقوالٌ عن الأئمة الأعلام سَلَفاً وخَلَفاً تدلُّ على شَرَفِ هذا العلم وعِظمِ مكانته وأهمّيته لتالي القرآن والمعتني به، من ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَۖ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَۖ﴾ الرحمن(1-2)، فمِن عَظَمة البيان أنْ علَّمه الله تعالى للإنسان، وهذا البيانُ يقومُ عند أبي جعفر النّحاس على: "تفصيل الحروف، والوقف على ما قد تمَّ، والابتداء بما يحسن الابتداء به"[1].

وروى تميمُ بن طرفة عن عَديِّ بن حاتم أنّ رجلاً خطب عند النّبي صلى الله عليه وسلم فقال: " مَن يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فقد غوى. فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: بئس الخطيبُ أنت. قل: ومَن يعص الله ورسوله"[2]. وأخرج الطبري ت310هـ بسنده عن أبي هريرة أنّ رسول الله قال: " إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرفٍ، فاقرءُوا ولا حرج، ولكن لا تختموا ذِكْر رحمةٍ بعذاب، ولا ذِكْر عذابٍ برحمة "[3]، قال أبو جعفر النحـــاس معلقا: "فهذا تعليم التمام توقيفاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه ينبغي أن يقطع على الآية التي فيها ذكر الجنة والثواب، ويفصل ما بعدها إن كان بعدها ذكر النار أو العقاب"[4].

وقال ابنُ عمر رضي الله عنهما: " لقد عشنا بُرهة من دهرنا، وإنَّ أحدثنا يُؤتى الإيمان قبل القرءان، وتَنْزِلُ السورةُ على محمد صلى الله عليه وسلم فيتعلَّم حلالها وحرامها، وما ينبغي أن يُوقفَ عنده فيها، كما تعلّمون أنتم القرآن. ثم قال: لقد رأيتُ رجالاً يؤتى أحدُهم القرآن فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته ما يدري ما أمره ولا زاجره ولا ما ينبغي أن يُوقف عنده منه ينثره نثر الدقل"[5].

---

[1]- القطع والائتناف، أبو جعفر أحمد النحاس، تح: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، 1992م، ص(2).

[2]- أخرجه مسلم،كتاب الجمعة،ج2/594،رقم:48،وأبو داود، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، لبنان، كتاب الصلاة، حديث1099، ج1/288.

[3]- تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط1، 2001م، ج1/40، وأخرجه النحاس في القطع، ص(13).

[4]- القطع، ص(13).

[5]- رواه الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين، تح: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، لبنان، ط2، 2002م، كتاب الإيمان، رقم:101، ج1/91، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين. وفي بعض الكتب (وإنّ أحدنا..) دون ثاء.

قال الإمامُ ابنُ النّحاس مُعلِّقاً على هذا الأثر: "فهذا الحديثُ يدُلُّ على أنّهم كانوا يتعلَّمون التّمام كما يتعلَّمون القرءان "[1].

وقال عليٌّ بنُ أبي طالب في تفسير قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ المزمل(3): "التّرتيلُ: تجويدُ الحروف ومعرفةُ الوقوف"[2].

قال أبو عمرو الداني: " ففي قولِ ابنِ عمرَ دليلٌ على أنَّ تعليم ذلك توقيفٌ مِن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنَّه إجماعٌ من الصحابة رضوان الله عليهم "[3].

وفي قول ابنِ عمر وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما يقولُ ابنُ الجزري: "...ففي كلام عليٍّ رضي الله عنه دليلٌ على وُجوب تعلُّمه ومعرفته، وفي كلام ابن عمر برهانٌ على أنَّ تعلُّمه إجماع من الصحابة رضي الله عنهم"[4].

وعن ابن مسعود أنه قال: "الوقف منازل القرآن، ولا يخفى أنّ مَن له نظر سديد لا يَعْدل عن النزول بموضعٍ مأمونٍ من المخاوف، خصب، كثير الماء والكلإ، وما يقيه من الحر أو القر، إلى ما هو بالعكس، اللهم إلا أن يعلم أنّه إذا سار يجد بين يديه ما هو مثله، أو خير منه"[5].

بل ذهب ابنُ النّحاسُ إلى وُجوب معرفة الوقف على كل مُسلم لكونه لابدّ له مِن قراءة شيء مِن القرءان فقال: "وهو علمٌ يحتاجُ إليه جميع المسلمين لأنّهم لابدّ لهم مِن قراءة القرءان ليقرؤوه على اللّغة التي أَنزَلَ الله جلّ وعزَّ كتابه بها وفضَّلها ومدحها"[6].

وقال أبو بكر الأنباري: "ومِن تمام معرفة إعراب القرءان ومعانيه وغريبه معرفةُ الوقف والابتداء فيه، فينبغي للقارئ أن يعرف الوقف التام والوقف الكافي الذي ليس بتام، والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا كافٍ"[7].

وقال ابنُ النّحاس: "فقد صار في معرفة الوقف والائتناف التّفريقُ بين المعاني، فينبغي لقارئ القرءان إذا قرأ أن يفهم ما يقرؤه، ويُشغل قلبه به، ويتفقّد القطع والائتناف، ويحرص على أن يُفْهِمَ

---

[1]- القطع، ص(12).

[2]- الإتقان، ج541/2.

[3]- المكتفى في الوقف والابتدا، ص(134-135).

[4]- النشر، ج225/1.

[5]- تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين، أبو الحسن علي النوري الصفاقسي، تص: محمد الشاذلي النيفر، نشر مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، ص(129).

[6]- القطع، ج1/1.

[7]- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تح: محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، 1971م، ج108/1.

المُستمعِين في الصلاة وغيرها، وأن يكون وقْفُه عند كلام مستقر أو شبيه به، وأن يكون ابتداؤه حسناً...فيحتاج القارئ أن ينظر أين يقطع وكيف يأتنف"[1].

وقال صاحبُ النشر: "لَّما لم يكن القارئ أن يقرأ السورة أو القصة في نفس واحد، ولم يجز التنفس بين الكلمتين حالة الوصل، بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة، وجب حينئذ اختيار وقف للتنفس والاستراحة، وتعيَّن ارتضاء ابتداء بعد التنفس والاستراحة، وتحتَّم أن لا يكون ذلك ممَّا يُخِلُّ بالمعنى، ولا يُخِلُّ بالفهم؛ إذ بذلك يظهر الإعجازُ ويحصلُ القصدُ؛ ولذلك حضَّ الأئمَّةُ على تعلُّمه ومعرفته"[2].

وقال النّكزاوي: "وبابُ الوقف عظيمُ القدر جليلُ الخطر لأنَّه لا يتأتَّى لأحد معرفة معاني القرءان، ولا استنباط الأدلة الشرعية منه إلاَّ بمعرفة الفواصل...وأن يعلم الوقف والابتداء، وأن يعلم بعض مذاهب الأئمّة المشهورين في الوقف"[3].

وقال الداني: "معرفة ما يتم الوقف عليه، وما يحسن وما يقبح من أجلِّ أدوات القراء المحققين والأئمة المتصدرين، وذلك مما تلزم معرفته الطالبين، وسائر التالين، إذ هو قطب التجويد وبه يُوصل إلى نهاية التحقيق"[4].

وقد كان الأوّلون يعتنون بالوقف ويُعطونه الأهمية البالغة، قال ابنُ الجزري: "وصحَّ بل تواتر عندنا تعلّمه والاعتناء به من السّلف الصّالح كأبي جعفر يزيد بن القعقاع إمام أهل المدينة الذي هو مِن أعيان التّابعين، وصاحبه الإمام نافع بن أبي نعيم، وأبي عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي، وعاصم بن أبي النّجود، وغيرهم من الأئمّة. وكلامُهم في ذلك معروف، ونُصوصهم عليه مشهورة في الكتب، ومِن ثَمَّ اشترط كثيرٌ من أئمّة الخَلَفِ على المُجيز أن لا يُجيز أحداً إلاّ بعد معرفته الوقف والابتداء، وكان أئمَّتُنا يُوقِفُوننا عند كلِّ حرفٍ، ويُشيرون إلينا فيه بالأصابع، سُنَّة أخذُوها كذلك عن شيوخهم الأوَّلين. رحمة الله عليهم أجمعين"[5].

---

[1]- القطع، ج1/20-21.

[2]- النشر، ج1/224-225.

[3]- الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء، أبو محمد عبد الله النكزاوي، تح: مسعود أحمد سيد محمد إلياس، رسالة دكتوراة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، 1413هـ، ص(198).

[4]- شرح قصيدة أبي مزاحم الخاقاني، أبو عمرو الداني، تح: غازي بن بنيدر العمري، 1433هـ، ج2/421.

[5]- النشر، ج1/225.

والوقفُ والابتداءُ ليس خاصاً بالقرآن؛ فقد كانوا يُلاحظونه في مُخاطَباتهم فيكرهون أن يقطع القائلُ على ما لم يجب ولا يسألون عن نيّته؛ مِن ذلك ما نقله النّحاس فقال: "فقد أنكر النّبيُّ صلى الله عليه وسلم على الرجل الذي خطب فقال: مَن يطع الله ورسوله فقد رشد ومَن يعصهما، ولم يسأله عن نِيّته ولا ما أراد، وأنكر النّبيُّ صلى الله عليه وسلم على مَن قال شاء الله وشئت ولم يسأل عن نيته"[1]، ونَقَل عن إبراهيم النّخعي أنّه كره أن يُقال: "لا والحمد لله، ولم يكن يكره أن يقول: نعم والحمد لله، وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنّه قال لرجل معه ناقة: أتبيعها بكذا؟ فقال: لا عافاك الله، فقال:لا تقل هكذا، ولكن قل:لا وعافاك الله، فأنكر عليه لفظه ولم يسأله عن نيته"[2].

وبهذه النُّصوص والنُّقولات يتبيَّنُ لنا أنَّ مَن لم يعرفِ الوقف والابتداء لم يعرف القرءان؛ فبإحسانه للوقف والابتداء تتبدَّى له وللسَّامع فوائده الوافرة، ومعانيه الفائقة، وتُعرَفُ مقاصدُ الشارع الحكيم سبحانه وتعالى.

وقد قسَّم العُلماءُ الوقفَ والابتداءَ إلى أقسامٍ اختلفوا في عَدِّها وفي الاصطلاح عليها هذا أوانها.

---

[1]- القطع، ج16/1، وانظر الحديث الأول في صحيح مسلم، ج594/2، أما الثاني ففي الأدب المفرد الجامع للآداب النبوية للبخاري، تخ: محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق، السعودية، ط2، 2000م، رقم:783.

[2]- المصدر نفسه، ج16/1-17.

المبحث الثالث: أنواع الوقف والابتداء وأحكامهما

أولا: أنواع الوقف: يُقسَّمُ الوقفُ باعتبارين: 1- حال الواقفِ وما يعرِضُ له أثناء قراءته.

2- الموقوف عليه.

القسم الأول: ينقسمُ الوقفُ باعتبار حالِ الواقفِ وما يعرض له إلى أربعة أنواع هي:

1- الوقف الاضطراري: "وهو ما يعرضُ للقارئ أثناء قراءته بسبب ضرورة كالعُطاس، أو ضيق نفس، أو عجز عن القراءة بسبب نسيان أو غلبة بكاء، أو أي عذر من الأعذار يضطره للوقف على أيّ كلمة من الكلمات القرآنية. و**حكمه**: جواز الوقف على أيّ كلمة حتى تنتهي الضرورة التي دعت إلى ذلك، ثم يعود القارئ إلى الكلمة التي وقف عليها فيصلها بما بعدها إن صلح الابتداء بها وإلا فبما قبلها"[1].

قال ابنُ الجزري: وَغَيْرُ مَا تَمَّ قَبِيحٌ وَلَهُ الوَقْفُ مُضْطَرًّا وَيَبْدَا قَبْلَهُ [2]

2- الوقف الاختباري: "وهو أن يقف القارئ على كلمة ليست محلاً للوقف عادة، ويكون ذلك في مقام الاختبار أو التعليم من أجل بيان حكم الكلمة الموقوف عليها من حيث الحذف والإثبات كما في كلمة (ٱلۡأَيۡدِۦ) من قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ عِبَٰدَنَآ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ أُوْلِي ٱلۡأَيۡدِۦ وَٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ ص(44)، فيوقف عليها بالإثبات، أمّا في قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلۡأَيۡدِۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٞ﴾ ص(16) فيوقف عليها بالحذف، أومن حيث التاءات المفتوحة والتاءات المربوطة كما في كلمة (امرأة) من قوله تعالى: ﴿ٱمۡرَأَتَ نُوحٖ وَٱمۡرَأَتَ لُوطٖ﴾ التحريم(10)، فيُوقف عليهما بالتاء المفتوحة، أمّا في قوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا نُشُوزًا﴾ النساء(127)، فيُوقف عليها بالهاء حسب الرسم العثماني. و**حكمه**: جواز الوقف على أي كلمة طالما كان ذلك في مقام الاختبار على أن يعود إلى ما وقف عليه فيصله بما بعده إن صلح ذلك وإلا فبما قبله مما يصلح الابتداء به"[3].

3- الوقف الانتظاري: "هو الوقف على الكلمة القرآنية بقصد استيفاء ما في الآية من أوجه الخلاف حين القراءة بجمع الرويات، وسُمِّي انتظارياً لِمَا ينتظرُه الأستاذُ من الطالب بشأن تكملته للأوجه التي وردت في الآية التي يقرؤها. و**حكمه**: يجوز للقارئ الوقف على أيّ كلمة حتى يعطف عليها باقي أوجه الخلاف في الروايات وإن لم يتم المعنى"[4].

---

[1]- غاية المريد في علم التجويد، عطية قابل نصر، ط4، 1994م، ص(223-224).

[2]- منظومة المقدمة، ابن الجزري، رقم:77، ص(8).

[3]- غاية المريد، ص(223).

[4]- المرجع نفسه، ص(224).

كالوقف على كلمة (بُيُوتٍ) ليأتي برواية قالون وورش عن الإمام نافع في قوله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ﴾النور(36)، حيث أنّ قالون يقرؤها بكسر الباء (في بِيُوت)، وورش يقرؤها بضم الباء (في بُيُوت). كما قال الإمامُ ابنُ بري ت733هـ في الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع:

وَفِي بُيُوتٍ وَالْبُيُوتِ الْبَاءَ قَرَأَهَا بِالْكَسْرِ حَيْثُ جَاءَ [1]

يقصد بذلك الإمامَ قالون، أمّا ورش فعكسه؛ إذ يقرؤها بالضّم. وهذا البيت هو في الفرشيات من نظمه حيثُ يذكرُ الخلاف بينهما.

4- الوقف الاختياري: "هو أن يقف القارئ على الكلمة القرآنية باختياره دون أن يعرض له ما يُلجِئه للوقف مِن عذر أو إجابة على سؤال. و**حكمه:** جواز الوقف عليه إلا إذا أوْهَمَ معنىً غير المعنى المُراد فيجبُ وصله، كما يجوز الابتداءُ بما بعد الكلمة الموقوف عليها إن صلح الابتداء بها وإلا فيعود إليها ويصلها بما بعدها إن صلح ذلك وإلا فبما قبلها"[2].

وهذا النّوعُ الأخيرُ هو الذي عناهُ العلماءُ بالتّأليف وأبْدَوا آراءهم فيه، وهم يُدْرِجون أقساماً أربعة تحته هي: التام والكافي والحسن والقبيح. وسيأتي بيانها.

القسم الثاني: باعتبار الموقوف عليه؛ وينقسم بدوره إلى كيفية الوقوف على الكلمة وهو ما يوقف به كما يُسمّيه ابن الجزري[3]، وإلى ما ينبني عليه من معاني، وهو الذي يعني بحثي.

أ- كيفية الوقوف على الكلمة (ما يوقف به):

بوّب ابنُ الجزري في نشره باباً للوقف على آوخر الكَلِم ذكر تحته: "أنّ للوقف في كلام العرب أوجهاً مُتعددة والمُستعمل منها عند أئمة القراءة تسعة وهو: السكون والرَّوْم والإشْمَام والإبدال والنقل والإدغام والحذف والإثبات والإلحاق"[4].

يُضاف إلى ذلك باب الوقف على مرسوم الخط؛ والمقصود به الرسم العثماني للمصاحف التي أجمع الصّحابةُ رضوان الله عليهم عليها، فيلزم اتّباعها في الوقف ولا تخالف، قال ابنُ الجزري: "وقد أجمع أهل الأداء وأئمة الإقراء على لُزوم مرسوم المصاحف فيما تدعو الحاجة إليه اختياراً

---

[1]- متن الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، أبو الحسن علي بن محمد الرباطي (ابن بري)، تح: نور الدين افرحاتن، دار الإمام مالك، الجزائر، ط1، 2014م، باب فرش الحروف، رقم:230، ص(65).

[2]- غاية المريد، ص(224-225).

[3]- النشر، ج120/2.

[4]- ينظر: النشر، ج120/2، والإتقان، ج249/1، وكتب التجويد والقراءات لمن أراد التوسع.

واضطراراً فيُوقف على الكلمة الموقوف عليها أو المسؤول عنها على وفْق رسمها في الهجاء وذلك باعتبار الأواخر من الإبدال والحذف والإثبات وتفكيك الكلمات بعضها مِن بعض مِن وصل وقطع فما كُتِب من كلمتين موصولتين لم يُوقف إلا على الثانية منهما، وما كُتِب منهما مفصولا نحو(ران) يوقف على كل واحدة منهما. هذا الذي هو عليه العمل عن أئمة الأمصار في كل الأعصار"[1].

قال ابنُ بريٍّ:

فَـــصْلٌ وَكُنْ مُتَّبِعاً مَتَى تَـــقِـــفْ سَنَنَ مَا أُثْبِتَ رَسْماً أَوْ حُذِفْ
وَمَـــا مِنَ الْـــهَاءَاتِ تَـــاءً أُبْـــدِلاَ وَمَا مِنَ الْمَوْصُولِ لَفْظاً فُصِلاَ
وَاسْلُكْ سَبِيـــلَ مَـــا رَوَاهُ النَّـــاسُ مِنْـــهُ،وَإِنْ ضَعَّفَـــهُ الْقِيَـــاسُ [2]

ب- ما ينبني عليه الوقف من معاني:

أسهب العلماءُ في بيان مُصطلحات الوقف والابتداء وأنواعه، واختلفوا فيه، وذكر ابنُ الجزري أنّ: " أكثر ما ذكر الناسُ في أقسامه غير مُنضبط ولا مُنحصر"[3]، ونقل الزركشيُّ عن الجمهور: "أنّ الوقف في التنزيل على ثمانية أضرب "[4]، وهو نفس العدد الذي قال به صاحبُ المقصد لتلخيص ما في المرشد ت926هـ إلا أنّه خالف في التسميات[5]. وألحقها الأشموني إلى عشرة أنواع[6]، ورأيتُ أنْ أذكر هنا كلَّ الأنواع والمراتب التي وقفتُ عليها، وقد بلغ عددها اثنى عشر(12) نوعاً لعلَّ ذلك يكون أبْيَنَ وأنْفَع:

1- الوقف السنُّة (السُّنّي): قال ابنُ الجزري : "وكذلك عدَّ بعضُهم الوقف على رؤوس الآي في ذلك سُنّة، وقال أبو عمرو: وهو أحبّ إليّ. واختاره أيضاً البيهقي في شعب الإيمان، وغيره من العلماء وقالوا: الأفضل الوقوف على رؤوس الآيات، وإن تعلّقت بما بعدها. قالوا واتباع هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته أولى "[7]. وقد استدلوا على ذلك بحديث أمِّ سلمة رضي الله عنها قالـــت: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُقَطِّـــعُ قراءته، يقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ﴾

---

[1]- النشر، ج128/2.

[2]- متن الدرر اللوامع، ص(63).

[3]- النشر، ج225/1.

[4]- البرهان، ج354/1.

[5]- المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، زكرياء الأنصاري، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2002م، ص(16).

[6]- منار الهدى، ص(28).

[7]- النشر، ج226/1.

ثم يقف،﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ثم يقف، وكان يقرؤها: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾"[1]، وفي رواية أبي داوود "..يقطع قراءته آية آية"، نحو الوقف على ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾، و﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وشبهه[2].

وممّا يُرجِّح القول بهذا الوقف ولو تعلّق رأسُ الآية بما بعده رغم الخلاف فيه ما يلي:

أ- أنّ حديث أمِّ سلمة رضي الله عنها السّابق هو في بيان قراءة النّبي صلى الله عليه وسلم، وما تمثيلُها بالفاتحة إلا كمثال لعُمُوم قراءته.

ب- حديث قراءة ابن مسعود على النّبي صلى الله عليه وسلم:" فقرأتُ سورة النساء حتى أتيتُ على هذه الآية ﴿فَكَيۡفَ إِذَا جِئۡنَا مِن كُلِّ أُمَّةِۭ بِشَهِيدٖ وَجِئۡنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدٗا﴾ الآية(41) قال حسبك الآن"[3]، فهذا القطع هو على رأس آية ولها علاقة بما بعدها، قال صاحب وقوف القرآن: "ولو كان تتبع المعاني ممّا يحرصُ عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أمر ابن مسعود أن يقطع قبل تمام المعنى؛ لأنّ قوله تعالى بعدها: ﴿يَوۡمَئِذٖ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ لَوۡ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلۡأَرۡضُ وَلَا يَكۡتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثٗا﴾النساء(42) مُتعلِّق بها"[4].

ج- أنّ الوقف على رؤوس الآي مذهبُ كلٍّ مِن: الإمام ابن كثير المكي، والإمام أبي عمرو البصري[5]، وغيرهما.

2- <u>الوقف اللازم أو وقف البيان</u>[6]: قال السجاوندي: "فاللازم من الوقوف: ما لو وصل طرفاه غيّر المرام، وشنّع معنى الكلام "[7]، وهو أوّل مَن قال به، ومِن العلماء مَن أكّد استحبابه، قال ابنُ الجزري: " مِن الأوقاف ما يتأكّد استحبابه لبيان المعنى المقصود، وهو ما لو وصل طرفان لأوهم معنى غير المراد، وهذا الذي اصْطَلَح عليه السجاوندي لازم وعبّر عنه بعضُهم بالواجب"[8] ، نحو: الوقف على (ولد) من قوله: ﴿سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ النساء(170). حيث أنّ الوصلَ يجعل ما بعدَ الولدِ نعتاً له.

---

[1]- صححه الألباني في صحيح الترمذي، ج169/3، رقم:2927 من رواية أبي مُليكة عن أم سلمة، قال عنه ابن الجزري: حديث حسن وسنده صحيح، ج226/1، وأما رواية أبي داود ج37/4.

[2]- التحديد في الإتقان والتجويد، أبو عمرو الداني، تح: غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، ط1، 2000م، ص(174-175).

[3]- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، دار السلام، الرياض، السعودية، ط1، 1997م، رقم:5050، ص(1097).

[4]- وقوف القرآن وأثرها في التفسير، مساعد بن سليمان الطيار، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، 1431هـ، ص(47-48).

[5]- النشر، ج238/1.

[6]- منار الهدى، ص(28)، فن الترتيل، ج911/2.

[7]- علل الوقوف، ج62/1.

[8]- النشر، ج232/1.

3- الوقف التام: من أقسام الاختياري؛ وهو: "أن لا يكون له تعلق بما بعده البتة -أي لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى- فهو الوقف الذي اصطلح عليه الأئمة (بالتام) لتمامه المطلق، يوقف عليه ويبتدأ بما بعده"[1].

ومُرادهم بالتّعلق اللفظي أن يتعلَّق المُتأخِّر بالمُتقدِّم من حيثُ الإعراب، وبالمعنوي أن يتعلَّق المتأخِّر بالمتقدِّم مِن جهة المعنى[2]، وغالب مواضعه عند تـــمام القصص والأحكام، وانقضاء الكلام، وفي رؤوس الآي والفواصل، وقد يجيء بعد آية وآيتين وأكثر، وآخر السور وغيرها[3].

وقال الزركشي عن مواقعه: "وآخر كل قصة وما قبل أولها، وآخر كل سورة تام، والأحزاب، والأنصاف، والأرباع، والأثمان، والأسباع، والأتساع، والأعشار، والأخماس، وقبل ياء النداء، وفعل الأمر، والقسم ولامه دون القول، و(الله) بعد رأس كل آية، والشرط ما لم يتقدم جوابه، و(كان الله)، و(ما كان)، و(ذلك)، و(لولا) غالبهن تام ما لم يتقدمهن قَسَم أو قول أو ما في معناه"[4]، نحو:"الوقف على﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، والابتداء﴿ٱلْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ونحو الوقف على﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، والابتداء ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.."[5].

4- الوقف الكافي: مِن أقسام الاختياري وهو: "ما له تعلّق مِن جهة المعنى فقط وهو الوقف المُصطلح عليه (بالكافي) للاكتفاء به عما بعده، واستغناء ما بعده عنه. وهو كالتام في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده "[6]، وسمّاه الداني مفهُوماً غير أنّه ذكر أنّ الذي بعده مُتعلّق بما قبله[7]، وهو يُخالف ما قاله ابنُ الجزري في الظّاهر إلا أنْ يُحمل قولُ ابنُ الجزري على أنّ المقصود بالاستغناء لفظٌ لا معنى. قال الداني: " نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾النساء(23)، والابتداء بما بعده في الآية كلها. ألا ترى أنه معطوف بعضه على بعض فهو متعلق بما قبله"[8]. وهو يكثرُ في الفواصل وغيرها[9]. وقال الزركشي عن مواقعه: "وكل رأس آية بعدها (لام كي)، و(إلا) بمعنى(لكن)، و(إنّ) المكسورة

---

[1]- النشر، ج1/225-226.

[2]- وقوف القرآن وأثرها في التفسير، ص(258-260).

[3]- ينظر: التحديد في الإتقان والتجويد، ص(174)، والنشر، ج1/226-227.

[4]- البرهان، ج1/351.

[5]- النشر، ج1/226.

[6]- المصدر نفسه.

[7]- التحديد، ص(174).

[8]- المصدر نفسه.

[9]- النشر، ج1/228.

المشددة، والاستفهام، وبل، و(ألا) المخففة، و(السين)، و(سوف)، على التهدد، و(نعم)، و(بئس)، و(كيلا)، وغالبهن كاف ما لم يتقدمهن قول أو قسم"[1].

5- الوقف الحسن: مِن أقسام الاختياري وهو: "وإنْ كان التّعلُّق مِن جهة اللّفظ فهو الوقف المُصطلح عليه (بالحسن)؛ لأنّه في نفسه حسن مُفيد يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتّعلّق اللفظي إلا أن يكون رأس آية فإنّه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء "[2]، وعرّفه صاحب فن الترتيل بـــ: "هو الوقف على ما تمَّ معنـــاه في ذاته، وتعلّق بما بعده معنىً ولفظاً "[3]، وسمّاه الداني صالحاً[4] ولا عبرة حال الوقف على رأس آية بالتعلق المعنوي واللّفظي فيجوز الابتداء بما بعد رأس الآية كما ذكر ابن الجزري، ولِوُرود الحديث باستحباب الوقف على رؤوس الآي وهو حديث أم سلمة[5]. ومثال الحسن: " الوقف على (بِسْمِ ٱللَّهِ)، وعلى (ٱلْحَمْدُ لِلهِ)، وعلى(رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ)، وعلى(ٱلرَّحْمَٰنِ)، وعلى(ٱلرَّحِيمِ)، و(ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ)، و(أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) الوقف على ذلك وما أشبهه حسن لأنّ المُراد من ذلك يفهم. ولكنّ الابتداء بـــ (ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ، رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ، مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ، صِرَٰطَ ٱلذِينَ، غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) لا يحسن لتعلقه لفظاً، فإنّه تابع لما قبله إلا ما كان من ذلك رأس آية وتقدم الكلام فيه وأنّه سُنّة "[6].

6- الوقف القبيح: مِن أقسام الاختياري وهو: "وإنْ لم يتم الكلام كان الوقف عليه اضطرارياً وهو المصطلح عليه (بالقبيح)، لا يجوز تعمّد الوقف عليه إلا لضرورة مِن انقطاع نفس ونحوه لعدم الفائدة أو لفساد المعنى "[7]، وقال الداني: " والوقف القبيح فهو الذي لا يُعرفُ المُراد منه، وهذا يُسمّى وقف الضّرورة لتمكّن انقطاع النّفس عنده. والقُرّاء ينهون عن الوقف على هذا الضّرب وينكرونه، ويستحبُّون لمن انقطع نفسُه عليه وعلى ما أشبهه مِن الوقف القبيـــح والبشيـــع أن يرجع إلى ما قبله حتى يصله بما بعده"[8]. وعرّفه عبد الفتاح المرصفي فقال: " وهو الوقف على كلام لم يتم معناه لتعلّقه بما بعده لفظاً ومعنى مع عدم الفائدة، أو أفاد معنى غير مقصود، أو أوهم فساد المعنى"[9].

---

[1]- البرهان، ج352/1.

[2]- النشر، ج226/1.

[3]- فن الترتيل، ج919/2.

[4]- التحديد، ص(175).

[5]- سبق تخريجه، ص(20).

[6]- النشر، ج228/1-229.

[7]- المصدر نفسه، ج226/1.

[8]- التحديد، ص(175).

[9]- هداية القاري، ج382/1.

ومثالُ الثلاثة مُرَتَّبَةً: "**الوقف على** المضاف دون المضاف إليه كالوقف على لفظ (بسم) و(ملك) من نحو (بِسْمِ ٱللَّهِ) و(مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ) فالوقف على مثل هذا قبيح لأنّه لم يُعْلَم لأي شيء أضيف...ونحو **الوقف على** ﴿لاَ تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾النساء(43) وذلك لأنّه يُوهم النّهي عن أداء الصّلاة مُطلقاً وليس كذلك..ونحو **الوقف على** لفظ الجلالة (وَاللَّهُ) في قوله تعالى: ﴿فَبَهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ وَاللَّهُ لاَ يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾البقرة(257)، فهذا لا يجوز بحال وإنّما يجوز الوقف على لفظ (كَفَرَ) أو على لفظ (ٱلظَّٰلِمِينَ) وهو آخر الفاصلة"[1]. وسمّاه صاحبُ فن الترتيل: الوقف الممنوع [2].

وفي أنواع الوقف الاختياري يقول ابنُ الجزري:

وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ ... لاَ بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ
وَالاِبْتِدَاءِ، وَهْيَ تُقْسَمُ إِذَنْ ... ثَلاَثَةٌ:تَامٌّ،وَكَافٍ،وَحَسَنْ
وَهْيَ لِمَا تَمَّ:فَإِنْ لَمْ يُوجَدِ ... تَعَلُّقٌ أَوْ كَانَ مَعْنًى فَابْتَدِي
فَالتَّامُّ فَالْكَافِي وَلَفْظاً فَامْنَعَنْ ... إِلاَّ رُؤُوسَ الآيِ جَوِّزْ،فَالْحَسَنْ
وَغَيْرُ مَا تَمَّ: قَبِيحٌ،وَلَهُ ... الوَقْفُ مُضْطَرّاً، وَيَبْدَا قَبْلَهُ [3]

7- الوقف الجائز: عرّفه السّجاوندي: "وأمّا الجائز فما يجوز فيه الوصل والفصل لتجاذب المُوجِبين من الطرفين "[4]، وقال الداني: "والجائز هو ما يجوز الوقف عليه وتركه"[5].

نحو: "قوله: ﴿وَيَسْمِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾البقرة(29)، لأنّ انتهاء الاستفهام على قوله: ﴿وَيَسْمِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ يقتضي الفصل، واحتمال الواو معنى الحال في قوله: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ يقتضي الوصل"[6].

8- الوقف المُرخَّص ضرورة: قال السّجاوندي: "ما لا يستغني ما بعده عما قبله، لكنّه يُرخّص الوقف ضرورة انقطاع النفس لطول الكلام، ولا يلزمه الوصل بالعود لأنّ ما بعده جملة مفهومة"[7]، وفي النشر: " يغتفر في طول الفواصل والقصص والجمل المعترضة ونحو ذلك وفي حالة جمع القراءات وقراءة التحقيق والترتيل ما لا يغتفر في غير ذلك، فربما أُجيز الوقف والابتداء لبعض ما ذكر ولو كان لغير ذلك لم يبح، وهذا الذي يُسمِّيه السجاوندي المرخص ضرورة "[8]، نحو: "كل

---

[1]- هداية القاري، ج1/383-385.

[2]- فن الترتيل، ج2/924.

[3]- منظومة المقدمة، باب معرفة الوقف والابتداء، ص(8).

[4]- علل الوقوف، ج1/128.

[5]- منار الهدى، ص(34).

[6]- علل الوقوف، ج1/128.

[7]- المصدر نفسه، ج1/231.

[8]- النشر، ج1/236.

من فواصل ﴿قَدَ اَفْلَحَ اَلْمُومِنُونَ﴾ المؤمنون(1)، إلى آخر القصة وهو ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾المؤمنون(11). ونحو فواصل ﴿صٓ وَالْقُرْءَانِ ذِے اَلذِّكْرِ﴾ص(1)، إلى جواب القسم عند الأخفش والكوفيين والزجاج وهو ﴿إِن كُلُّ اِلاَّ كَذَّبَ اَلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ﴾ص(13)، وقيل الجواب ﴿كَمَ اَهْلَكْنَا﴾ص(2)"[1].

9- وقف المُعانقة: ويُسمّى عند المُتقدِّمين وقف المُراقبة، ووقف التّضاد، وأوّل من نبّه عليه الإمام أبو الفضل الرّازي[2]. عرّفه ابنُ الجزري بقوله: " قد يُجيزون الوقف على حرف، ويُجيزُ آخرون الوقف على آخر، ويكون بين الوقفين مُراقبة على التّضاد، فإذا وقف على أحدهما امتنع الوقف الآخر"[3]. وفي معالم الاهتداء: " هو أن يجتمع في آية كلمتان يصح الوقف على كلّ منهما، لكن إذا وقف على إحدهما امتنع الوقف على الأخرى "[4]، نحو:"كمن أجاز الوقف على ﴿لاَ رَيْبَ﴾البقرة(1) فإنه لا يجيزه على (فِيهِ)، والذي يجيزه على (فِيهِ) لا يجيزه على (لاَ رَيْبَ)"[5]. قال صاحبُ وقوف القرآن: "وقف التّعانق والمُعانقة أو المراقبة يكون بين موضعين حُكِم على كلٍّ منهما بصحة الوقف ولكن لا يُوقفُ عليهما معاً؛ لأنّ المعنى يختل. وإذا وقف على الأوّل ووصل الثاني ظهر معنى غير المعنى في وصله الأوّل ووقفه على الثاني"[6].

10- وقف التّعسف: هو الوقفُ على ما لم يُتحرّى فيه المعنى الأتم والأوجه،وما فيه تكلّف مِن بعض القُرّاء وأهل الأهواء، وقد أشار إليه ابنُ الجزري بقوله: " ليس كلّ ما يتعسّفه بعضُ المُعربين أو يتكلّفه بعضُ القُرّاء أو يتأوّله بعضُ أهل الأهواء ممّا يقتضي وقفاً أو ابتداءً ينبغي أن يتعمّد الوقف عليه بل ينبغي تحري المعنى الأتم والوقف الأوجه، وذلك نحو الوقف على ﴿وَارْحَمْنَآ أَنتَ﴾البقرة(285)، والابتداء ﴿مَوْلِينَا فَانصُرْنَا﴾البقرة(285) على معنى النداء"[7].

11- وقف الإزدواج: هو الموضع الذي فيه ازدواج بين أمرين متناظرين متقابلين؛ فيقفُ بعضُ أهل الوقف على الأوّل ويفصله عن الثاني، والبعضُ الآخر يَصِلُه ليقف على الثاني فيأتي بالمُعادل والنّظير. قال الأشموني: "ينبغي للقارئ أن يُراعي في الوقف الازدواج والمُعادل والقرائن والنظائر. قال ابنُ نصير النّحوي: فلا يُوقف على الأوّل حتى يأتي بالمُعادل الثاني، لأنّه به يُوجد التّمام، وينقطعُ تعلّقه بما بعده

---

[1]- النشر، ج236/1.

[2]- المصدر نفسه، ج238/1.

[3]- المصدر نفسه، ج237/1.

[4]- معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء، محمود خليل الحصري، مكتبة السنة، القاهرة، مصر، ط1، 2002م، ص(37).

[5]- النشر، ج237/1.

[6]- وقوف القرآن، ص(344).

[7]- النشر، ج231/1.

لفظاً نحو: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ البقرة(285)، ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ البقرة(201)، ﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيْلِ﴾ فاطر(13)، ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحاً فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ فصلت(45)، [ثم قال][1] والأولى الفصل والقطع بين الفريقين، ولا يخلط أحدهما مع الآخر بل يقف على الأول. ثم يبتدئ بالثاني"[2].

وقال ابنُ النّحاس عند قوله: ﴿فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ﴾ الروم(14): "مِن أصحاب التّمام من يكره الوقوف على مثل هذا حتى يأتي بالقسم الآخر، ومنهم من يستحسن الوقوف عليه، قال أبو جعفر: وهذا أحسن أن يفصل بين الفريقين، ولا يخلط أحدهما مع صاحبه والمعنى مستوفى حسن"[3]. وقد ذكره ابنُ الجزري[4].

12- الوقف المطلق: قال السّجاوندي: "ما يحسن الابتداء بما بعده. كالاسم المبتدأ به، نحو قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَجْتَبِيٓ إِلَيْهِ مَن يَّشَآءُ﴾ الشورى(11)، والفعل المستأنف مع السين كقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ البقرة(141)، أو كقوله تعالى: ﴿سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْراً﴾ الطلاق(7)، أو بغير السين كقوله تعالى: ﴿يَعْبُدُونَنِي لاَ يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً﴾ النور(53)، ومفعول المحذوف كقوله تعالى: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ الروم(5) أي: وعد الله وعداً، فلما حذف الفعل أضيف المصدر إلى الفاعل..، والشرط كقوله تعالى: ﴿مَنْ يَّشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾ الأنعام(40)..، والاستفهام كقوله تعالى: ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ﴾ النساء(87)"[5].

هذا وقد نقل الزركشيُّ عن أبي يوسف صاحبِ أبي حنيفة أنّه قال ببدعية تسمية أقسام الوقف، وأنّ مُتعمّد الوقف عليها مبتدع، وحجّته في ذلك أنّ القرآن مُعجز؛ وهو كالقطعة الواحدة، فكلّه قرآن وبعضُه قرآن، وكلّه تام حسن، وبعضُه تام [6].

وقد أُجيب عن ما ذهب إليه بأنّه غير مُسَلَّمٍ؛ قال القسطلاني ت923هـ: "لأنّ الكلمة الواحدة ليست من الإعجاز في شيء، وإنّما المُعجزُ الرّصف العجيب، والنّظم الغريب، وليس ذلك في بعض الكلمات. وأما قوله: (إنّ بعضه تام حسن كما أنّ كله تام حسن) فغير مُسلّمٍ؛ لأنّه إذا قال القارئ:

---

[1]- ما بين المعكوفتين [ ] في كامل البحث هو من كلامي؛ إمّا للتّصحيح، أو للاختصار، أو للشرح.

[2]- منار الهدى، ص(50-51).

[3]- القطع، ج530/2.

[4]- ينظر: النشر، ج237/1.

[5]- علل الوقوف، ج116/1-117.

[6]- البرهان، ج354/1.

(إذا جاء) ووقف فليس بوقف تام، بل يحتمل أن يكون أراد القائل: إذا جاء فلان، أو غير ذلك مما هو موجود في كلام البشر، فإذا اجتمع وانتظم وامتاز ظهر ما فيه من الإعجاز"[1].

يُضافُ إلى ذلك أنّ تقسيمات أهلِ الوقف والابتداء إنّما هي لتسهيلِ وتيسير قراءةِ القرءان الكريم وفهمِه على الوجه الصّحيح، وحتى لا تُحرَّف معانيه ومَرَامِيه، وما صنيعُ أهلِ الفقه – وأبـــو يوسف منهم – حين قسّموا الأحكام الشرعية إلى: واجب ومحرم ومستحب ومكروه ومباح وكذا صنيعُ أهلِ اللغة والنحو والصرف، وأهلِ أُصولِ الفقه في تقسيماتهم وتفريعاتهم (أقسام الكلمة المرفوعات، المنصوبات، المجرورات...، والمجرد، المزيد، الصيغ الصرفية، اسم الفاعل..، والمجمل المفصل، المطلق، المقيد، العام، الخاص..) إلا مِن ذلك.

ولم تكن هذه التقسيماتُ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا صحابته الكرام كاصطلاح وإلا فهي موجودة كمعاني.

ثانيا: أنواع الابتداء:

قرَّرَ العلماءُ أنّ الابتداءَ لا يكونُ إلا اختيارياً، ولا يجوزُ إلا بمُستقلٍ بالمعنى، مُوفٍ بالمقصود وهو في أقسامه كأقسام الوقف، ويتفاوتُ تماماً وكفاية وحسناً وقبحاً بحسب التّمام وعدمه وفساد المعنى بعكس الوقف يضطر إليه القارئ[2]، ويدفعه إليه ضيق النفس ونسيان الكلمات وطُول الآية والمعاني المختلفة وغيره مما سبق.

وقد ضرب ابنُ الجزري أمثلةً لذلك:

- الوقف على ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ البقرة(7) فإنّ الابتداء بالنّاس قبيح.
- فلو وقف على ﴿مَنْ يَّقُولُ﴾ البقرة(7) كان الابتداء بيقول أحسن من ابتدائه بمن.
- وكذا الوقف على ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ﴾ البقرة(6) قبيح، والابتداء بالله أقبح ، وبختم كاف.
- وقد يكون الوقف حسناً والابتداء به قبيحاً، نحو ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ الممتحنة(1) الوقف عليه حسن لتمام الكلام، والابتداء به قبيح لفساد المعنى؛ إذ يصير تحذيراً من الإيمان بالله تعالى.

---

[1]– لطائف الإشارات لفنون القراءات، أحمد بن محمد القسطلاني، تح: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، 1434هـ، ج250/1.

[2]– ينظر: النشر، ج230/1.

- وقد يكون الوقف قبيحاً والابتداء به جيداً نحو ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ هَٰذَا﴾ يس(51)، فإنّ الوقف على هذا قبيح عندنا لفصله بين المبتدإ وخبره، ولأنّه يُوهم أنّ الإشارة إلى مرقدنا وليس كذلك عند أئمة التفسير، والابتداء بهذا كاف أو تام لأنّه وما بعده جملة مستأنفة ردّ بها قولهم"[1].

يتبيَّنُ في نهاية هذا الفصل أنّ الوقف والابتداء علمٌ قائمٌ بذاته له أهمِّية بالغة في تجلية معاني الكتاب العزيز، مُعينٌ للقارئ والسامع على تدبُّر آياته، اهتمَّ به الأوائلُ والمتأخرون وأفردوه بالتأليف، وأنّ الوقف والابتداء ينطلقان في معناهما الاصطلاحي من اللغوي، وقد اختلف العلماءُ في أقسام الوقف وذلك راجعٌ إلى اختلاف اصطلاحاتهم، والمعاني التي تظهرُ لهم مِن الآيات الكريمات، ومواضع الوقوف.

ومِمّن أفرد الوقف بالتأليف أبو عبد الله محمد بن أبي جمعة الهَبْطي المغربي في كتابه: (تقييد وقف القرآن الكريم). وقد أُثير حوله وحول وقفِه جدلٌ واسعٌ هذا أوانُ الحديث عنه.

[1]- النشر، ج230/1.

الفصل الثاني:

الوقف الهَبْطي

المبحث الأول: التعريف بالهَبْطي ووقفِه

المبحث الثاني: أُسس الهَبْطي في وقفِه

المبحث الثالث: رأي العلماء في الوقف الهَبْطي

المبحث الأول: التعريف بالهبطي ووقفه

أ- التعريف بالهبطي:

1- المولد والنشأة: هو مُحمّدُ بنُ أبي جُمعة أبو عبد الله الصماتي بالصاد والميم والتاء الفاسي الهَبْطي بفتح الهاء وسكون الباء، وُلِد في حدود منتصف القرن التاسع الهجري 850هـ في مدشر من قبيلة صماتة إحدى قبائل الجبل بشمال المغرب؛ ويرى بعضهم أنّ الهبطي نسبة إلى جبال الهَبْط المعروفة. تعلّم الهَبْطيُّ - على عادة أبناء البادية - في الكُتَّاب، فحفظ القرآن وجوَّده، ثم رحل إلى فاس، وأنهى دراسته بها[1].

2- شيوخه: أخذ عن الشيخ أحمد زروقي ت899هـ، والشيخ الخروبي الكبير الطرابلسي ت963هـ، والإمام ابن غازي ت919هـ، وأبي عبد الله محمد الصغير ت887هـ، وغيرهم[2].

3- تلاميذه: أخذ عنه خلق كثير منهم: عبد الرحمن بن محمد بن إبراهيم الدكالي، عبد الواحد بن أحمد بن يحيى الونشريسي، علي بن عيسى أبو الحسن الراشدي، أبو القاسم بن محمد بن إبراهيم، محمد بن علي بن عدة أبو عبد الله العدي الأندلسي ت975هـ [3].

4- مكانته العلمية: وصَفَه صاحب سلوة الأنفاس بـــ: "- عالم فاس في وقته، فقيهاً نحوياً فرضياً أستاذاً مُقرئاً، عارفاً بالقراءات مرجوعاً إليه فيها، وكان موصوفاً بالخير والفلاح والبركة والصلاح، ذا أحوال عجيبة وأسرار غريبة.

- الشّيخ الإمام العالم، العلامة الهمام الفقيه، الأستاذ المُقرئ الكبير، النّحوي الفرضي الشّهير، الولي الصّالح والعالم الواضح.

- الإمام الزّاهد التّقي العابد، عالم بالنّحو والفرائض، مَرْجع في علم القراءات "[4].

---

[1]- ينظر: نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، محمد بن الطيب القادري، تح: محمد حجي وغيره، دار المغرب، 1977م، ج35/1، والقراء والقراءات بالمغرب، سعيد اعراب، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 1990م، ص(176-177).

قلت: بعض التراجم فيها (السماتي) بالسين، وصوّبه القادري بالصاد، وقال: " كما رأيته بخط من يعتمد وصحح عليه " ج35/1.

[2]- ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف، دار الكتاب العربي، لبنان، ص(277)، والقراء والقراءات بالمغرب، ص(177).

[3]- قراءة الإمام نافع عند المغاربة، عبد الهادي حميتو، منشورات وزارة الأوقاف، المملكة المغربية، 2003م، ج4/195-196. نقله عن فهرس أحمد المنجور، 12_88.

[4]- المرجع نفسه، ج4/188-190. نقلاً عن سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس، محمد بن جعفر الكتاني، طبعة حجرية، فاس، المغرب، ج268/1، ج2/67-68، ج67/3.

5- وفاته وآثاره: توفي بمدينة فاس سنة ثلاثين وتسعمائة 930هـ، وقبره معروف بطالعة فاس قرب الزربطانة. و لم يعرف عنه إلا : -تقييد وقف القرآن الكريم.

-عمدة الفقير في عبادة العلي الكبير.[1]

والمُلاحظُ أنّ الهَبْطي رحمه الله رغم مكانته لم يُعط حقّه في الكلام عنه، فالمعلومات عنه شحيحة ضئيلة حتّى قال مُحقّقُ التقييد: " هذا ومِن الغريب أن يكون الشّيخُ الهَبْطي مشهوراً مغموراً في آن واحد، كان مشهوراً في أوساط قراء المغرب باسمه ووقفه، وكان مغموراً لدى الجميع فيما سوى ذلك حتى إنّنا لنجهل الكثير عن شيوخه وتلامذته وآثاره "[2].

ب- التعريف بوقفه: هو وقفٌ على كلمات القرآن الكريم مِن أوّله إلى آخره يُنسبُ إلى محمد بن أبي جمعة الهبطي، بيَّن فيه الكلمات التي يُوقفُ عليها وذلك بوضع نقطة أمام الكلمة نحو: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ . يَوْمِ ٱلدِّينِۖ . عَلَيْهِمْ . أَلَمٓۚ . لاَ رَيْبَۛ . يُنفِقُونَۖ . مِّن رَّبِّهِمْۚ . ٱلْمُفْلِحُونَۖ...) وهكذا. وعدد وُقوفه حسبما جاء في (تقييد وقف القرآن الكريم) خمسة وأربعون وتسعمائة وتسعة آلاف وقف (9945). وقد سُمِّي هذا الوقف ب (تقييد وقف القرآن الكريم)، ظهر هذا الوقف بالمغرب خلال القرن العاشر الهجري، وبدأ ينتشر شيئاً فشيئاً حتّى عمَّ المغرب الأقصى بَوَادِيه وحواضره بل وحواضر الجزائر وتونس إلى حدود ليبيا شرقاً وإلى حدود توات والقنادسة والعيون جنوباً[3].

وقد اختُلِفَ في نسبة هذا الوقف إلى الهبطي، أهو له؟، أم قَيَّدَه عن غيره؟، أم قَيّدَه طُلَّابُه عنه؟.

قال مُحقِّقُ تقييد الوقف عنه: "مخطـــوط يشتمل على الكلمات التي جـــرّدها الشيخ الهبطي أو أحد تلامذته عن إذنه من المصحف الكريم لغرض تعيين وتقييد أماكن الوقف في المصحف المغربي بواسطة تجريد الكلمة الموقوفة منه "[4]، وذكر أنّ جميع النسخ التي اطّلع عليها تستعمل عبارة قُيِّد عن الهبطي بالبِناء للمجهول إلا نسخة محمد بن أحمد المرابط عن شيخه الترغي، وأنَّ العنوان الذي تحمله غالب النسخ الموجودة لديه من هذه الوقفية هو كما يلي: تقييد وقف القرآن الكريم للشيخ أبي عبد الله الهبطي، قيّده عنه بعض تلامذته[5].

---

[1]- نشر المثاني، ج35/1، تقييد وقف القرآن، ص(20)، والقراء والقراءات، ص(177).

[2]- تقييد وقف القرآن الكريم، ص(20).

[3]- ينظر: المصدر نفسه، ص(26-195-197)، وص(113-114-148)، ومخطوط بمكتبة زاوية الهامل، بوسعادة، المسيلة، الجزائر، رقم:83. أشارت لهذا المخطوط بعض الدراسات وحاولت الحصول عليه لكنني لم أفلح.

[4]- المصدر نفسه، ص(4).

[5]- المصدر نفسه، ص(27).

وقال عبد الهادي حميتو: "إلاَّ أنَّ التقييد المنسوب إليه قد اكتنفته ظروف لايمكن الجزم معها بنسبة كل ما فيه إليه وخاصة تلك المواقف التي اتخذها بعض المتأخرين ذريعة إلى الوقيعة فيه"[1]، وقال أيضاً بعد أن نقل بعض المواضع التي انتُقِدَت على الهبطي وهو متبع فيها للإمام نافع: "هذا على افتراض أنَّ جميع ما هو موجود في (تقييد الوقف) الحالي هو من وضعه وبموافقته، وهو أمر بات مشكوكاً فيه"[2].

ورغم هذا الاختلاف في نسبة تقييد وقف القرءان الكريم إلى الهبطي، فهناك من قطع بنسبته إليه ووصف الهبطي بأنّه صاحبُ وقف القرآن كابن القاضي[3]، والقادري[4]، والكتاني[5]، ومحمد مخلوف[6]، وسعيد اعراب[7]، والحسن وكاك[8]، ومنهم من رجّح كعبد الهادي حميتو[9] حيث رأى أنّ أصل الوقف هو للهبطي، وأنّ الإعداد لهذا التقييد كان مُنذ الإمام ابن غازي وشيخه محمد الصّغير ثم الهبطي ثم مرحلة التّنقيح والتّدوين مِن طلبة الهبطي، وقد استدل على ذلك بما يلي:

أنّ شيخَ الهبطي محمداً الصّغير هو شيخ ابن غازي، وله وقْفِيّة خاصّة به، وهي مخطوط محفوظ في الخزانة النّاصرية بتمكروت تحت الرقم:(1657)، وفيها خمسمائة موضع يُخالف ما في وقفية الهبطي[10].

1- أنّ مِن بين مواد منهاج مدرسة ابن غازي مادة التّدرّب على أوقاف القرآن[11].

2- ثبت ممَّا سبق أنّ الشيخ الهبطي مِن تلامذة ابن غازي، ومشهود له بالعلم والتّخصص في علوم القرءان. كلُّ هذا وغيره سَهّل له وضْعَ وقفٍ للقرءان الكريم.

---

[1]- قراءة الإمام نافع عند المغاربة، ج196/4.

[2]- المرجع نفسه، ج204/4.

[3]- جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام مدينة فاس، ابن القاضي المكناسي، دار المنصور، الرباط، 1973م، ج321/1.

[4]- نشر المثاني، ج35/1.

[5]- قراءة الإمام نافع، ج188/4. نقلاً عن سلوة الأنفاس، ج67/2-68.

[6]- شجرة النور الزكية، محمد مخلوف، ترجمة:1036، ص(277).

[7]- القراء والقراءات، ص(176).

[8]- تقييد وقف القرآن الكريم، ص(37).

[9] - قراءة الإمام نافع عند المغاربة، ج206/4.

[10]- المرجع نفسه، ج191/4، وانظر: تقييد وقف القرآن الكريم، ص(95).

[11]- تقييد وقف القرآن الكريم، ص(39).

وذهب ابنُ حنفية العابدين إلى ترجيح أنّ الهبطي لم يكتب تأليفاً في الوُقُوف التي اختارها ليُبيِّن فيه وجه ما اختاره ويعلله، وأنّ الذي بين أيدي الناس إنّما هي الوقوف نفسها لا التأليف الخاص، وأنّ طلّابه نقلوها عنه وأشاعوها[1] وقوله هذا يحتاج إلى وقفة:

1- قوله هذا هو إقرار بأنّ تقييد الوقف هو للهبطي.

2- لم يتنازع الناسُ في أنّ الهبطي لم يُؤلِّف في تعليل وقفه، ولو ألّف تعليلاً لوقفه سواء أكان مع تقييده أم كان منفرداً لزال كثيرٌ من الخلاف حوله. وإنَّما النّزاعُ في نسبة التقييد إليه.

3- لا يُشترطُ في التأليف التَّعليلُ والتّوجيهُ خاصة في المُختصرات التي هي للتعليم، وما بعض كُتُبِ العقائد والفقه والمنظُومات التعليمية في مختلف العلوم إلا من ذاك.

4- أنّ التأليف يكونُ بيد المُؤلف، كما يكونُ بإملائه وتقريره، ومنه يَحْتَملُ التقييدُ أنّ الهبطي هو الذي قيّده، أو قَيّده عن غيره، أو أملاه على طلابه، أو أنّ طلابه قيَّدُوه عنه بتقريره. وهذا معروفٌ معلومٌ في تأليف الكتب.

ج- علامة الوقف (صه): ذكر الحسن وكاك أنّ هناك شكلين لتقييد وقف الهبطي، تقييد على شكل تجريد الكلمات الموقوفة في المصحف، وتقييد بواسطة علامة (**صه**)، وهو الشكل الذي يستعمل لتقييد الوقف في الألواح والمصاحف، ولعلّ الشكل الأوّل هو المُقيَّد عن الشيخ الهبطي، ثمّ لَمَا شعر القراءُ بصعوبة استعماله في الألواح أحدثوا بعده التقييد بواسطة هذا الرمز المختصر،كما أفاد أنّ التقييد كان يَعْرِف في الأصل عدة رموز منها(**مه**)، و(**صح**)،وهي تعني(اسكت)، وإن كانت(**صه**) هي الأشهر[2].

والذي يظهرُ أنّ العَلَامةَ عند الهبطي هي النقط أمام الكلمات فقط، لِمَا في المخطوطات، ولِمَا مرّ أنّ من معاني الوقف لغة النقط؛ فوضع نقاطه دلالة على الوقف[*]. أمّا (**صه**) فجاءت بعده.

مِمَّا سبق في التعريف بالهبطي ووقفه، ومن خلال ما كُتِبَ عنه رحمه الله خاصة ما قرّره كلٌّ من الحسن وكاك في تحقيق تقييد وقف القرءان، وعبد الهادي حميتو في قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش، ومن خلال شُهْرة هذا التقييد بين القُرّاء المغاربة وفي الزّوايا والمدارس القرآنية لا أجدُ إلا أنْ أجنح للقول بأنّ التّقييد هو لأبي عبد الله محمد بن أبي جمعة الهبطي في عمومه، وأنّه مِن العلماء.

وللوُقُوف أسسٌ تُقام عليها، فما أُسُس الهبطي في وقوفه؟ هذا ما سيُحاولُ البحثُ التالي تجليته.

---

[1]- منهجية ابن أبي جمعة الهبطي في أوقاف القرآن، بن حنفية العابدين، دار الإمام مالك، الجزائر، ط1، 2006م، ص(80-81).

[2]- ينظر: تقييد وقف القرآن الكريم، ص(168-169).

[*] - لم أر فيما بين يديّ من الدراسات حول التقييد من أشار إلى هذا، والله أعلم.

المبحث الثاني: أُسُس الهبطي في وقفه

إنّ المُؤلِّفين في وقف القُرآن الكريم يبْنُــون أوقافهم على مُرتكزات وأُسُس إمّا لُغوية أو نحوية أو بيانيّة أو تفسيرية أو قِرائية أو غير ذلك. وقد بنى الهَبْطيُّ أوقافه على أُسُس مُتعدِّدة ولا شكَّ، غير أنّه لم يَبِن عنها في تقييده، هذا الذي دعا الباحثين إلى الاجتهاد في بيانها وذلك باستقراء أوقافه. وممّن أشار إلى هذه الأُسس الحسن وكاك، وابنُ حنفية العابدين، وصاحبة رسالة التوجيه النحوي للوقف الهبطي[1]، وسأذكرها مُلخّصة هنا عنهم، وأزيدها حسبما ظهر لي من خلال تتبع أوقافه دون تمثيل غالباً لأُرجئه إلى الفصل الثالث حيث التطبيق والدراسة، وحتى لا أُثقل البحث بالتكرار:

1- الاتباع: اتّبع الهَبْطيُّ في أوقافه مجموعة من الأئمة مِن أهل الوقف والابتداء والقراءات والعربية والتفسير وعلى رأسهم الإمام نافع صاحب القراءة، حيث أنّ مذهب الإمام نافع في الوقف هو التّمام، وإنْ خالفه في البعض، قال الحسن وكاك : " فقد بنى الشيخ الهبطي وقفه على مذهب التمام مذهب إمامه نافع، وراعى اتباعه في الوقفات التي لها صلة بأوجه القراءات، وخالفه في غير ذلك مما لا يلزم اتباعه فيه، وإن لم يصرّح لنا الشيخ الهبطي بذلك فيما عرف من آثاره "[2]. وممّن سبقه في وقوفه نجد: يعقوب الحضرمي ت205 هـــ إمام أهل البصرة في القراءة بعد أبي عمرو، محمد بن يزيد المبرد شيخ نحاة البصرة في زمنه ت285 هـــ، أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني، أحمد بن جعفر الدينوري، سعيد بن مسعدة الأخفش، أبي بكر بن مجاهد، الإمام الضحاك، وسواهم من أهل القراءة والعربية والتفسير[3].

2- الاجتهاد: خالف الهبطي من سبقه من الأئمة في بعض الأوقــاف لِمَا ظهر له فيها، وقد سبــق أنّ الوقف ليس بتوقيفي ولا لازم وهذا يدل على سعة علمه وتمكنّه وإلا ما كان له أن يُخالفهم وهم أصحاب الشأن. قال عبد الهادي حميتو: "مع العلم أنّ التزام مذهب أي إمام في الوقف خارج ما كان منه من قبيل هذه الوقفات المنصوصــة ليس بلازم للقارئ لزوم الرواية سُنّــة منقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والوقف والابتداء اختيار شخصي مبني إمّا على تعمد رؤوس الآي، وإمّا على تمام المعنى"[4].

---

[1]- ينظر: تقييد وقف القرآن الكريم، ص(131)، ومنهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص(86) إلى آخر الرسالة، والتوجيه النحوي للوقف الهبطي في القرآن الكريم وأثره في المعنى، ربيعة خفة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016م.

[2]- تقييد وقف القرآن الكريم، ص(75)، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة، ج198/4.

[3]- قراءة الإمام نافع عند المغاربة، ج205/4.

[4]- المرجع نفسه، ج197/4.

3- التّخفيف: غالب الآيات فيها طول يقصرُ دونه نفسُ القارئ، فخفّف الهبطيُّ عن القُرّاء فوضع لهم هذه المراحل القصيرة[1].

4- إعانة أهل القراءات في جمعهم: مَن يَجمعُ الروايات والقراءات يضْطرُّه النّفسُ والجمعُ إلى أن يقف فوضع الهبطي لهم هذا الوقف إعانة، قال الحسن وكاك عنها هي: " في خصوص أهل الجمع بالسبع أو بالعشر...إذ حاجتهم إلى هذه الإعانة أشد لكثرة الترجيع والتكرار الذي يضطرون إليه من جراء استقصاء وجوه القراءات "[2].

ورأى الحسن وكاك أنّ التّخفيف والإعانة لأهل جمع القراءات هو الأساس والسبب الصحيح في وضع الهبطي لوقفه[3]. ومِن خلال تتبُّعي لأوقاف الهبطي أجده كثيراً ما يقف على الموضع الذي فيه أوجهٌ للقراءات؛ ومنه على سبيل المثال: قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ﴾ البقرة(6) يُقرأ بالرفع والنصب في (غِشَٰوَةٞ)، وقوله: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ﴾ آل عمران(97) يُقرأ بإفراد آية وجمعها، وقوله: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيّٖ قَٰتَلَ﴾ آل عمران(146) يُقرأ بفتح القاف وإثبات الألف، وبضمها وحذف الألف، وقوله: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ قِيَٰمٗا﴾ النساء(5) يُقرأ بإثبات الألف، وطرحها في ﴿قِيَمٗا﴾، وقوله: ﴿فَإِنَّهُمۡ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ الأنعام(34) يُقرأ بتشديد الذال وتخفيفها، قوله: ﴿وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ الأنعام(110) يُقرأ بفتح الهمزة وكسرها[4]... إلى غير ذلك من المواضع وسيأتي تفصيلها في الفصل الثالث موضعِ التّطبيق.

5- تنظيم أصوات الجماعة في الحزب الراتب: اعتاد الحُفّاظُ في المساجد والزّوايا أن يقرؤوا حزباً أو حزبين كلّ يومٍ بعد صلاة الفجر أو العصر غالباً مُراجعة منهم للقرآن، ولا يُمكنُ للقراءة أن تنتظم إلا إذا تواطأت على وقفٍ واحدٍ يُوَحّدُ الأصوات وقفاً ووصلاً؛ لذا وضع الهبطي وقفه، قال الحسن وكاك: "تنظيم أصوات الجماعة في الحزب الراتب المعهود بالمغرب من عهد المُوحِّدين لأنّ القراءة الجماعية[*] المنظمة تحتاج إلى تواطئ القُرّاء على مقاطع مُعينة للاستراحة عندها والابتداء بما بعدها

---

[1]- تقييد وقف القرآن الكريم، ص(124).

[2]- المصدر نفسه، ص(124).

[3]- المصدر نفسه، ص(125).

[4]- ينظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط3، 1979م، ص(67-114-119-138-147).

[*] - المقصود بالقراءة الجماعية هنا أن يجتمع اثنان فأكثر فيقرؤون القرآن أو بعضه بصوت واحد مراجعة أو تبركاً لا تعلّماً، كما هي القراءة في الحزب الراتب ببعض المساجد، والجنائز، ومجالس العزاء، ودبر صلاة الجمعة وغيرها، وقد اختلف العلماء في حكمها فأجازها النووي في (التبيان في آداب حملة القرآن) وأنكرها مالك؛ ف(عن وهب قال: قلت لمالك: أرأيت القوم يجتمعون فيقرؤون جميعاً سورة واحدة حتى يختموها ؟ فأنكر ذلك وعابه، وقال: ليس هكذا يصنع الناس، وإنما كان يقرأ الرجل على الآخر يعرضه)التبيان، ص(102). وقد فصّل ابن حنفية في منهجيته ص(48) وما بعدها القول في عدم جوازها فليُراجع. والمُلاحظ على هذا الحزب الراتب وغيره من القراءة الجماعية كما هو الواقع أنها تُقرأ بدون أحكام التجويد، ولا الوقف والابتداء في الغالب، ناهيك عن اللحن الجلي فيها؛ فأين قول الله تعالى:﴿وَرَتِّلِ ٱلۡقُرۡءَانَ تَرۡتِيلًا﴾؟؟؟.

وإلا اختلفت الأصوات، واضطرب حَبْلُ التلاوة وقفاً ووصلاً"[1]. والمُلاحظُ أنّ هناك أوقافاً للهبطي مُتقاربة جداً كقوله تعالى: في سورة البقرة: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ. فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضاً .﴾(9)، وفي آخرها: ﴿وَاعْفُ عَنَّا . وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَآ.﴾(285)،

وفي سورة لقمان: ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ. وَامُرْ بِالْمَعْرُوفِ. وَانْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ. وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ . وَلاَ تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ. وَلاَ تَمْشِ فِي ٱلاَرْضِ مَرَحاً . وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ. وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ.﴾ (16-18)، وقوله في آخرها: ﴿عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ. وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ. وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلاَرْحَامِ.﴾ (33).

وهذا التّقارب يُشْكِلُ على قولهم إنّها للاستراحة، كما أنّ هناك أوقافاً أُخرى مُتباعدة تُوجبُ الوقف للاستراحة وتنظيم الأصوات؛ ولم يقفهـــا الهبطيُّ كقوله تعالى في سورة النّبأ: ﴿ثُمَّ كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ.[إلى قوله:] وَجَنَّٰتٍ اَلْبَاباً﴾ (5-16) بينهما عشر آيات، وفي سورة التكوير: ﴿مَّآ أَحْضَرَتْ [إلى قوله :] مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾(14-21) بينهما ست آيات، وفي سورة الفجر: ﴿لِّذِي حِجْرٍ.[إلى قوله:] سَوْطَ عَذَابٍ﴾(5-13) بينهما سبع آيات، وفي سورة العاديات: ﴿وَالْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحاً [إلى قوله:] لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾(1-8) بينهما سبع آيات.

زد على ذلك أنّ هذا التنظيم سيكون على حساب المعنى؛ فمن الآيات ما لا يظهر منه المعنى المُراد إلا مع طول الآية أو قصرها، وأربأُ بالهبطيِّ أن يُقدِّم تنظيم الأصوات على معاني القرآن الكريم.

6- تحقيق ترتيل القرآن: قد مرّ معنا في كلام الأئمة أنّ مَن لم يعـــرف الوقفَ والابتداءَ وعلوم اللغة لم يُجَوِّد القرآن الكريم ولم يهتد إلى مراميه، وهذا ما رآه الهبطي في طلبة زمنه من عجزٍ عن تمييز أماكن الوقف بناءً على مُلاحظة المعنى الصحيح؛ كون الغالب منهم يجهلون اللغة العربية، فســـارع إلى وضع وقْفِيَّته حِرصاً على ترتيل القرآن الكريم وحمايته من اللحن[2].

7- مراعاة الإعراب والمعنى: مِن الأئمة من كان يُراعي في وقفه المعنى وتمامه المَبْني على الإعراب كالإمام نافع وغيره، وهذا ما اعتمده الهبطي في وقفه، قال الحسن وكاك: "وقد صرّح ابنُ عبد السلام الفاسي بأنّ ما قُيِّد عن الهبطي قُيِّد عنه باعتبار قول مَن أخذ مِن شيوخ المقرئين في الوقف والابتداء بمراعاة الإعراب والمعنى، وصرَّح أيضاً بأنّ المواقف التي يوقف عليها كلها تراعي فيها معان وإشارات إلى نكت من التفسير لابتنائها على الإعراب الكفيل بالمعاني ومفاداة الكلام لأنّ فاعلها لم يضعها بالتشهي بل وضعها باعتبار إعراب وإشارات إلى معان ونكت من التفسير، وإنْ نُوقش في بعضها فإنّه

---

[1]- تقييد وقف القرآن الكريم، ص(125).

[2]- المصدر نفسه، ص(127-128).

بشرٌ ليس بمعصوم"[1]. وقد آثر في بعض المواضعِ الإعرابَ الخفيَّ المُحتاج إلى تقديرٍ على الجَلِيّ[2]. وسيأتي بيان ذلك؛ وهو ما يُؤكّد عِلْمَ الرّجل واطلاعه على التّفاسير وإعراب كلمات القرآن. لا كما يقولُ بعضُ مُنتقديه؛ حيث رموهُ بالجهل بمبادئ اللغة العربية.

8- تحقيق أغراض عقدية: في جانب الله سبحانه وصفاته، فكثيراً ما يقفُ على لفظ الجلالة وقبلَه ليبتدئ به، وكثيراً ما يقفُ ليفصل بين صفات الله تعالى؛ وذلك للتّدبر فيها كقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ﴾البقرة(228)، وقوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلاَّ هُوَ﴾البقرة(253)، وقوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلاَّ هُوَ﴾آل عمران(1)، وقوله: ﴿وَاتَّقُواْ ٱللَّهَ . وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ. وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾البقرة(281)، وكما في مقاطع آية الكرسي: ﴿ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾، ﴿لاَ تَاخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ﴾، ﴿لَّهُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلاَرْضِ﴾، ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾، ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾، ﴿وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَآءَ﴾، ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَاتِ وَالاَرْضَ﴾، ﴿وَلاَ يَـُٔودُهُ حِفْظُهُمَا﴾، ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾.

9- الاختبار: لمعرفة كيفية الوقوف على كلمة كوقفه على ﴿عَمَّ﴾ النبأ(1) ليُعرِّف القارئ أنّه هنا يقف على المرسوم وهي مرسومة بحذف ألف ما الاستفهامية، والأولى في العربية أن يقف على هاء السكت عوضاً عن المحذوف فتقول (عمّه) كما قال ابن مالك:

وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُـذِفْ أَلِفُهَـا وَأَوْلِهَـا الْهَا إِنْ تَقِـفْ[3]

قال ابنُ عقيل: "إذا دخل على (ما) الاستفهامية جارٌّ وجب حذف ألفها نحو: (عَمَّ تَسْأَلُ) و(بِمَ جِئْتَ؟) و(اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى زَيْدٌ) وإذا وُقف عليها بعد دخول الجار؛ فإمّا أن يكون الجار لـها حرفاً، أو اسماً؛ فإن كان حرفاً جاز إلحاق هاء السكت، نحو: (عَمَّهْ) و (فِيمَهْ)، وإن كان اسماً وجب إلـحاقُها نحو: (اقْتِضَاءَمَهْ) و(مَجِيءَ مَهْ)"[4].

لكنّ القراءة سُنّة مُتبعة؛ فبما أنّ كلمة ﴿عَمَّ﴾ النبأ(1) رسمت بدون هاء فالوقف على الميم .

10- فساد المعنى بالوصل: نحو قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَحْزِنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلهِ جَمِيعاً هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾يونس(65). فالوقف على (قَوْلُهُمْ) وقف واجب؛ إذ الوصل يُوهم خلاف المقصود من الآية.

---

[1]- تقييد، ص(132) .نقله عن: المحاذي، ج1، فصل في بيان مذاهب القراء في الوقف والابتداء.

[2]- ينظر: منهجية ابن أبي جمعة المبطي، ص(87).

[3]- متن الألفية، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1997م، الوقف، رقم:895، ص(52).

[4]- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م، ج179/4.

قـــال ابنُ عطية: "وقوله (وَلاَ يُحْزِنكَ)الآية. هذه آية تسليـــة لمحمد صلى الله عليه وسلم، المعنـــى ولا يحزنك يا محمد ويهمّك قولهم، أي قول كفار قريش، ولفظة القول تعمّ جحودهم واستهزاءهم وخداعهم وغير ذلك، ثم ابتـــدأ بوجوب (إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلهِ جَمِيعاً)، أي فهم لا يقـــدرون على شـــيء ولا يؤذونه إلا بما شاء الله وهو القادر على عقابهم لا يعازه شيء، ففي الآية وعيد لهم، وكسر (إنّ) في الابتداء، ولا ارتباط لها بالقول المتقدم لها"[1].

11- إعانة الطلاب على ضبط المتشابه: وضع الهَبْطيُّ بعضَ الوُقُوفات لِيُسَهّل على الحافظ استحضاره للآيات لئلا تختلط عليه المواضع المتشابهة، نحو كلمة (ٱلْكٰفِرِينَ) في الزهراوين وكلاهما رأس آية؛ فلم يقف عليها في سورة البقرة: ﴿وَانصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكٰفِرِينَ فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾(248-249)، ووقف عليها في سورة آل عمران: ﴿وَانصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكٰفِرِينَ . فَـَٔاتٰيهُمُ ٱللَّهُ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ ٱلاَخِرَةِ﴾(147-148)، وكذا كلمة (فَاخْتَلَطَ) وقف عليها في سورة يونس: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ انزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَاخْتَلَطَ. بِهِۦ نَبَاتُ ٱلاَرْضِ﴾ (24)، و لم يقف عليها في سورة الكهف: ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ انزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَاخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلاَرْضِ﴾(44)، وكلمة (فَضَلُّواْ) وقف عليها في سورة الإسراء: ﴿انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلاَمْثَالَ فَضَلُّواْ. فَلاَ يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾(48)، و لم يقف عليها في سورة الفرقان: ﴿انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلاَمْثَالَ فَضَلُّواْ فَلاَ يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾(9). وكلمة (ٱلْبَحْرِ) لم يقف عليها في الموضع الأول من سورة الكهف: ﴿فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ سَرَباً ﴾(60)، ووقف عليها في الثاني: ﴿وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ. عَجَباً ﴾(62).

12- وقوف تدبرية: وقف الهبطيُّ وقوفاً اختار فيها معنىً نصّ عليه علمـــاءُ التفسير؛ كالوقـــف على ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾يوسف(24) مُراعياً الأدب مع نبي من أنبياء الله، وهو اختيار الإمام أبي عبيدة معمر بن المثنى ت209هـ [2]، وأبي حيـــان الأندلسي ت745هـ حيث قال: "والذي أختـــاره: أنّ يوسف عليه السلام لم يقع منه همّ بها البتة، بل هو منفي لوجود رؤية البرهان"[3].

قال الأشموني: "وبهذا الوقف يتخلّص القارئ من شيء لا يليق بنبـــي معصوم أن يهمّ بامرأة وينفصل من حكم القسم قبله في قوله: (وَلَقَدْ هَمَّتْ) ويصير (وَهَمَّ بِهَا) مُستأنفاً إذ الهمّ من السيد يوسف عليه

---

[1]- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م، ج129/3.

[2]- المكتفى، ص(325).

[3]- تفسير البحر المحيط، ج295/5.

السلام منفي لوجود البرهان"[1]. وفي هذه الوقفة إشعار بالفرق بين الهَمّيْن حتى على مذهب من يرى أنّه وقع منه.

وكوصله ووقفه في قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنَ اَهْلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ (26) وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾(26-27) حيثُ وصل (فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ)، ووقف (فَكَذَبَتْ). ثمّ استأنف: (وَهُوَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ) و لم أجده عند من سبق. وفيه ما يلي:

- الموضع الأوّل: وهو القدّ من قُبُل: قابل بين صدقها وكذبه، وفي الموضع الثاني: وهو القدّ من دُبُر: لم يُقابل وذكر كذبها فقط. ومنه فالأول: ليس فيه قطعٌ فيحتملُ صدقَها وكذبَها كما يحتملُ صدقه وكذبه، أمّا الثاني: ففيه قطعٌ بكذبها وبصدقه المسكوت عنه. وعليه ففي الموضعين هي كاذبة مرتين وصادقة مرّة واحدة. وهو صادق مرتين وموصوفٌ بالكذب مرة واحدة. وهذا يُرجّح صدقه عليه السلام.
- الابتداء بقوله: (وَهُوَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ) يؤكّد صدقه وكذبها؛ إذ الجملة الاسمية مظنّة الثبوت واللّزوم عكس الفعلية.

13- الوقف على الأوامر والنواهي والفصل بينها: كما في قوله تعالى في سورة لقمان: ﴿وَلَا تُطِعْهُمَا. وَصَاحِبْهُمَا فِي ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا. وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ اَنَابَ إِلَيَّ﴾(14)، وقوله: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ. وَامُرْ بِالْمَعْرُوفِ. وَانْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ. وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ.﴾(16)، وقوله: ﴿وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعاً . وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾آل عمران(103)، وقوله: ﴿وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ. وَلَا تُسْرِفُوٓاْ﴾ الأعراف(29)، وغيرها من المواضع.

14- الوقف على الاستفهام: كقوله تعالـــى في سورة يونس: ﴿قَمَا لَكُمْ. كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾(35)، وفي سورة الصافات: ﴿مَا لَكُمْ. كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾(154)، وفي سورة القلم: ﴿مَا لَكُمْ. كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾(36)، وفي سورة الأحزاب: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ. لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيباً﴾(63)، وفي سورة عبس: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ. لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾(3)، وغيرها. وذلك لما تتضمّنه الجملة الإنشائية من تأثير ولفتٍ للانتباه.

15- الوقف المتلازم أوالمتعانق: سبق تعريفه في أنواع الوقف، والذي يظهر من صنيع الهبطي أنّه يقفُ على الموضع الأوّل ويصلُ الثاني غالباً نحو: قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ. فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾البقرة(1)، وقوله: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ. وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ

[1]- منار الهدى، ص(390).

أَلْفَ سَنَةٍۖ﴾البقرة(95)، وقوله: ﴿فَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْۖ. أَرْبَعِينَ سَنَةَ يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِۖ﴾المائدة(28)، وقوله: ﴿وَإِذَ اَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتِهِمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْۖ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلِيٰۛ. شَهِدْنَآ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ﴾الأعراف(172).

16- وقف الازدواج: قد سبق تعريفه في أنواع الوقف، واختلاف العلماء فيه[1]؛ فمنهم من يقف على الموضع الأوّل كما يرى ابنُ النّحاس والأشموني فيفصل بين الفريقين والمعنيين ولا يخلط، ومنهم من يرى الوقف على الموضع الثاني كما يرى ابنُ نصير النّحوي فيأتيَ بالمُعادل والنّظير. وصنيعُ الهبطي في ذلك أنّه يقف على الموضع الأوّل فيما فيه وقف ازدواج للقطع بين المعنيين نحو قوله تعالى: ﴿فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَۖ﴾البقرة(86). وأمثلة ذلك كثيرةٌ سيأتي بيانها في الفصل التّطبيقي.

17- الوقف قبل (لكن): ظهر لي أنّ الهبطيَّ كثيراً ما يقف قبل (لكن) المُشددة وغير المُشددة، وأمثلةُ ذلك كثيرة ستأتي في الفصل التّطبيقي. وهي كما قررّ الأوائلُ لها معان كالاستدراك والتّعقيب والتّوكيد والتّحقيق حسب ما قبلها وما بعدها. قال فاضل السّامرّائي: "المشهور إنّ (لكنّ) للاستدراك واختلف في تفسير الاستدراك. فقيل: 'هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم عدم ثبوته أو نفيه كقولك: ما زيد شجاعاً لكنه كريم. وقيل: هو مُخالفة حكم ما بعد لكن لحكم ما قبلها. وقيل: تأتي للتّوكيد على قلّة نحو: 'لو جاء زيد لأكرمته لكنه لم يجئ' إذ عدمُ المجيء معلومٌ من لو الامتناعية. وقيل: هي للتوكيد دائماً مثل (أن) ويصحب التّوكيد معنى الاستدراك.

والصّواب إنّ الأصل فيها أن تكون للاستدراك وقد تكون للتّحقيق. فهي للاستدراك في نحو قولك: (سعيد حاضر لكن أخاه غائب) وهي كذلك في كلّ ما خالف ما بعدها حكم ما قبلها. أمّا إذا لم يُخالف ما بعدها حكم ما قبلها فتكون للتّوكيد نحو: (ما زيد نائم لكنّه مُستيقظ) [ثمّ ذكر خلافاً في (لكن) مركبة أو مفردة هي؟ وقال:] فإذا كانت (لكنْ) مركبة فلكنّ مثلها ولا تختلفُ عنها إلا بتثقيل النون وهما بمعنى واحد"[2]. فوَقَفَ الهبطيُّ على ما قبل (لكن) للفصل بين المعنيين والحكمين، أو لتأكيد الحكم.

18- الوقف قبل الاستثناء المنقطع: تجلّى لي عبرَ تتبّع أوقاف الهبطي أنّه يقفُ قبل الاستثناء المُنقطع، ويصلُ الاستثناء المُتّصل غالباً؛ وذلك للفصل أو الوصل بين المعنيين. وهو مسبوقٌ في ذلك. قال العُكبري: "ومعنى المُنقطع أنّه لا يكون داخلاً في الأوّل؛ بل يكونُ في حكم المُستَأنَف، وتُقدّر

---

[1]- ينظر: ص(24) من البحث.

[2]- معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، الأردن، ط1، سنة 2000م، ج1/281-282.

(إلا) فيه بلكن. والغرضُ منه بيان معنى زائد؛ ألا ترى أنّ قولك: ما مررتُ برجل. صريح في نفي المرور برجل ما غير مُتعرّض بإثبات المرور بامرأة أو نفيه، فإذا قلت: إلا بامرأة كان إثباتاً لمعنى مسكوتٍ عنه غيرِ معلوم -بالكلام الأوّل- نَفْيُه ولا إثباتُه "[1]. وستأتي أمثلته في الفصل التّطبيقي.

19- الوقف على (كلا) و(بلى): لقد وردت (كلا) في القرآن الكريم في ثلاثة وثلاثين موضعاً في خمس عشرة سورة كلّها مكيّة. وتأتي لمعان هي:

- النّفي والزّجر والرّدع لما قبلها، والتّقدير:ليس الأمر كذلك أو كما تظن. وهنا يحسُنُ الوقف عليها.
- (حقاً) تأكيداً لما بعدها. يحسُنُ الابتداءُ بها.
- (ألا) الاستفتاحية. يحسُنُ الابتداءُ بها.
- وقد تجمع جواز المعنيين (حقّاً – ألا). يحسُنُ الابتداءُ بها.
- إذا جاء بعدها إنّ مكسورة الهمزة فإنّه يُبتدأُ بها على معنى (ألا)[2].

وبتتبّع أوقاف الهبطي نجده يقفُ عليها، وذاك لاختياره معنى النّفي والزّجر والرّدع لما قبلها. وسيأتي بيانه في الفصل التّطبيقي.

أمّا (بلى) فهي حرف جواب، وقد وردت في اثنين وعشرين موضعاً، في ست عشرة سورة. وتفيدُ نَفيَ وإبطال وتكذيب ما قبلها، أو تصديقه[3]. وقد اختار الدّاني الوقف عليها في جميع القرآن وأنه كافٍ، غير أربعة مواضع[4] لأنّ بعدها قَسَم وهي:

﴿فَالَ أَلَيْسَ هَـٰذَا بِالْحَقِّ ۖ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا ۚ﴾الأنعام(31)، ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ ۚ﴾سبأ(3)، ﴿أَلَيْسَ هَـٰذَا بِالْحَقِّ ۖ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا ۚ﴾الأحقاف(33)، ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾التغابن(7).

وبتتبع أوقاف الهبطيّ نجده يقف على أغلبها إلا ما استُثني. وسيأتي بيانه في الفصل التطبيقي.

---

[1]- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري، تح: علي محمد البجاوي، ص(343).

[2]- ينظر: الأثر العقدي في الوقف والابتداء، جمال بن إبراهيم القرش، الدار العالمية، الإسكندرية، مصر، ط1، سنة1431هـ/2010م، ص(157).

[3]- الأثر العقدي، القرش، ص(182-183).

[4]- المكتفى، ص(167).

المبحث الثالث: رأيُ العُلماءِ في الوقف الهبطي

انقسمَ النّاسُ في الوقف الهبطي إلى ثلاثة أقسام: مُتعصِّب له، ومُنتقدٍ، ومُنصف.

1- المتعصبون:

زعموا أنّ القرآن الكريم مكتوبٌ في اللّوح المحفوظ بالأوقاف الهبطية، وأنّها مِن جنس الرّواية اللّازمة، ومنه لا يجوزُ مُخالفتها، وراحوا يُلزمون النّاس بهذا الوقف[1]، وقد اعتمدوا على القصَّة التي وقعت بين الهَبْطي وتلميذهِ محمد السّنوسي التلمساني، حينما عارض التلميذُ شيخَه في بعض أوقافه، فذكر ابنُ عبد السّلام الفاسي سماعاً عن شيخه أبي زيد المولى عبد الرحمن المنجرة ما نصه: "إنّ العلامة أبا عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني ورد على محروسة فاس فاجتمع مع الهبطي فراجعه في بعض الأوقاف المُقيدة عنه على جهة فسادها، وكان الهبطيُّ من أرباب الحال فأخذته حاله فقال للسنوسي: انظر إلى اللوح المحفوظ فإنّها موجودة فيه، وكشف له عنه فرآها فيه كما هي مقيدة عن الهبطي فلم يسعه إلا التسليم، ثم عمل على قراءة ختمة بمقتضاها على الشيخ الهبطي، وكان ذلك سبب إقبال الناس على ما قيد عنه"[2]. ومن الذين دافعوا عن وقف الهبطي واستحسنوه فقيه من قُرّاء هشتوكة بسوس في رسالة سماها (**هز السّيف على من أنكر الوقف**)، ومنهم الشيخ الصوفي السيد الحسن البعقيلي في مخطوط له سماه (**إتحاف المتحزبين**)، ومنهم الشيخ علي بركة دفين تطوان الذي أوصى بعدم الأخذ بوقف الهبطي في أماكن ثلاثة وهي: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾التوبة(30)، ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾المائدة(66) [3].

2- المنتقدون:

أثار وقفُ الهبطي لِمَا تضمّنه من بعض الأوقاف التي خالف فيها مَن كان قبله، وخرج فيها عن قواعد أهل الفن نَظَرَ المُختصِّين فطفِقُوا يُنَبِّهون على ما فيه مِن مُخالفات، وقد أشار مُحقِّقُ تقييد وقف القرآن إلى جُملة من الذين انتقدوا الهبطي في وقفه فقال: "وأقْدمُ من انتقده من العلماء فيما علمتُ السيد محمد المهدي الفاسي شارح دلائل الخيرات في رسالة سماها (**الدرة الغراء في وقف القراء**)، وبعده الأستاذ المقري السيد محمد بن عبد السلام الفاسي في فصول

---

[1]- ينظر: تقييد وقف القرآن الكريم، ص(150). وذكر لي بعض طلبتي أنهم لمّا يُشاركون في المسابقات داخل الوطن تُلزمهم بعض اللجان بالوقف الهبطي، ولا يعنيها الأمرُ إذا قرأت بدون أحكام التجويد ؟؟.

[2]- المصدر نفسه، ص(149). نقلاً عن المحاذي، ج1، فصل في بيان مذاهب القراء في الوقف والابتداء.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، ص(153).

متعددة من كتابه **المحاذي**، وبعده الملك مولاي سليمان العلوي في رسائل وافقه عليها علماء عصره، وبعده المقرئ السيد أحمد بن عبد العزيز السجلماسي في رسالة سماها (**عرف الند في أحكام المد**)، وبعده الشيخ أحمد الصوابي في رسالة خاصة موجودة ضمن طبقات الحضيكي، وبعده المقرئ المحدث السيد أبو شعيب الدكالي حسبما ذكره الأستاذ السيد عبد الله الجراري الرباطي، وبعده السيد عبد الواحد المارغني في رسالة مطبوعة مع النجوم الطوالع على الدرر اللوامع"[1].

كما قال مُحقِّقُ التّقييد: "هذا العملُ وإن كان فيه عونٌ للقارئ على تجديد نفسه إلا أنّه ليس فيه ما يُساعده على معرفة محاسن الوقف والابتداء، ومِن هنا كان هذا التقييد **ناقصاً** لا يُساعد على التّرتيل المطلوب للقرآن، لا بالشكل الذي وضع عليه، ولا بالشكل الذي طُبِّق عليه، وكل ما أفاد به التلاوة المغربية هو تنظيم أصوات الجماعة في حالة قراءة الحزب الراتب. وتوحيد مقاطع الأصوات غير كافٍ في تحقيق غرض التّرتيل المطلوب للقرآن الكريم شرعاً وأداءً"[2].

وقد غلَّظ عبدُ الله بن الصّديق الغماري صاحبُ كتابِ **منحة الرؤوف المعطي ببيان ضعف وقوف الشيخ الهبطي** القولَ في انتقاده للهبطي؛ فقال: " لكنّ الشيخ الهبطي الذي عمل الوقف، لم يقرأ هذه النصوص[*]، ولم يكن يعرف علم العربية ولا شيئاً مما اشترطوه لصحة الوقف، بل أقدم على عملية الوقف بحسب ما ظهر له، من غير مراعاة للقواعد، فكان كثيرٌ من وقوفه من قبيل الممنوع، لأنّه يفصل بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل ومتعلقه، والفعل ونائبه، والمفعول، وحرف الجر وغير ذلك "[3]. وقال: " ولمّا كانت وقوف الهبطي بالصّفة التي ذكرتها من المنكر الذي يجب تغييره، لأنّها تلحق بكلام الله خطأ يتنزّه عنه -إلى قوله- بتأليف هذه الرسالة التي أبين فيها بحول الله الوقوف القبيحة"[4].

وقال لمّا تحدّث عن آية يونس ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ﴾(24)، ووقف الهبطي على (فَاخْتَلَطَ)، ولم يقف في آية الكهف ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا

---

[1]- تقييد وقف القرآن الكريم، ص(151-153).

[2]- المصدر نفسه، ص(134).

[*] - يقصد كلامَ العلماء القدماء في تعلم الوقف والابتداء، وأنّه لا يقوم به إلا عالم بالنحو.

[3]- منحة الرؤوف المعطي ببيان ضعف وقوف الشيخ الهبطي، عبد الله بن محمد بن الغماري، دار الطباعة الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، ص(4).

[4]- المرجع نفسه، ص(5-6).

كَمَآءٍ اَنزَلْنَاهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَاخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلاَرْضِ﴾(44) على (فَاخْتَلَطَ): "وهذا يدلُّ على أنّ الهبطي لم يكن يرجع في موقوفه إلى قاعدة من علم العربية، أو القراءات، أو التفسير"[1].

وقال: "إنّ الشّيخ الهبطي رحمه الله عمل وقوفاً للقرآن حسب فهمه، و لم يرجع فيها إلى قواعد اللغة العربية، ولا إلى علم القراءات، ولا كتب التفسير، فجاء كثير منها قبيحاً يفسد معنى الآية "[2].

وقال: "ولا أدري ما الداعي على اختيار هذه الوقوف التي يحتاج تصحيحها -إن أمكن- إلى تمحّل في الإعراب وتكلّف في التقدير، مما يُنافي بلاغة القرآن التي أعجزت الإنس والجان، مصحف حفص مطبوع بمصر، أخذت وقوفه من كتب القراءات والتفسير بمعرفة جماعة من كبار قراء السبع وعلماء العربية، فجاءت وقوفاً صحيحة، خالية من التّكلّف والتّمحّل، فلماذا لا نفعل مثلهم في مصحف ورش؟ ونضع له وقوفاً سليمة ترشد التالي للمعنى، وتعينه على فهم المراد، وتعفيه من عناء التقدير؟ ولماذا نجمد على وقوف وُضعت منذ أربعة قرون؟ ومهما قيل عن واضعها من فضل وصلاح فإنّ ذلك لا يُجيز إبقاءها على الوضع الحالي، بل يجب استبدال الصّواب مكان الخطأ، والحسن مكان القبيح"[3].

كما ناقش الغماري ما ورد في ترجمة الهبطي فقال:

"- حصل الاعترافُ بأنّ وُقُوفه فيها الضّعيف، وفيها غير الصّحيح. فيجبُ شرعاً تغيير تلك الوُقوف.

- وجريان العمل بها لا ينتهض عُذراً في ترك هذا الواجب لأنّ العمل ليس بإجماع، والإثم حاصل بترك تغييرها.

- دعوى أنّ الهبطي قيّد الوقوف عن ابن غازي مُستبعدة لأنّ مقام ابن غازي ـــ في نظري ـــ يجلّ عن الأخطاء الواقعة في تلك الوقوف.

- الحكاية المنسوبة للسنوسي مع الهبطي قُصِد بها تأييد الهبطي في وُقُوفه بطريق الكرامة، وهي غير صحيحة لوجوه:

1- أنّ الوقف عِلْم مِن عُلُوم القُرآن الكريم له أُصول وقواعد، ما وافقها قُبل، وما لم يُوافقها لم يُقبل ولا دخل هنا للّوح المحفوظ.

---

[1]- منحة الرؤوف، ص(17).

[2]- المرجع نفسه، ص(44).

[3]- وقوف القرآن، عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري، مجلة دعوة الحق، العدد:9، 1973م، ص(49).

2- أنّ علماءَ كثيرين مِن المُتقدّمين والمُتأخّرين ألّفوا في عُلُوم الوقف كُتباً كثيرة بيَّنوا فيها الوقف التام والناقص والممنوع، وغير ذلك مع بيان دليلـــه، ولم يقل أحدٌ منهم أنّه رأى ما كتبـــه في اللّوح المحفوظ.

3- أنّ تلك الحكاية ذُكرت بأُسلُوبين مُختلفين، وذلك دليل على أنّها مصنوعة.

4- أنّ دعوى وُجود الوُقوف المُخطئة في اللّوح المحفوظ دعوى خطيرة جداً"[1].

وممَّا يُضافُ إلى ما سبق كانتقادٍ للهبطي، وهو الذي فتح الباب لانتقاده ولَثْمِه ولَثْمِ وقْفِه أنّه قَيَّد وقْفَه دون ذكر الآتي: - مقدمة لوقفه يُبيِّنُ فيها مصطلحاته - سبب وضعه للوقف - نَوْع أوقافه والذي اختاره من تقسيمات أهل الفن - علَّته في أوقافه - ترجيحاته - تعليل الترجيح - نقل أقوال العلماء في الوقف الواحد - الرّد على الأقوال المرجوحة - مصادره في وقفه.

بل مِن عادة أهلِ التّأليف أن يَعرضُوا مُؤلّفاتهم وما سوّدُوه على أهل العلم والاختصاص حتى ينظروا فيه، وربّما قدَّموا له، أو قرضوه وزَكَّوْهُ وأجازوه قبل نشره في النّاس. ولم يُوجد هذا في تقييد الهبطي رحمه الله.

3- المنصفون:

وأمّا المنصفوف فقد رَأَوْا أنّ الهبطي لم ينفرد بهذه الوقوف؛ إذ أنّ أكثرها منقولة عن عُلماء الوقف والابتداء وفيها بعض الأوقاف خالف فيها الصواب، وهذه سُنّة كلِّ عملٍ فيه اجتهاد. وأصحابُ هذا القسم هم السواد الأعظم ومنهم: أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الفاسي ت1214هـــ؛ الذي ذكره مُحقِّقُ التقييد في المُنتقديـــن، غير أنّ قولـــه في كتابه الـــمحاذي يجعلـــه في المُنصفين حيث نقل عنه مُحقق التقييد نفسُه أنّه: " صرّح بأنّ ما قُيِّد عن الهبطي قُيِّد عنه باعتبار قول من أخذ من شُيُوخ المُقرئين في الوقف والابتداء **بمراعاة الإعراب والمعنى**، وصرّح أيضاً بأنّ الـــمواقف التي يوقف عليها **كلها تراعي فيها** معان وإشـــارات إلى نكت من التفسيـــر لابتنائهـــا على الإعراب الكفيل بالمعاني ومفادات الكلام لأنّ فاعلها لم يضعها بالتشهي بل وضعها باعتبار إعراب وإشارات إلى معان، ونكت من التفسير، وإنْ نُوقش في بعضها فإنه بشر ليس بمعصوم"[2].

---

[1]- منحة الرؤوف المعطي، ص(32-33).

[2]- تقييد وقف القرآن الكريم، ص(132).

ومنهم عبد الواحد المارغني الذي ذكره مُحقّقُ التقييد في المُنتقدين أيضاً، وأين انتقاده حين يقول: "واعلم أنّ أوقاف الشيخ الهبطي رضي الله عنه **كلها مرضية** موافقة جارية على قواعد فن القراءات ووقوفه وما تقتضيه العربية وأصولها، نعم هناك وقوف **تعد بالأصابع** استشكل وقفه عليها لعدم موافقتها بحسب الظاهر لوقوف علماء القراءة والعربية"[1].

أمّا مُحقّقُ التقييد ذاتُه فقد سبق قوله في انتقاد تقييد الهبطي[2]، غير أنّه يقول في موضع آخر من التّقييد: "وعلى كل حال فهذا التقييد شاهـــد على ما بذله الشيخ الهبطي رحمه الله من جهـــود في ذلك العصر، فإنّ كانت تبدو منه بعض الوقفات ضعيفة في نظر بعض النّقاد فإنّ **جلّه صالح مفيد** يصحّ الاستغناء به في ترتيل القرآن الكريم إذا ما أحسن استعماله من طرف القُرّاء، وفصل بينه وبين القراءة الجماعية"[3].

وقال أيضاً: "وعلى كل حال فالأساس الذي بني عليه وقف الهبطي وإنْ لم يصرّح به صاحبه فيما اطّلعنا عليه مفهوم من تتبّع المقاطع التي اختارها وعيّنها للوقف في المصحف الكريم، لأنّها في **الغالب خاضعة لتمام المعنى** كوقفاته الثلاثة في سورة الفاتحة، أو **لتمام الإعراب كغالب وقفاته، والقليل النادر منها** تأباه قواعد الإعراب ويرفضه جمال المعنى، أو يتعارض مع جرس الفواصل وما يقتضيه تناسب الوقفات طولاً وقصراً "[4]. وهذان القولان منه يُرجِّحان أنّه مُنصفٌ لا مُنتقد.

وقال ابن حنفية: "وعلى العموم فإنّ منهجه رحمه الله يدلُّ على عُمق تدبّره لكتاب الله، وقوّة غوصه على معانيه، وتضلّعه في الإعراب، واطّلاعه على أقوال مَن تقدّمه مِن أهل الوقف والابتداء، ووُقُوفه مِن قبيل الأوقاف المقبولة، ففيها التام، وكثير منها من قبيل الكافي، وفيها الحسن في الظاهر، وهو كاف عنده باعتماده خفي الإعراب المحتاج إلى التقدير، وفي القليل منها تكلّف وشذوذ، اعتمد في مُعظمه على مَن تقدّم"[5].

وأمّا عبدُ الهادي حميتو فقال: "ثم إنّي وقفتُ على بعض الإشارات التي تدلُّ على أنّ طائفة من تلك الأوقـــاف المُنتقدة ليس هو المســـؤول عنها، إذ هنـــاك ما يـــدلُّ على أنّ هذا التّقييـــد

---

[1]- النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، إبراهيم المارغني، دار الفكر، لبنان، 1995م، ص(253).

[2]- ينظر: ص(34) من البحث.

[3]- تقييد وقف القرآن الكريم، ص(25-26).

[4]- منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص(9).

[5]- المرجع نفسه، ص(90-91).

الذي بين أيدينا قد مرَّ عبر مراحل تعرّض خلالها لطائفة من التّعديلات أو الإضافات ربّما كان بعضُها مسؤولاً عن طائفة مِن تلك المواقع التي يتوجّه إليها الانتقاد"[1].

وقال بعدما أشار إلى أنّ الهبطي يُشارك شيخَه ابنَ غازي في الأخذ عن الإمام أبي عبد الله الصّغير: "وأمّا الجانب الأكثر قيمة في هذه الإشارة فهو يتعلق ب(تقييد الوقف)، إذ تجعل عمله في هذا التقييد ليس نابعاً من فراغ، وإنّما هو مُحاكاة لعمل تقدّمه، أو مُعارضة له، أو تعديل فيه. وذلك لما نعرفُه مِن وُجود تقييد آخر للوقف قُيِّد عن أبي عبد الله الصغير، ونسخته الخطية التي لا نعرف لها ثانية ما تزال محفوظة في الخزانة الناصرية بتمكروت تحت الرقم:1657 وتحت هذا العنوان (تقييد وقف القرآن عن الأستاذ محمد بن الحسين الملقب بالصغير)"[2].

كما ذكر حميتو بعضاً مِن أصحاب ابن غازي المُبرِّزين الذين أخذوا عن الهبطي ومنهم:

"عبد الرحمن بن محمد بن إبراهيم الدكالي، عبد الواحد بن أحمد بن يحي الونشريسي، علي بن عيسى أبو الحسن الراشدي الأستاذ النحوي، أبو القاسم بن محمد بن إبراهيم أحد أكابر أصحاب ابن غازي"[3]، وغيرهم. وهذا يدلُّ على عُلُوِّ كعبه ومكانته في العلم.

وأنْصَفَه حين قال: "إلا أنّ التّقييد المنسوب إليه قد اكتنفَتْه ظروف لا يُمكنُ الجزمُ معها بنسبة كلّ ما فيه إليه، وخاصة تلك المواقف التي اتخذها بعضُ المتأخّرين ذريعة إلى الوقيعة فيه. وهو إلى جانب ذلك مسبوق إلى أكثرها ممّا لا تتوجّه معه اللائمة إليه وحده إن توجّهت"[4].

ورغم اختلاف النّاس في الهبطي وتقييده فالذي يظهرُ أنّ قول المُنصفين هو الأقرب لِأَنْ يُؤخذ به لما يلي:

1- اعتماد المُتعصّبين على قصّة السّنوسي مع الهبطي هو للاستئناس لا يُبْنى عليه حُكمٌ لا قطعي ولا ظني، وقد سبق ردُّ الغماري عنها[5]. والطّاعةُ العمياءُ لا تكون إلا لله سبحانه ولرسوله عليه الصّلاة والسّلام، أمّا غيرهما فقد أُثِر عن الإمام مالك أنه قال: "ليس أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم إلا ويُؤخذ من قوله ويترك إلا النبي صلى الله عليه وسلم"[6].

---

[1]- قراءة الإمام نافع عند المغاربة، ج186/4.

[2]- المرجع نفسه، ج191/4.

[3]- المرجع نفسه، ج195/4-196.

[4]- المرجع نفسه، ج196/4.

[5]- ينظر: ص(43-44) من البحث.

[6]- صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ص(49).

2– لم أر فيما بين يديّ ممّا كُتِب في انتقاد تقييد الهبطي مَن مرَّ على كلِّ أوقافه وقد بلغت (9945) وقفاً، ودرسها جميعاً، وقابلها مع ما عند سلفِ أهلِ الفن ليخرُج في الأخير بحُكم شامل نهائي واستقراء تام، فيَحْكُم للهبطي أو عليه، والحُكمُ على الشيء فرعٌ عن تصوّره كما يقول الأُصُوليون.

3– عدد الأوقاف التي انتقدها عبد الله الغماري في كتابه منحة الرؤوف المعطي لم تتجاوز الأربعين (40) وقفاً، ولم تتجاوز عند الحسن وكاك الثمانمائة (800) وقفاً في تحقيقه للتقييد، وقالا بأنّهما تركا مواضع أخرى تحتاج إلى تصويب ومُراجعة، وهذا ممّا يقدح في انتقادهما حيث أنّهما لم يُعالجا كلَّ الأوقـــاف، وأين هي الثمانمائة وقف مُخالف مع ما يُقـــارب العشـــرة آلاف وقف مع احتمال أنّ الوقف تعاوَرَتْه الأيدي ولم يبق على ما كان عليه، ومع أنّ بعض الوقف المُنتقد عليه له تخريج ووجه نحوي ودلالي.

4– رجلٌ يَصِفُه العُلماءُ بالعلّامة والنّحرير وعالِم فاس والنّحوي والفرضي والفقيه وعارفٍ بالقراءات وتلميذ الإمام ابن غازي حسبما جاء في ترجمته كيف يُكْلَمُ بأنّه لا يَعْرِف مبادئ العربية، ولا يعرفُ قواعد أهل الوقف والابتداء؟؟؟.

كما أنّ الدارسين لهذا التقييد عن الهبطي اختلفوا في سبب وضعه له، والذي يظهر أنّه وضعه بياناً للمعاني وصوناً للترتيل من اللحن وهو دَيْدن أهل الوقف والابتداء، وهو موجّهٌ في أصله لأهل جمع القراءات، والذي يرجّح ذلك أنّه: مِن مدرسة ابن غازي التي تهتم بالوقف والابتداء، وأنّه كان معلِّماً للقراءات وبعضُ مواضع الوقف تُوجِبها القراءة؛ فعلى قراءةٍ تقف وعلى أخرى لا تقف كما سيأتي بيانه.

والذي يُضْعفُ القولَ بأنّه وضعه لتوحيـــد القراءة الجماعية أنّها كانت قبله وليست بطارئة ولم يُنقل فيما وقفتُ عليه أنّ فيها إشكالاً في التأدية، وفي وقفه رحمه الله مواضع كثيرة مُتقاربة وأخرى مُتباعدة وهذا يُنافي مقصد توحيد وتنظيم القراءة، أضف إلى ذلك أنّ الطلاب في الزّوايا والكتاتيب يحفظون القرآن الكريم به إلى يومنا؛ وهذا يُرجِّحُ صبغة التعليم فيه وبيان المعاني.

وأخلُصُ هنا إلى أنّ: النّاظر في نُصوص الشّرع لا يجدُ الشّارع الحكيم قد ألزم النّاس بوقفٍ مُعيَّنٍ؛ لا الوقف الهبطي ولا غيره إلا بالوقوف على رُؤُوس الآي لحديث أم سلمة السّالفِ الذكر، فالقارئ المُتقن يُراعي حسن الوقوف، واكتمال المعاني، كما يُراعي جودة الحروف وإتقان صفاتها، وقد شبّهوا القارئ بالمسافر، والمقاطع التي يقف عندها بالمنازل التي يترلها المسافر، وهي مختلفة بالتام والكافي والحسن وغيرها، كاختلاف المنازل في الخصب ووجود الماء والكلإ، وما يتظلل به من شجر ونحوه[1].

وممّا سبق يتبيّنُ أنّ تقييد الهبطي حَرِيٌّ وحقيقٌ بأنْ يُدرس ويُعْرَض على كلام الأوائل وقواعدهم؛ خاصّة وأنّ جُلَّ المغرب الإسلامي بشمال إفريقيا يحفظون القُرآن به[*] إمّا تعصّباً أو تقليداً أو ميراثاً هكذا جاءهم. فلعلّ الفصل القادم التّطبيقي وهذا أوانُه أنْ يكشفَ ما يُثلِجُ الصّدر ويُقِرُّ به العين.

---

[1]- ينظر: المقصد، ص(11).

[*] مثلت صاحبة التوجيه النحوي للوقف الهبطي وأثره في المعنى في مقدمتها ص(أ) لِوحدة الشعب المغاربي بالوقف الهبطي، والعقيدة الأشعرية. ولعلّ قولها هذا من العجلة وعدم تمحيص الأمور؛ ذلك أنها هي نفسها ذكرت أنّ الوقف الهبطي قد أثار سِجالاً بين العلماء، وبات مُعادلة صعبة تبحث عن حل. فمن هذا وصفه كيف له أن يُوحِّد؟ . أمّا العقيدة الأشعرية فلا سلف الأمّة ولا خلفها من أتباع النبيّ صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا عليها، بل إنها عقيدة تُنسبُ إلى الإمام أبي الحسن الأشعري بُهتاناً وزوراً، فهو رحمه الله قد مات على عقيدة أهل السنة والجماعة، ومؤلفاته شاهدة على ذلك ك(الإبانة عن أصول الديانة) وغيرها. وبلاد المغاربة لم تعرف الأشعرية إلا مع دولة الموحدين. ومن أراد التوسع فعليه بكتاب (المسائل العقدية التي قرّرها الأئمة المالكية). أضف إلى ذلك عقيدة الأئمّة المغاربة ومنهم الإمام عبد الحميد بن باديس وإخوانه من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، متى كان هؤلاء الأفاضل على الأشعرية ؟؟؟، وهل يُعرف الناسُ إلا بأعيانهم وكبرائهم ؟؟؟.

الفصل الثالث :

الأوقاف المنتقدة على الهبطي

تمهيد:

وضع علماءُ الوقف والابتداء ضوابطَ وقواعدَ يكونُ عليها الوقفُ والابتداءُ، فالوقف على كلمات القرآن يجوز ما لم يتعمّد القارئ وقفاً يُوهِم خلاف المعنى المُراد من الآية، وقد استحسنَ العلماءُ اجتهاداً منهم بعض الوقوف واعتنوا بها نظراً لاعتبارات مُعيّنة، وسَبَقَ نقلُ كلامهم في ذلك لكنّني أُذَكِّرُ ببعضها هنا وأزيدُها لأهمّيتها:

قال ابنُ الجزري: "ليس كل ما يتعسَّفُه بعض المُعربين أو يتكلَّفُه بعضُ القُرّاء ويتأوّله بعضُ أهل الأهواء ممّا يقتضي وقفاً أو ابتداءً ينبغي أن يتعمّد الوقف عليه، بل ينبغي تحرِّي المعنى الأتم، والوقف الأوجه"[1].

وقال الزركشي:"واعلم أنَّ أكثر القُرّاء يتَّبعون في الوقف المعنى وإنْ لم يكن رأس آية"[2]، وقال: "والوقوفُ أمرُها على سبيل الجواز إلا الذي بُني عليه الكلام وما سواه، فعليك منه أن تختار الأفضل فالأفضل..وممّا يدعو إلى الوقف في موضع الوقف الترتيلُ فإنّه أعْوَنُ شيء عليه"[3].

هذا وإنّ إتقان علم الوقف والابتداء يحتاجُ إلـــى معرفة عُلوم أخرى، قال الإمـــام أبو بكر بن مجاهد: "لا يقومُ بالتمام إلا نحوي عالم بالقراءة، عالم بالتفسير، عالم بالقصص، وتلخيص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن"[4]، وقال غيره: "يحتاج صاحب علم التمام إلى المعرفة بأشياء من اختلاف الفقهاء في أحكام القرآن"[5].

وإنّ العلماءَ لّما بيَّنوا المواضعَ التي يُوقفُ عليها علَّلُوا ذلك، وأكثر ما تتّصلُ تعليلاتهم بقواعد النحو وأحكامه، فالوقفُ والابتـــداءُ يعتمدُ فيما يعتمد على النحـــو وأحكامه، وخلافـــات النحاة هي التي تُوجّه كثيراً من مواضع الوقف على الكلمة وتُبيِّن نوع ذلك.

قال ابنُ النحاس: "ويحتاجُ [أي صاحب علم التمام] إلى المعرفة بالنحو وتقديراته"[6]. كما قال أيضاً: "فيحتاج القارئ أن ينظر أين يقطع وكيف يأتنف، فإنّ مِن الوقف ما هو واضح مفهوم معناه، ومنه

---

[1]- النشر، ج231/1.

[2]- البرهان، ج350/1.

[3]- المرجع نفسه، ج368/1.

[4]- القطع، ج18/1.

[5]- المصدر نفسه، ج18/1.

[6]- المصدر نفسه، ج19/1.

مُشْكِل لا يُدرى إلا بسماع وعلم بالتأويل، ومنه ما يعلمه أهلُ العلم بالعربية واللغة، فيدري أن يقطع وكيف يأتنف"[1].

وقال ابنُ حنفية: "فاختيار موضع الوقف بدل آخر كثيراً ما يترتَّبُ عليه اختيار معنى مِن المعاني المُختلفة التي يدل عليها النص دلالة قريبة أو بعيدة، ومن هنا فإنّ واضع الوقف لابد أن ينعكس تفسيرُه وفهمُه للقرآن على ما يضعه من أوقاف، والفهمُ مُتوقِّفٌ على الإعراب، بل الواقع أنّ الأوقاف قد يحملها واضعها اتجاهه العقدي أو الفقهي أو التصوفي"[2].

ولولا هذه القُيُود والضّوابطُ لفُتِح البابُ لكلِّ واقفٍ ومُبتدئٍ فيقول في كتاب الله بغير علمٍ ولا هدى ولا كتابٍ منير. وقد قال الله سبحانه: ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ الإسراء(36).

وقد أجمل هذه القواعد مُحقّقُ تقييد وقف القرآن في إحدى عشر قاعدة فقال: "إنّ القواعد المرسومة للوقف والابتداء كما هو معلوم لأهل هذا الفن كثيرة متنوعة منها: مُراعاة ما تقرَّر عندهم بالنسبة لرؤوس الآي من الجواز المطلق، ومنها مراعاة جودة المعنى، ومنها مراعاة طول الفواصل أو قصرها في جواز الوقف وعدم استحسانه، ومنها مراعاة ما تقرر في الوقف الحسن من جواز الوقف عليه دون جواز الابتداء بما بعده، ومنها مراعاة ما تقرر من تجنب القبيح إلا لضرورة، ومنها مراعاة الفرق بين حالة الاختيار وحالة الاضطرار، ومنها مراعاة ما يقتضيه الاختلاف الذي يكون بين القراءات من الجواز باعتبار، وعدم الجواز باعتبار آخر، ومنها مراعاة الفرق الذي يلاحظ بين حالة الرواية وحالة التلاوة، ومنها مراعاة ما يقتضيه جمال بعض الآيات المختومة بحروف متماثلة، ومنها مراعاة الكيفيات المقررة للوقوف على أواخر الكلم القرآنية من الاعتناء بمخارج الحروف وبما يتطلبه النطق بالحرف الموقوف عليه زيادة على السكون من روم أو إشمام أو غنة أو قلقلة أو غير ذلك ومنها مراعاة نكت بيانية وفقهية عند تعارض السببين سبب الوقف وسبب الوصل"[3].

كما بيّنها قبله ابنُ الأنباري حين قال: "اعلم أنّه لا يتم الوقف على المضاف دون ما أضيف إليه، ولا على المنعوت دون النعت، ولا على الرافع دون المرفوع، ولا على المرفوع دون الرافع ولا على الناصب دون المنصوب، ولا على المنصوب دون الناصب، ولا على المؤكد دون التوكيد

---

[1]- القطع، ج21/1.

[2]- منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص(18-19).

[3]- تقييد وقف القرآن الكريم، ص(155).

ولا على المنسوق دون ما نسقتَه عليه، ولا على إنّ وأخواتها دون اسمها، ولا على اسمها دون خبرها، ولا على كان وليس وأصبح ولم يزل وأخواتهن دون اسمها، ولا على اسمها دون خبرها ولا على ظننت وأخواتها دون الاسم ولا على الاسم دون الخبر، ولا على المقطوع منه دون القطع ولا على المستثنى منه دون الاستثناء، ولا على المفسَّر عنه دون التفسير، ولا على المترجَم عنه دون المترجِم، ولا على الذي وما ومَن دون صلاتهن، ولا على صلاتهن دون معربهن، ولا على الفعل دون مصدره، ولا على المصدر دون آلته، ولا على حروف الاستفهام دون ما استُفهم بها عنه ولا على حروف الجزاء دون الفعل الذي يليها، ولا على الفعل الذي يليها دون جواب الجزاء، فإن كان جواب الجزاء مقدماً لم يتم الوقف عليه دون الجزاء، ولا على الأمر دون جوابه.

ولا يتم الوقف على الأيمان دون جوابها، ولا على حيث دون ما بعدها وعلى بعض أسماء الإشارة دون بعض. ولا يتم الوقف على المصروف عنه دون الصرف، ولا على الجحد دون المجحود، ولا على (لا) في النهي دون المجزوم، ولا على (لا) إذا كانت بمعنى (غير) دون الذي بعدها، ولا على (لا) إذا كانت تبرئة دون الذي بعدها، ولا على (لا) إذا كانت توكيداً للكلام غيرَ جحد، ولا على (لا) إذا كان الحرف الذي قبلها عاملاً في الذي بعدها، فإن كان غير عامل صلح للمضطر أن يقف عليه. ولا يتم الكلام على الحكاية دون المحكي، ولا على قد وسوف ولّما وإلا وثمّ لأنهن حروف معانٍ تقع الفائدة فيما بعدهن. ولا يتم الوقف على (أو ولا وبل ولكن) لأنهن حروف نسقٍ يعطفن ما بعدهن على ما قبلهن"[1].

ومِن القواعدِ ما نصَّ عليه العُلماءُ مِن أنّه لا يجوزُ تخريجُ شيء من الآيات على تقديرات ضعيفة، أو إعراب مرجوح، أو تأويل مُتكلّف لأنّ ذلك يُؤدي إلى أن يكون في القرآن ما ليس بفصيح، وهو غير جائز؛ إذ القرآن فيه الفصيح والأفصح فقط كما هو منصوص عليه في علوم القرآن[2].

كما أنّهم قرّرُوا أنّ ما كلُّ ما صحَّ لُغة وقواعداً وخالف التفسير يُحملُ عليه كلام الله، قال ابنُ حنفية: "لكن ما كلّ ما صحّ لغة يجوز أن يُحْمَل عليه كلام الله تعالى، فإنّ الواجب الاحتياط

---

[1]- الإيضاح، ج1/116-119.

[2]- ينظر: منحة الرؤوف المعطي، ص(6).

الشديد له، ولأنّ التفسير ليس مرجعه العربية حسب، بل يتقدّم عليها غيرها من القرآن نفسِه ثمّ صحيح السنة، ثمّ الآثار، ثمّ اللغة في إطار قواعد الدين ومقاصده..."[1].

وقال أيضاً: "وقد نبّه بعضُ علماء العربية المُبرّزين إلى هذا الأمر، وهو أنّه إذا جاء التفسير بخلاف ظاهر الإعراب اعتمد المعنى، ومن ذلك قول الإمام ابن هشام في قطر الندى في التوكيد اللفظي: وليس من تأكيد الاسم ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾الفجر(23-24) خلافاً لكثير من النحويين، لأنّه جاء في التفسير أنّ معناه دكاً بعد دكٍ، وأنّ الدّك كرّر عليها حتى صار هباءً منثوراً، وأنّ معنى (صَفّٗا صَفّٗا) أنّه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفاً بعد صف مُحدقين بالإنس والجن، وعلى هذا فليس الثاني تأكيداً للأول، بل هو تكرير"[2].

كما يمكنُ استخلاص أنّ الوقف والابتداء لا يُوصفُ بأنّه ضعيفٌ إلا إذا خالف فهماً للسابقين أو أحال على فهم غير صحيح، و لم يكن له وجه من الإعراب، ولا يُشترط في صحة الوقف والابتداء أن يكون قد قال به الأوّلون ما دام الوقف والابتداء اجتهاداً.

وعلى أساس ما سبق سأُحاول تتبّع أوقاف الهبطي رحمه الله ودراستها لأنظر تخريجها النّحوي والدلالي، فمن خلال ما وقفتُ عليه من دراسات وكتابات حول التقييد للهبطي، ومِن خلال تتبع أوقافه ومُقابلتها على ما عند أهل الفن السابقين ظهر لي أنّ مُعظم أوقافه والتي بلغت تسعة آلاف وتسعمائة وخمسة وأربعين (9945) وقفاً قد سُبِــق إليها؛ فهو مُتّبِع لا مُبتدع. وأنّ الذين انتقــدوه في بعض أوقافه كمُحقق التّقييد، وعبد الله الغماري لم تتجاوز المواضع المُنتقدة عند الأوّل ثمانمائة (800) موضعاً، وعند الثّاني أربعين (40) موضعاً، وقد ذكرا أنّهما تركا بعض المواضع فيها ضُعف، ولو جمعنا ما انتقــداه مع ما تركاه رغم أنّ في المُنتقد ما هو مُتَّبــعٌ فيه وله وَجْهٌ يُخــرّج عليه فإنّها لا تتجاوز على الأكثر الألف (1000) موضعاً، أيْ أنّ خطأ الهبطي هو بنسبة واحد من عشرة تقريباً، فمَن بلغ خطؤه هذه النسبة حُقَّ فيه قول مَن قال:

مَنْ ذَا الذِي تُرْضَى سَجَايَاهُ كُلُّهَــا كَفَى بِالْمَرْءِ نُبْلاً أَنْ تُعَدَّ مَعَايِبُــــهْ [3]

---

[1]- منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص(23).

[2]- المرجع نفسه، ص(34).

[3]- يُنسبُ البيت إلى بشار بن برد و لم أجده في ديوانه.

أضف إلى ذلك أنّه مُتّبعٌ لغيره؛ فلماذا يُخصُّ باللّوم والقدح دون غيره؟ وعليه فإنّي سأُناقش المشهور من الوقف والوصل والابتداء المُنتقد عليه فقط. وقد بلغ عدد المواضع التي درستها خمسمائة (500) موضعاً، ولأنّ البحث مقيّدٌ بالكمّ فإنّي سأنتخب منها واحداً مع ستين (61) موضعاً هي:

1- سورة الفاتحة:

وقف الهبطيُّ ثـــلاث وقفات ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ . ٱلدِّينِ . ٱلضَّآلِّينَ﴾، وقف على البسملة أوّل الفاتحة لأنَّ القُرّاء كلَّهم يُبسملون أوّلها.

قال ابنُ بري: وَلاَ خِـــلَافَ عِنْدَ ذِي قِـــرَاءَهْ فِي تَرْكِهَا فِي حَالَتَـــيْ بَـــرَاءَهْ
وَذِكْـــرِهَا فِي أَوّلِ الْفَـــوَاتِحْ وَالْحَمْـــدُ لِلهِ لِأَمْـــرٍ وَاضِـــحْ [1]

فذكر أنْ لا خلاف بين القراء في البسملـــة أوّل الفاتحة، ولعلّ الهبطيَّ لم ينظـــر إلى الخلاف فيها كونها آية من الفاتحة أو لا؛ لأنّه خلافٌ فقهيٌّ لا قرائي، وقد قال بوقْفِه عليها ابن الأنباري، وابنُ النّحاس، والداني، والأشموني، وزكرياء الأنصاري[2]؛ حيث قال الأنصاري: " وعلى البسملة تامّ بل أتم، وتقديـــره: ابتدائي بسم الله. أو أبتـــدئ بسم الله "[3]. أمّا بقية السّور فالمشهور في رواية ورش من طريق الأزرق السكت والوصل بين السورتين دون بسملة.

قال ابنُ بري: قَالُونُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بَـــسْـــمَلَا وَوَرْشٌ الْوَجْهَـــانِ عَنْهُ نُقِـــلَا
وَاسْكُتْ يَسِيرًا تَحْظَ بِالصَّوَابِ أَوْ صِلْ لَّهُ مُبَيِّـــنَ الْإِعْـــرَابِ [4]

أي نُقِل عن ورش البسملةُ كما قالون وتَرْكُهَا، وحين تَرْكِها فهو يسكت أو يصل، لكنّ المُحقّقين ذكروا أنّ ورشاً ليس له البسملة رواية على التحقيق من طريق الأزرق بل هي من طُرُق أُخرى عنه[5]. والمُلاحظُ على متن تقييد وقف القرآن كما حقّقه الحسن وكاك أنّه:

- جاء بالبسملة بين السورتين وهذا خلاف ما لورش من طريق الأزرق.
- أنّه يقف على أواخر السور، وقد سبق أنّ ورشاً لا يقف عليها، بل يسكت أو يصل.

ووقفَ على (ٱلدِّينِ) و(ٱلضَّآلِّينَ) وقد قال بهما ابنُ الأنباري والنّحاس وهما تامّان عندهما[6].

---

[1]- متن الدرر اللوامع، رقم:42و43، ص(44).

[2]- الإيضاح، ج1/474، والقطع، ج1/24، والمكتفى، ص(155)، ومنار الهدى، ص(71)، والمقصد، ص(72).

[3]- المقصد، ص(72).

[4]- متن الدرر اللوامع، رقم:37و38، ص(43).

[5]- ينظر: شرح الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، المنتوري، تح: الصديقي سيدي فوزي، ط1، 2001م، ص(102-104).

[6]- الإيضاح، ج1/478، والقطع، ج1/23.

انتقد الحسنُ وكاك الهبطيَّ في أربعة مواضع وصلها الهبطيُّ، ورأى هو جوازَ وصحّةَ الوقف عليها وهي: (ٱلْعَٰلَمِينَ ــ ٱلرَّحِيمِ ــ ٱلْمُسْتَقِيمَ ــ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) لأنّها رؤوس آي وفاصلة، وانتقاده بعيدٌ لأنّ ما بعد الــمواضع الأربعة توابعٌ؛ فكــلٌّ من (ٱلرَّحْمَٰنِ) و(مَٰلِكِ) صفة لله قبلها، و(صِرَٰطَ) بدل مِن (ٱلصِّرَٰطَ)، أمّا (غَيْرِ) فبدل مِن الضمير في (عَلَيْهِمْ)، أو مِن (ٱلذِينَ)، أو نعت لــ(ٱلذِينَ)[1]. وقد سبق في القواعد أنّه لا يُفصَلُ بين النّعت والمنعوت، والبدل والمبدل منه، وقد قال بوصل المواضع الأربعة ابنُ الأنباري والنّحاس[2]. فمَن وقف فلأنّها رُؤوس آيٍ، والموضع الرّابع فاصلة، ومَن وصل فللتّعلّق اللفظي والمعنوي وكلٌّ صحيح.

2- سورة البقرة:

1- ﴿الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَۛ﴾(1): وقفه الهبطيُّ تبعاً لنافع وعاصم، وقال ابنُ جرير: "وتأويــل قوله: (لاَ رَيْبَ فِيهِ): لا شكّ فيه"[3]، وقال ابنُ النّحاس:"قال نافع: لا ريب تمام"[4]، وقال الأشموني:"والوقف على (رَيْبَۛ) تامّ: إن رفع هدى بفيه، أو بالابتداء وفيه خبره، وكافٍ إن جعل خبر لا محذوفاً"[5]. وجوّز النّحاسُ الوقف عليه فقال: "فيجوز أن يكون (لاَ رَيْبَۛ) التمام وبحذف الخبر، ويجوز أن يكون (لاَ رَيْبَۛ) التمام لأنّ معناه حق. ويكون (فِيهِ هُدىً لِّلْمُتَّقِينَ) مستأنفاً"[6]، وقال الزمخشري: "وعن نافع وعاصم أنهما وقفا على (لاَ رَيْبَۛ) ولا بدّ للواقف أن ينوي خبرًا، والتقدير لا ريب فيه"[7].

وذكر العُكبري أوجهاً حسب إعراب ما قبل (لاَ رَيْبَۛ) فقال: "وموضعه (أي:ذلك) رفع؛ إمّا على أنّه خبر (أَلَٓمٓۚ)، والكتاب عطف بيان، ولا ريب في موضع نصب على الحال؛ أي هذا الكتاب حقّاً، أو غير ذي شك، وإمّا أن يكون ذلك مبتدأ والكتاب خبره، ولا ريب حال. ويجوزُ أن يكون الكتاب عطف بيان، ولا ريب فيه الخبــر..، أن يكون لا ريب آخر الكلام وخبره محذوف للعلم به، ثم تستأنف فتقول: فيه هدى، فيكون هدى مبتدأ وفيه الخبر؛ وإن شئتَ كان هدى فاعلاً مرفوعاً بفيه؛ ويتعلّق (في) على الوجهين بفعل محذوف"[8].

---

[1]- ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه، محي الدين الدرويش، دار ابن كثير، ط7، 1999م، ج1/29-31.

[2]- الإيضاح، ج1/475-477، والقطع، ج1/23.

[3]- تفسير الطبري، محمد بن جرير، ج1/231.

[4]- القطع، ج1/33.

[5]- منار الهدى، ص(76)، الإيضاح، ج1/488-489.

[6]- القطع، ج1/33.

[7]- الكشاف، ج1/145.

[8]- التبيان في إعراب القرآن، عبد الله بن الحسين العُكبري، تح: علي البجاوي، ص(15).

لقد عامل النّحاةُ (لا) النافية للجنس معاملة (إنّ)[1]، وقد جاء استعمالها في القرآن الكريم مع ذكر خبرها نحو ﴿لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ﴾يوسف(92)، و﴿لاَ مُبَدِّلَ لِكَلِمَتِهِۦ﴾الكهف(27)، ومع حذفه نحو﴿لاَ ضَيْرَۖ ﴾الشعراء(50)، و﴿وَلاَ فَوْتَ﴾سبأ(51)، وقد أجاز كثيرٌ من النُّحاة حذف خبرها للعلم به كسيبويه وابن السراج وابن مالك وغيرهم[2].

قال ابن مالك: وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ [3]

ونقل أبو عمرو الداني عن البصريين والكوفيين أنهم أجازوا حذف خبر (لا) فقال: "وحكى البصريون: إن فعلت فلا بأسَ، وحكى الكوفيُّون: إن زُرتني فلا براحَ؛ أي لا بأسَ عليك، ولا براح لك. فأضمروا خبر التبرئة"[4].

والحذفُ هنا يُحقّق قيمة بلاغية؛ إذ فيه اقتصاد كلامي، قال صاحبُ أثر المعنى في تعدد أوجه الإعراب في كتاب التبيان للعُكبري: "ثم تأتي (لاَ رَيْبَۛ) حيث حُذف خبرها لغاية دلالية بلاغية وهو استعمال معروف مألوف في العربية، ثم إنّ هدفها هو نفي أي ريب وشك يمسّ هذا الكتاب ظاهراً أو باطناً، وهي معروفة في كلامهم أنها تُفيد نفي جنس الشيء"[5].

ومنه فإنّ (لاَ رَيْبَۛ) وقفٌ صحيحٌ سُبِق إليه الهبطيُّ يدلّ على عدم الشك المطلق في القرآن الكريم، وما لا شكّ فيه فهو حقّ. غير أنيّ أجنحُ إلى أنّ الوقف على (فِيهِ) أولى لوُرُود نظيره في قوله: ﴿الٓمٓ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لاَ رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَۖ﴾السجدة(1)، ولا يُوقف على (رَيْبَ) اتفاقاً والقاعدة أنّ شرط صحّة الوقف صحّةُ الوقف على نظير ذلك الموضع، ولأنّ تقدير الخبر ب(فيه) يكون الكلام هكذا (لا ريب فيه فيه هدى) وهو تكرار ثقيل في السمع، وللمعنى الأعمّ والأبلغ الذي يُعطيه الابتداءُ ب(هُدىً لِّلْمُتَّقِينَ) منه في الابتداء ب(فِيهِ هُدىً لِّلْمُتَّقِينَ).

2- ﴿فِيهِ هُدىً﴾(1): وصل الهبطي (فِيهِ)، ووصله ابنُ الأنباري وابنُ النّحاس، وقال ابنُ النّحاس: "ويجوز أن يكون (لاَ رَيْبَۛ) التمام لأنّ معناه حق ويكون (فِيهِ هُدىً لِّلْمُتَّقِينَ) مستأنفاً "[6].

---

[1]- ينظر: الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، ج2/274-286-299.

[2]- ينظر: الكتاب، ج2/275، والأصول في النحو، ابن السراج، ج1/379، وشرح التسهيل، ابن مالك، ج2/56-57.

[3]- متن الألفية، رقم:205، ص(12).

[4]- المكتفى، ص(159).

[5]- أثر المعنى في تعدد وجوه الإعراب في كتاب التبيان للعكبري، إبراهيم حسين صُنْبع، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، السعودية،1999م، ص(109)

[6]- القطع، ج1/33، والإيضاح، ج1/488.

وقد سبقت أوجه إعرابه، وهو مِن وقف المُعانقة حيثُ يقفُ فيه الهبطيُّ على الموضع الأوّل (لاَ رَيْبَ) ويصلُ الثاني (فِيهِ هُدىً لِّلْمُتَّقِينَ).

3- ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾(6): وقفه الهبطيُّ، وقال ابنُ جرير: " وقوله: (وَعَلَىٰٓ أَبْصٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ) خبرٌ مبتدأٌ بعد تمام الخبر عمّا ختم الله عليه من جوارح الكفار الذين مضت قصصهم، وذلك أنّ (غِشَٰوَةٌ) مرفوعة بقوله: (وَعَلَىٰٓ أَبْصٰرِهِمْ). فذلك دليل على أنّه خبرٌ مبتدأٌ وأنّ قوله (خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ) قد تناهى عند قوله: (وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ). [وروى ابنُ جرير بسنده إلى الربيع بن أنس في قوله: (خَتَمَ ٱللَّهُ.....غِشَٰوَةٌ)] هم الذين قُتلوا يوم بدر.[وروى بسنده إلى ابن عباس في قوله: (وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)]: ولهم بما هم عليه من خلافك عذابٌ عظيم. قال: فهذا في الأحبار من يهودَ فيما كذّبوك به من الحق الذي جاءك من ربك بعد معرفتهم"[1]، وقال ابنُ الأنباري والأشموني في الوقف عليه: "حسن"[2]، وقال الداني: "وروى المفضل عن عاصم: (وعلى أبصارهم غشاوةً) بالنصب، فعلى هذا لا يُوقف على (سَمْعِهِمْ) لأنّ الغشاوة منصوبة بفعل دلّ عليه (خَتَمَ) إذ الختمُ في المعنى: جعل. فكأنّه قال: وجعل على أبصارهم غشاوةً. والوقف على (غِشَٰوَةٌ) كافٍ على القراءتين"[3]. وقال العُكبري: "قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾: يُقرأُ بالرّفع على أنّه مبتدأ، وعلى أبصارهم خبره. وعلى قول الأخفش غشاوةٌ مرفوع بالجار، كارتفاع الفاعل بالفعل، والوقف على هذه القراءة على (وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ). [أمّا ما بعده وهو] قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ﴾: مبتدأ وخبر، أو فاعل عمل فيه الجار"[4]. ومنه في وقف الهبطي إشارةٌ لاختـــلاف القراءة، وأنّ الآية نزلت في من قُتِل يوم بدر، أمّا ما بعده فهـــو في أحبار اليهود. كما أنّ في الابتداء بما بعده وهو جملة اسمية ثبوت ولزوم العذاب لهم.

4- ﴿ مَا حَوْلَهُۥ﴾(16): وقفه الهبطيُّ، ورجّح ابنُ جرير أنّ معنى قوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾: خمدت وانطفأت. وذكر أنّ من شأن العرب الإيجاز والاختصار إذا كان فيما نطقت به الدلالة الكافية على ما حذفت وتركت؛ مُستدلاً بقول أبي ذُؤَيبٍ الهُذلي:

عَصَيْتُ إِلَيْهَا الْقَلْبَ إِنِّي لِأَمْرِهَا سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلَابُهَا

يعني بذلك: فما أدري أرشدٌ طِلابُها أم غيٌّ. فحذف ذكر (أم غيٌّ)، إذ كان فيما نطق به الدلالة عليها. وكذلك قوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾ لمّا كان فيه وفيما بعدَه من قوله:

---

[1]- تفسير الطبري، ج1/269-274.

[2]- الإيضاح، ج1/495، ومنار الهدى، ص(82).

[3]- المكتفى، ص(159-160).

[4]- التبيان في إعراب القرآن، ص(23).

﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ﴾ دَلالةٌ على المتروك كافية من ذكره، اختصر الكلامَ طلبَ الإيجازِ، وكذلك حذفُ ما حذفَ واختصارُ ما اختصرَ من الخبر عن مَثَلِ المنافقين بعده، نظير ما اختصر من الخبر عن مَثَلِ المستوقدِ النّارَ؛ لأنّ معنى الكلام: فكذلك المنافقون ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون –بعد الضياء الذي كانوا فيه في الدنيا، بما كانوا يُظهرون بألسنتهم من الإقرار بالإسلام، وهم لغيره مستبطنون– كما ذهب ضوءُ نار هذا المستوقدِ بانطفاءِ ناره وخمودِها فبقي في ظلمةٍ لا يُبْصِرُ[1].

وقال ابنُ عاشور: "وأضاء يجيء مُتعدّياً وهو الأصل لأنّ مجرّده ضاء فتكون حينئذ همزته للتعدية.. ويجيء قاصراً بمعنى ضاء فهمزته للصيرورة أي: صار ذا ضوء. والآية تحتملهما أي: فلمّا أضاءت النار الجهات التي حوله وهو معنى ارتفاع شعاعها وسطوع لهبها، فيكون ما حوله موصولاً مفعولاً لأضاءت وهو المتبادر. وتحتمل أن تكون من أضاء القاصر أي: أضاءت النّار أي: اشتعلت وكثر ضوءها في نفسها، ويكون ما حوله على هذا ظرفاً للنّار أي: حصل ضوء النار حولها غير بعيد عنها.[ثمّ قال]: جَمع ضمائر بنورهم وتركهم إخراجاً للكلام على خلاف مُقتضى الظاهر؛ إذ مُقتضى الظّاهر أن يقول: ذهب الله بنوره وتركه، ولذلك اختير هنا لفظ النّور عوضاً عن النّار المبتدإ به للتّنبيه على الانتقال من التّمثيل إلى الحقيقة ليدلّ على أنّ الله أذهب نور الإيمان من قلوب المنافقين، فهذا إيجاز بديع كأنّه قيل: فلمّا أضات ذهب الله بناره فكذلك ذهب الله بنورهم. وهو أسلوب لا عهد للعرب بمثله فهو من أساليب الإعجاز.وجوّز صاحب الكشّاف أن يكون قوله (ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ) استئنافاً ويكون التّمثيل قد انتهى عند قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾ ويكون جواب لّما محذوفاً دلّت عليه الجملة المُستأنفة"[2]. ومنه فإنّ وقفه على سمةِ العرب من الحذف طلباً للإيجاز.

5- ﴿وَبَرْقٌ﴾(18): وقفه الهبطي، وقال فيه ابنُ النحاس: " ﴿فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ نعت ل(صَيِّبٍ)"[3]، وقال الأشموني: "وإن جعل يجعلون خبر مبتدأ محذوف أي: هم يجعلون حسن الوقف على برق"[4]. وقال العُكبري في ما بعد قوله: (وَبَرْقٌ): "(يَجْعَلُونَ): يجوز أن يكون في موضع جر صفة لأصحاب صيّب، وأن يكون مُستأنفاً "[5]. وقال ابنُ عاشور في قوله يجعلون أصابعهم ..قدير): "ويجوز كونها

---

[1]– ينظر: تفسير الطبري، ج1/344–345.

[2]– التحرير والتنوير، ج1/308–309.

[3]– القطع، ج1/41.

[4]– منار الهدى، ص(86).

[5]– التبيان في إعراب القرآن، ص(36).

استئنافاً لبيان حال الفريق عند البرق نشأ عن بيان حالهم عند الرّعد"[1]. ومنه فإنّ وقفه لبيان المحذوف ولبيان حال الفريق.

6- ﴿فَسَجَدُوٓاْ﴾(33): وقفه الهبطي، وقد اختلف العلماءُ في إبليس هل هو من الملائكة أم لا؟[2]، فمن رآه منهم فالاستثناء متّصل فلا يُوقف قبله، ومن رآه ليس منهم فالاستثناء مُنقطع فيُوقفُ قبله. وقال العُكبري: " (إِلاَّ إِبْلِيسَ) استثناء منقطع؛ لأنّه لم يكن من الملائكة. وقيل: هو متصل؛ لأنّه كان في الابتداء ملَكاً"[3]. وبالنّظر إلى المواضع المُماثلة وهي: في سورة الأعراف(10) والإسراء(61) والكهف(49) وطه(113) فإنّ الهبطيَّ يقف قبل الاستثناء وهذا لأنّه منقطع عنده. فأراد بوقفه إخراج (إبليس) عن الملائكة صفة وهيئة.

7- ﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ﴾35: قال ابنُ جرير: " وقد اختلف أهل التّأويل في المعنيِّ بقوله: (ٱهْبِطُواْ). مع إجماعهم على أنّ آدم وزوجته ممّن عُنِي به. [وأسند إلى مجاهد في تفسيره الآية]: آدمُ وإبليسُ والحيةُ ذريّةُ بعضهم أعداءٌ لبعضٍ"[4]. وقفه الهبطي كما ابن الأنباري وقال فيه حسن[5]، أمّا ابنُ النّحاس فقال: "قال أبو حاتم الوقف الكافي (وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ)، وعلى قول أبي حاتم يكون (بَعْضُكُمْ) مرفوعاً بالابتداء إخباراً فإن جعلت الجملة في موضع الحال كان الوقف (بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ)"[6]، وقال الداني: "(وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ) كافٍ لأنّ ما بعده استئنافُ إخبارٍ عن أنّ بعضهم لبعضٍ عدو"[7]. وقال العُكبري في ما بعد (ٱهْبِطُواْ) وهو قوله تعالى: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾: "ويجوز أن تكون الجملة مستأنفة"[8].

ولا شكّ أنّ العداوة بين آدم وإبليس، وبين ذريّتهما إلى يوم الدين، والنّصوص من قرآنٍ وحديثٍ تدلّ على ذلك. فالإخبار عنها أقوى وأوقع في نفس السّامع للاستعـــداد لها منه كونها حـــالا عارضة فضلة في الكلام.

---

[1]- التحرير والتنوير، ج319/1.

[2]- ينظر: تفسير الطبري، ج535/1.

[3]- التبيان في إعراب القرآن، ص(51).

[4]- تفسير الطبري، ج572/1-573.

[5]- الإيضاح، ج515/1.

[6]ـ القطع، ج53/1.

[7]- المكتفى، ص(163).

[8]- التبيان في إعراب القرآن، ص(53).

8- ﴿وَإِذۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡفُرۡقَانَ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ﴾(52): وقف الهبطيُّ على (ٱلۡكِتَٰبَ)، وقال أبو عبيدة ت(210هـ): "(ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ) أي: التوراة. (وَٱلۡفُرۡقَانَ) ما فرّق بين الحق والباطل"[1]، وقال ابنُ النّحاس: "وقف كاف على أحد قولي الفراء وهو قول قطرب يذهبان إلى المعنى: وأعطينا محمد الفرقان. وهذا القول لا يصح على قول أهل التأويل ولا في الظاهر ولا في العربية؛ لأنّ أهل التأويل يقولون: أوتي موسى التوراة وهي الكتاب وهي الفرق بين الحلال والحرام، ومنهم من يقول: أوتي موسى الكتاب وانفراق البحر. والظاهر على خلاف ما قالا، قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلۡفُرۡقَانَ﴾الأنبياء(48)، فلا يجوز في العربية أعطيتُ زيداً ديناراً أو درهماً وأنت تُريدُ وأعطيتُ عمرواً درهماً...قال مجاهد: أي وفرقاناً بين الحق والباطل، وهذا قول حسن حكى سيبويه مررت بزيد أخيك وصديقك"[2]. وقال العُكبري: "قوله تعالى: (وَٱلۡفُرۡقَانَ): هو في الأصل مصدر، مثل الرُّجحان والغُفران، وقد جُعل اسماً للقرآن "[3]. وعليه فقد سُبق الهبطي في وقفه؛ وهو يُريدُ بـ(ٱلۡفُرۡقَانَ) القرآن إذ هو من أسمائه قال تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ لِيَكُونَ لِلۡعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾الفرقان(1)، كما أنّ وصف الكتاب بالفرقان يُشكِل عليه عطف الصّفة على موصوفها وهو مُمتنع[4].

9- ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾(95): وقف الهبطي على (حَيَوٰةٖ)، ووصل (وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ) بما بعده. قال ابنُ النّحاس: " ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ﴾البقرة(95)، قال الأخفش: تمّ الكلام، وقال أبو حاتم: هذا الوقف الكافي وهو مذهب الفراء كقول الأخفش قال معناه والله أعلم وأحرص من الذين أشركوا على الحياة، كما تقول هو أسخى الناس من هرم لأنّ التأويل الأوّل هذا أسخى من الناس وهذا قول أهل التأويل وأهل القراءة وأهل اللغة إلا نافعاً وأنّه قال: ولتجدنهم أحرص الناس على حياة، قال الفراء: ثمّ وصف المجوس فقال: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾"[5]. وقال الداني: "وقال نافع: التمام (عَلَىٰ حَيَوٰةٖ)"[6]. فسّر ابنُ جرير قوله : (وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ): هم اليهود، وقوله: (وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ):هم المجوس، وقيل:هم الذين لا يصدّقون بالبعث. والمعنى عنده: ولتجدنّ يا محمّد

---

[1]- مجاز القرآن، أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى التيمي، تح: محمد فؤاد سزْكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ج40/1.

[2]- القطع، ج58/1-59.

[3]- التبيان في إعراب القرآن، ص(63).

[4]- ينظر: التحرير والتنوير، ج502/1.

[5]- القطع، ج70/1-71.

[6]- المكتفى، ص(169).

اليهود من بني إسرائيل أحرص من الناس على حياة وأحرص من الذين أشركوا. وفسر قوله: (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ) بأنّه خبر من الله تعالى عن الذين أشركوا يود أحدهم لو يعمّر في الدنيا ألف سنة[1]. وقال العُكبري: "(وَمِنَ ٱلذِينَ أَشْرَكُواْ): فيه وجهان: أحدهما: هي معطوفة على النّاس في المعنى، والتّقدير: أحرص من النّاس؛ أي: الذين في زمانهم، وأحرص من الذين أشركوا؛ يعني به المجوس؛ لأنّهم كانوا إذا دَعَوا بطُول العمر قالوا: عِشْتَ ألف نيروز. فعلى هذا في (يَوَدُّ) وجهان: أحدهما: هو حال من الذين أشركوا.. والوجه الثاني: أن تجعل يود أحدهم حالا من الهاء والميم في ولتجدنهم؛ أي: لتجدنهم أحرص الناس وادّاً أحدهم. والوجه الثاني من وجهي (وَمِنَ ٱلذِينَ): أن يكون مُستأنفاً، والتّقدير: ومن الذين أشركوا قوم يودُّ أحدهم، أو من يودّ أحدهم "[2]. ومنه فإنّ الهبطيّ مسبوق لهذا الوقف، وأراد به الفصل بين اليهود والمجوس. كما أنّه من وقف المُعانقة الذي اختار فيه الهبطيُّ الوقف على الموضع الأوّل؛ وهو هنا: (عَلَىٰ حَيَوٰةٍ)، ووصَل الثاني: ((وَمِنَ ٱلذِينَ أَشْرَكُواْ)).

10- ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ﴾(133): وقف الهبطي على (لَهَا مَا كَسَبَتْ)، ووقف عليه ابن الأنباري، والداني[3]، وقال ابنُ النّحاس: " وقال أبو حاتم: (لَهَا مَا كَسَبَتْ) هذا الوقف الكافي الحسن، قال: (وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ) وقف مفهوم"[4]. وهو من وقف الازدواج حيثُ يقفُ فيه الهبطيُّ على الموضع الأوّل للفصل بين الفريقين.

11- ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْراً﴾(179): وقفه الهبطي، وبعده قوله تعالى: (ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ..). قال ابنُ النّحاس: "وحكى ابنُ شاذان عن أبي عبد الله وهو محمد بن عيسى المقري قال: (كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْراً) وقف تام"[5]، وقال الداني: "وقال نافع، ومحمد بن عيسى الأصبهانيُّ، والدينوريُّ: (إِن تَرَكَ خَيْراً) تام، وليس كذلك؛ لأنّ (ٱلْوَصِيَّةُ) متعلقة بـــ(كُتِبَ) والمعنى: فُرِض عليكم الوصية، وقد يجوز أن يُقْطَع من ذلك بالابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: فعليكم الوصية. ويكون المرفوع بـــ(كُتِبَ) مُضمراً تدلُّ عليه (ٱلْوَصِيَّةُ) والتقدير: كُتب عليكم الإيصاءُ، فيصِحُّ بذلك ما قالوه والأوّلُ الاختيارُ"[6].

---

[1]- تفسير الطبري، ج2/275-279.

[2]- التبيان في إعراب القرآن، ص(95).

[3]- الإيضاح، ج1/534، والمكتفى، ص(176).

[4]- القطع، ج1/81.

[5]- المصدر نفسه، ج1/90-91.

[6]- المكتفى، ص(180).

وقال أبو حيّان: "وأجاز بعضُ المعربين أن ترتفع الوصية على الابتداء على تقدير الفاء، والخبر إمّا محذوف أي: فعليه الوصية، وإمّا منطوق به وهو قوله: (للوالدين والأقربين) أي: فالوصية للوالدين والأقربين، وتكون هذه الجملة الابتدائية جواباً لِما تقدّم، والمفعول الذي لم يسم فاعله بكتب مضمر أي الإيصاء يُفسّره ما بعده"[1]. ومنه فإنّ وقفه فيه تشويق للسّامع لذكر المكتوب ما هو؟، فتكون الوصية مبتدأ، أو خبر المبتدأ على هذا التّقدير، ويكون جواباً لسؤال مقدر ب: ما المكتوب على أحدنا إذا حضره الموت، وترك خيراً؟ فقيل: الوصية للوالدين والأقربين هي المكتوبة[2].

12- ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَّاتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَـٰمِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلاَمْرُ﴾(208): وقف الهبطي على (ٱلْغَمَـٰمِ)، وقال ابنُ النّحاس: "(فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَـٰمِ) فهذا التمام من الوقف، وقد خولف يعقوب في هذا فقيل: بل الوقف الكافي (وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ) على قراءة من قرأ (وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلاَمْرُ)، وقال مخالفة الدليل على هذا أنه في قراءة أبي عبد الله (هل ينظرون إلا أن ياتيهم الله والملائكة في ظلل من الغمام). وقال أبو العالية: الملائكة تأتي في ظلل من الغمام، ويأتي الله عز وجل فيما شاء، [وقال ابنُ النّحاس]: إلا أنه جاء في تفسير قتادة ما يقوي قول يعقوب، قال يعقوب: أي هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام وتأتيهم الملائكة عند الموت وقرأه أبي جعفر (والملائكة) الخفض فلا تقف على ما قبله، ومن قرأ في ظلل من الغمام والملائكة وقضاء الأمر فها هنا وقفه "[3]. وقال ابنُ جرير: "اختلفت القراءة في ذلك؛ فقرأ بعضهم: (هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَّاتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَـٰمِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ) بالرّفع؛ عطفاً بالملائكة على اسم الله، على معنى: هل ينظرون إلا أن ياتيهم اللهُ والملائكة في ظلل من الغمام...، وقرأ ذلك آخرون: (هل ينظرون إلا أن ياتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكةِ) بالخفض؛ عطفاً بالملائكة على الظلل، بمعنى: هل ينظرون إلا أن ياتيهم الله في ظلل من الغمام وفي الملائكة. [وروى بسنده عن قتادة في تفسير الآية]: قال: يأتيهم الله وتأتيهم الملائكة عند الموت"[4].

فالهبطيُّ يُشير بوقفه لاختلاف القراءة واختلاف التّفسير فيُحمل وقفه على أنّ (والملائكةُ) كلامٌ مُستأنفٌ يعني به محذوفاً هو إتيان الملائكة عند الموت، كما يعني به الفرق والفصل بين الإتيانين يوم القيامة؛ إذ إتيانُ الله تعالى غير إتيان غيره من خلقه. بل هو إتيانٌ ومجيء يليق بجلاله كما هو مُعتقد

---

[1]- البحر المحيط، ج24/2.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج25/2.

[3]- القطع، ج97/1.

[4]- تفسير الطبري، ج605/3-608.

أهل السّنّة والجماعة على قاعدة: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾الشورى(9). فأثبت لنفسه سبحانه السمع والبصر ونفى أن يُماثله ويُشبهه شيءٌ. وهو وقفٌ بديعٌ عكس ما يقوله المنتقدون.

13- ﴿وَلَٰكِن لاَّ تُوَاعِدُوهُنَّ سِرّاً إِلاَّ أَن تَقُولُواْ قَوْلاً مَّعْرُوفاً﴾(233): وقف الهبطيُّ على (سِرّاً)، وقال ابنُ جرير: "فاستثنى القول المعروفَ مما نهى عنه من مُواعدةِ الرجلِ المرأةَ السِّرَّ، وهو من غير جنسه، ولكنّه من الاستثناء الذي قد ذكرتُ قبلُ، أنّه يأتي بمعنًى خلافِ الذي قبلَه في الصفةِ خاصة، وتكون (إِلاَّ) فيه بمعنى (لكن)، فقوله: (إِلاَّ أَن تَقُولُواْ قَوْلاً مَّعْرُوفاً) منه، ومعنـــاه: ولكن في قولوا قولاً معروفاً"[1]. ومِن أُسس الهبطيِّ في وقفه أنه يقف قبل الاستثناء المنقطع للفصل بين المعنيين.

14- ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾(241): وقفه الهبطيُّ، إذ بعده:﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لاَ يَشْكُرُونَ﴾ فيه استدراك وتعقيب فحسُن الوقف. وهو من أُسسه في الوقف.

15- ﴿ٱللَّهُ لآ إِلَٰهَ إِلاَّ هُوَ﴾(253): وقفه الهبطيُّ، وقال العُكبري: " مبتدأ وخبر..[ثم ذكر في إعراب ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ بعده أوجهاً منها:] أن يكون خبرَ مبتدأ محذوف؛ أي: هو، وأن يكونَ مبتدأ والخبر لا تأخذه"[2]. وقد وقفه الهبطي في مواضع مُماثلة لتعظيم أمر التّوحيد، وللابتداء بأسماء الله الحسنى.

3- سورة آل عمران:

1- ﴿هُوَ ٱلذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾(7): وقف الهبطي على (مِنْه)، وقال ابنُ النّحاس: "(هُوَ ٱلذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ) قال نافع:تم، وخالفه غيره، قال: لأنّ النكرة لا يبتدأ بها ولكن (مِنْه ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ) وقف صالح، قال نافع (هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ) وخالفه أبو حاتم"[3]. وقف الهبطيُّ على (منه) ليعود الضّمير على الله سبحانه وهو وجيه؛ إذ أنّه قد ورد في كتب التفسير ومنها التحرير والتنوير[4] أنّ الآيات نزلت في مُجادلة وفد نجران، وإبطال عقيدتهم في إلاهية المسيح، وإبطال قول المشركين: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾النحل(103). فرجوع الضّمير عليه سبحانه يدلُّ على أنّ القرآن مُبتدأ منه، ولا يُشكلُ عليه الابتداءُ بالنّكرة بعده في قوله: (ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ)

---

[1]- تفسير الطبري، ج4/281-282.

[2]- التبيان في إعراب القرآن، ص(202-203)

[3]- القطع، ج1/124.

[4]- التحرير والتنوير، ج3/153.

لأنّ الآيات موصوفة؛ وقد أجازوا الابتداء بالنّكرة الموصوفة لحصول الفائدة[1] كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّومِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾البقرة(219) فصفة الإحكام خصّصت الآيات.

2- ﴿فِيهِ ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ﴾(97): وقفه الهبطي، وقال ابنُ جرير: "اختلفَ القرأةُ في قراءة ذلك، فقرأه قرأةُ الأمصار: (فِيهِ ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ) على جماع (آية) بمعنى: فيه علاماتٌ بيناتٌ. وقرأ ذلك ابنُ عباس: (فيه آيةٌ بينة) يعني بها: مقام إبراهيم. يُرادُ بها علامةٌ واحدة "[2]، وقال به ابنُ الأنباري، وقال ابنُ النّحاس: "قال أبو حاتم: من قرأ (فِيهِ ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ) فالوقف (وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا)، ومن قرأ (آية بينة) فالوقف (مَّقَام إِبْرَٰهِيمَ)، وقال أبو جعفر: وغلط أبو حاتم في هذا وقيل من قرأ (فِيهِ ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ) كان وقفه ها هنا حسناً لأنّ ما بعده منقطع منه أي: منها كذا ومنها كذا، ومن قرأ (آية بينة) لم يقف ها هنا لأنّ مقام إبراهيم بدل من آية ووقف على آمنا"[3]، وقال الداني: "(فِيهِ ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ) كاف ثم تبتدئُ (مَّقَام إِبْرَٰهِيمَ) على معنى: منها مقامُ إبراهيم"[4]. وقال العُكبري في قوله تعالى: (مَّقَام إِبْرَٰهِيمَ) بعده: "مبتدأ، والخبر محذوف؛ أي: منها مقام إبراهيم. وقيل: هو خبر، تقديره: هي مقام"[5]. ومنه الوقف يدلّ على كثرة آيات بيت الله الحرام ويشير للمحذوف، أمّا الوصل فإنّه يَحُدّها ولا يشير له.

3- ﴿وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾(103): وقفه الهبطي، وقال ابنُ النّحاس: " قال نافع: (وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا) تم وهو عند غيره كاف لأنّ ما بعده معطوف عليه "[6]. أراد بوقفه الفصل بين الأمر (وَاعْتَصِمُواْ) والنّهي (وَلَا تَفَرَّقُواْ)؛ وهو من أُسسه في الوقف.

4- ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى﴾(111): وقف الهبطيُّ على (لَنْ يَضُرُّوكُمْ)، وقال ابنُ جرير: "لن يضروكم يا أهل الإيمان بالله ورسوله، هؤلاء الفاسقون من أهل الكتاب شيئاً، بكفرهم وتكذيبهم نبيَّكم محمداً، (إِلَّآ أَذًى) يعني بذلك: ولكنّهم يُؤذونكم بشركِهم وإسماعكم كفرَهم، وقولِهم في عيسى وأُمّه وعزيرٍ، ودُعائهم إيّاكم إلى الضّلالة، ولا يضرُّونكم بذلك. وهذا من الاستثناء المنقطع

---

[1]- ينظر: شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش الموصلي، ج225/1، وشرح شذور الذهب، ابن هشام النحوي، ص(98-99).

[2]- تفسير الطبري، ج598/5.

[3]- القطع، ج142/1، والإيضاح، ج580/2.

[4]- المكتفى، ص(205).

[5]- التبيان في إعراب القرآن، ص(281).

[6]- القطع، ج143/1.

الذي هو مُخالفٌ معنى ما قبله"[1]. ففيه معنى (لكن) وهي للاستدراك والتّعقيب فحسُن الوقف. وقال العُكبري عن الاستثناء: "وقيل: هو منقطع، لأنّ المعنى: لن يضرّوكم بالهزيمة، لكن يُؤذونكم بتصدّيكم لقتالهم"[2]. ففيه معنى (لكن) وهي للاستدراك والتّعقيب، ومن أُسس الهبطي الوقف قبل (لكن) وقبل الاستثناء المنقطع.

4- سورة النساء:

1- ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا﴾(22): وقفه الهبطيُّ، وقال العُكبري: "(وَمَقْتا) تمام الكلام، ثمّ يستأنف: (وَسَآءَ سَبِيلًا)"[3]. وقفه ليبتدئ بما بعده على الإنشاء والذّم.

2- ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَٰلِيَ مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾(33): وقف الهبطيُّ على (مما ترك). قال أبو حيان: "واختلفوا في تعيين المقدّر هنا، فقيل: المحذوف إنسان، وقيل المحذوف مال، والموالي لفظ مشترك بين معان كثيرة، منها الوارث، وهو الذي يحسُن أن يُفسّر به هنا، لأنّه يصلح لتقدير إنسان، وتقدير مال، وبذلك فسّر ابن عباس وقتادة والسّدي وغيرهم: أنّ الموالي العصبة والورثة، فإذا فرّعنا على أنّ المعنى: ولكلّ إنسان احتمل وُجوهاً: أحدها أن يكون لكلٍّ متعلّقاً بجعلنا، والضمير في ترك عائد على كل المضاف لإنسان، والتّقدير: وجعلنا لكل إنسان وارثاً مما ترك، فيتعلّق مما بما في معنى موالي من معنى الفعل، أو بمضمر يُفسّره المعنى التّقدير: يرثون مما ترك، وتكون الجملة قد تمّت عند قوله: (مما ترك) ويرتفع الوالدان على إضمار، كأنّه قيل: ومن الوارث فقيل: هم الوالدان والأقربون ورّاثاً، والكلام جملتان"[4]. ومنه فإنّ الوقف يبين أنّ الموالي هم العصبة والورثة، وفيه الابتداء بالجملة الاسمية بعده لغاية اللّزوم والثبوت.

3- ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾(47): وقفه الهبطيُّ، وقال العُكبري فيما بعده: "قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾: هو مُستأنف غير معطوف على يغفر الأولى؛ لأنّه لو عطف عليه لصار مَنفيّاً"[5]. ففيه الفصل بين النفي والإثبات.

---

[1]- تفسير الطبري، ج5/678-679

[2]- التبيان في إعراب القرآن، ص(285).

[3]- المصدر نفسه، ص(343).

[4]- البحر المحيط، ج3/247.

[5]- التبيان في إعراب القرآن، ص(364).

4- ﴿وَمَا كَانَ لِمُومِنٍ اَنْ يَّقْتُلَ مُومِناً اِلاَّ خَطَـٔاً﴾(91): وقف الهبطي على (مُومِنا) و(خَطَـٔا)، وقال ابنُ الأنباري: "(اِلا خَطَـٔاً) حسن، قال الأخفش وأبو عبيدة: معناه ولا خطأ، فعلى مذهبهما يحسن الوقف عليه. وقال الفراء: معناه لكن إن قتله خطأ فعليه تحرير رقبة، فعلى مذهبه لا يتم الوقف على (خَطَـٔا)"[1]، وقال ابنُ النّحاس: "(خَطَـٔا) هذا التمام عند أبي عبيده وجعل إلا بمعنى الواو وخالفه أئمة النحو و لم يجيزوا إلا بمعنى الواو، وأيضاً فإنّ الخطأ لا يخطر، والمعنى عند الخليل وسيبويه والفراء لكن إن قتلته خطأ فعليه هذا"[2]، وقال الداني: "(اِلاَّ خَطَـٔاً) كاف"[3]، وقال ابنُ جرير: "وأمّا قوله: (اِلا خَطَـٔاً) فإنّه يقول جلّ ثناؤه: إلا أنّ المُؤمن قد يقتُلُ المؤمنَ خطئاً، وليس ذلك ممّا جعل له ربّه فأباح له. وهذا من الاستثناء الذي تُسمّيه أهلُ العربية الاستثناءَ المُنقطعَ، كما قال جريرُ بن عطيّة:

مِنَ الْبيضِ لَمْ تَظَعْنَ بَعِيداً وَلَمْ تَطَأْ عَلَى الْأَرْضِ إِلاَّ رَيْطَ بُرْدٍ مُرَحَّلِ

يعني: و لم تطأ على الأرض إلا أن تطأ ذيل البُرْد. وليس ذيلُ البرد من الأرض"[4].

وقال العُكبري: "(اِلا خَطَـٔاً) استثناء ليس من الأوّل؛ لأنّ الخطأ لا يدخلُ تحت التّكليف؛ والمعنى: لكن إن قتل خطئاً فحكمه كذا"[5]. ومِن أُسس الهبطي الوقف قبل الاستثناء المُنقطع للفصل بين المعنيين.

5 ــ سورة المائدة:

1- ﴿وَجَعَلَكُم مُّلُوكاً وَءَاتِيكُم مَّا لَمْ يُوتِ أَحَداً مِّنَ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾(22): وقف الهبطيُّ على (مُّلُوكا)، ونصّ ابنُ النّحاس على أنّه تامّ[6]، وقال الداني: "تامٌّ وهذا إذا جُعِل ما بعده لأُمّة محمد وهو قول أبي مالكٍ وسعيدِ بن جبيرٍ"[7]. وقال ابنُ جرير في تأويل قوله: ﴿وَءَاتِيكُم مَّا لَمْ يُوتِ أَحَداً مِّنَ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾: "اختلف أهل التّأويل في الذين عُـنُوا بهذا الخطاب؛ فقال بعضهم: عُنِي به أمّة محمد، [روى بسنده عن أبي مالكٍ وسعيد بن جبير] قالا: أُمّة محمد. وقال آخرون: عُنِي به قوم

---

[1]- الإيضاح، ج602/2-603.

[2]- القطع، ج177/1.

[3]- المكتفى، ص(223).

[4]- تفسير الطبري، ج305/7

[5]- التبيان في إعراب القرآن، ص(380).

[6]- القطع، ج199/1.

[7]- المكتفى، ص(235-236).

موسى"[1]. ومنه فإنّ الوقف على (مُّلُوكا) والابتداء ب(وَءَاتِيكُم) يُفيدُ معنى أنّ الخطاب لغير أمة موسى عليه السلام، بَيْدَ أنّ الوصل لا يُفيده ولذا وقف الهبطي.

2- ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ إِلاَّ نَفْسِي وَأَخِي﴾(27): وقف الهبطي على (نَفْسِي) و(أَخِي)، وقال ابنُ الأنباري: " (..وَأَخِي) وقف حسن، والأخ منسوق على النّفس. وزعم السجستاني أنّ بعض المُفسّرين قال: الوقف (إلا نَفْسِي) وأراد بقوله (وَأَخِي): وأخي لا يملك إلا نفسه. وهذا قول فاسد لأنّه لو كان كذا كان الكلام يدل على أنّ موسى لا يملك أخاه، والقرآن لا يدل على هذا، ولو كان كذا لقال: لا أملك إلا نفسي وأخي وقومي، لأنّه غير مالك لقومه كما أنّه غير مالك لأخيه، فلأيّ معنى خصّ أخاه بالذكر وهو لا يملكه ولا يملك قومه، ولم يقل بها أحد يُعرف من المُفسّرين. وسُئل أبو العباس عنه فلم يعرفه ولم يُجزه. قال أبو بكر: فإن ذهب ذاهب إلى أنّ الأخ مُستأنف مرفوع بما عاد من الفعل المضمر على معنى: إني لا أملك إلا نفسي ولا أملك أمر بني إسرائيل وأخي قصته كقصتي في أنّه لا يملك أمرهم ولا ينقادون لقوله ولا يقفون عند أمره ونهيه فهو مذهب يُوجب ل(الأخ) الاستئناف والأوّل أجود منه على الحالين كلتيهما. وفي إعراب (الأخ) خمسة أوجه [وذكر منها] والرفع على الاستئناف بما عاد من الضمير "[2]. وقال ابنُ النّحاس: " قال أحمد بن موسى (إلا نَفْسِي) تمام، أي: وأخي لا يملك إلا نفسه، وخالفه في هذا أهل العربية وأهل التأويل على خلافه، والمعنى عندهم أنّ قوم موسى صلى الله عليه وسلم خالفوا عليه إلا هارون، فقال: ﴿إِنِّي لَآ أَمْلِكُ إِلاَّ نَفْسِي وَأَخِي﴾ وعلى قول غيره ﴿فَافْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ لأنّ كل هذا من كلام موسى"[3]، وقال الداني: "وقال أحمد بن موسى اللؤلؤي: (إلا نَفْسِي) تمامٌ ثمّ تَبتدئ (وَأَخِي) بتأويل: وأخي لا يملك إلا نفسه. وقد جاء التفسيرُ بما قال.

قال أبو عمرو: والوجهُ أن يكون الوقف على (وَأَخِي) وهو كافٍ فينسق على قوله:(إِلاَّ نَفْسِي)، أو على ما في قوله: (لَآ أَمْلِكُ) والتقدير: 'لا أملك أنا وأخي إلا أنفسنا'، وأكثر أهل التأويل على ذلك"[4]. وقال العُكبري: "قوله تعالى: (وَأَخِي): في موضعه وجهان: أحدهما: نَصْب عطفاً على نفسي، أو على اسم إنّ. والثاني: رَفْع عطفاً على الضّمير في أملك؛ أي: ولا يملكُ أخي

---

[1]- تفسير الطبري، ج8/281-282.

[2]- الإيضاح، ج2/614-616.

[3]- القطع، ج1/199-200.

[4]- المكتفى، ص(236-237).

إلا نفسه. ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف؛ أي: وأخي كذلك"[1]. وعليه فإنّ الهبطيّ مسبوق في وقفه هنا، وله تخريج نحوي كما سبق، ودلالة الاستئناف بـــ(وأخي) أعظم منها في الوصل لِمَا في الحذف من الإيجاز والبلاغة.

3- ﴿اُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ﴾(98): وقف الهبطي على (وَطَعَامُهُۥ)، وقال ابنُ جرير: "واختلفَ أهلُ التّأويل في معنى قوله: (وَطَعَامُهُۥ) فقال بعضهم: عنى بذلك ما قذَفَ به إلى ساحله ميِّتاً...، وقال آخرون: عنى بقوله: (وَطَعَامُهُۥ) المليحَ من السّمك. وقال آخرون: طعامه ما فيه. [رجّح الطبري القول الأول]"[2]، وقال ابن الأنباري: "حسن غير تام لأنّ قوله: (مَتَٰعاً لَّكُمْ) منصوب متعلق بالأوّل"[3]، وقال ابنُ النّحاس: "قال القتيبـــي: (اُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ) تمّ الكلام. وهذا غلط كيف يبتدأ بمنصوب يعمل فيه ما قبله والقول ما قال الأخفش قال: (اُحِل لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعاً لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَة) كلام واحد، أي أحل لكم متاعاً، والمعنى: جعل لكم متاعاً، أي يتمتعون به متاعاً، قال أبو جعفر: وهذا من أحسن الكلام في النحو"[4]، والوقف على (وَطَعَامُهُۥ) كافٍ عند الداني[5]. نُصب (متاعا) باعتباره مصدراً، والمعنى متعكم به متاعاً، وعند الزّمخشري هو مفعول له[6]. وعليه فإنّ الوقف على (طعامه) يكون التمتع بصيد البحر وبطعامه، أي: باللّحم الطّريّ وبميتة البحر وهو أعمّ. أمّا على الوصل يكون التمتع بطعامه فقط لأنّ صيد البحر فيه ما يُؤكل وما لا يُؤكل. وهو خلافٌ مذهبي.

6 ــ سورة الأنعام:

1- ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ﴾(73): وقف الهبطي على (كُن) وعلى (فَيَكُون) هنا وفي كلّ المواضع المُماثلة وهي في: البقرة(116)، آل عمران(47) و(58)، الأنعام(73)، النحل(40)، مريم(34)، يس(81)، وغافر(68). وقال العُكبري: "(فَيَكُونُ): الجمهور على الرّفع عطفاً على يقول، أو على الاستئناف: أي: فهو يكون. وقُرئ بالنّصب على جواب لفظ الأمر، وهو ضعيف لوجهين: أحدهما: أنّ كن ليس بأمر على الحقيقة؛ إذ ليس هناك مُخاطَب به؛ وإنّما المعنى على سُرعة التّكوّن؛

---

[1]- التبيان في إعراب القرآن، ص(431).

[2]- تفسير الطبري، ج8/726-734.

[3]- الإيضاح، ج2/625.

[4]- القطع، ج1/211-212.

[5]- المكتفى، ص(244).

[6] - ينظر: البحر المحيط، ج4/26.

يدلُّ على ذلك أنّ الخطاب بالتّكون لا يَرِدُ على الموجود؛ لأنّ الموجود متكوّن، ولا يردُ على المعدوم؛ لأنّه ليس بشيء؛ فلا يبقى إلا لفظ الأمر، ولفظ الأمر يَرِدُ ولا يُرَادُ به حقيقة الأمر، كقوله: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾مريم(37)، وكقوله: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾مريم(75). والوجه الثاني: أنّ جواب الأمر لا بدّ أن يُخالفَ الأمر، إمّا في الفعل أو في الفاعل أو فيهما؛ فمثال ذلك قولك: اذهب ينفعك زيد، فالفعلُ والفاعلُ في الجواب غيرهما في الأمر، وتقول: اذهبْ يذهب زيد، فالفعلان متّفقان والفاعلان مختلفان؛ وتقول: اذهب تنتفع، فالفاعلان متفقان والفعلان مختلفان، فأمّا أن يتّفق الفعلان والفاعلان فغير جائز؛ كقولك: اذهب تذهب، والعلّة فيه أنّ الشيء لا يكون شرطاً لنفسه"[1]. وقال ابنُ الأنباري: "(كُن) حسن. (فَيَكُون) تام"[2]، وقال ابنُ النّحاس: "وإن قدرته بمعنى: 'واذكر يوم يقول كن' قطع كاف وكذا (فَيَكُون) إن جعلت المعنى فيكون ما أراد جل وعزمن حياة وموت فيكون الصور على قول الفراء ويكون قوله مرفوعاً بالابتداء، وإن كان مرفوعاً بـــ يكون لم يقف على (فَيَكُون)"[3]. وصنيع الهبطي أنّه يقف فيه وفي نظيره على (كن) ليفصل، ولأنّ أمره بين الكاف والنون فيدل على سرعة التكوّن.

2- ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لاَ يُومِنُونَ﴾(110): وقف الهبطي على (يُشْعِرُكُمْ). وقال ابنُ الأنباري: "كان مجاهد وابنُ كثير وأبو عمرو يقرؤونها بالكسر، وكان أبو جعفر وشيبة ونافع والأعمش وحمزة يقرؤون: (أَنَّهَا) بالفتح. فمن قرأ (إنها) بالكسر وقف على (وَمَا يُشْعِرُكُمْ) وابتدأ: (إنها). ومن قرأ (أَنَّهَا) بالفتح كان له مذهبان: أحدهما أن يكون المعنى: وما يُشعركم بأنهم يؤمنون أو لا يؤمنون ونحن نقلب أفئدتهم. فعلى هذا المذهب لا يحسن على (يُشْعِرُكُمْ) لأنّ (أنّ) متعلقة به. والوجه الآخر أن يكون المعنى: وما يُشعركم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون، فيحسنُ الوقف على (يُشْعِرُكُمْ) والابتداء ب(أن) مفتوحة. حُكي عن العرب: ما أدري أنّك صاحبها، المعنى: لعلك صاحبها"[4].

وقال ابنُ جرير: "اختلف أهل التأويل في المخاطبين بقوله: (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لاَ يُومِنُونَ) فقال بعضهم: خُوطِب بقولهم: (وَمَا يُشْعِرُكُمْ) المشركون المقسمون بالله لئن جاءتهم آيةٌ

---

[1]- التبيان في إعراب القرآن،ص(109).

[2]- الإيضاح،ج636/2.

[3]- القطع،ج226/1.

[4]- الإيضاح،ج642/2.

ليُؤمنُنّ. وانتهى الخبر عند قوله: (وَمَا يُشْعِرُكُمْ). ثمّ استُؤنف الحكمُ عليهم بأنّهم لا يُؤمنون عند مجيئِها استئنافاً مبتدأُ. وعلى هذا التّأويل قراءةُ من قرأ ذلك بكسرِ ألفِ: (إنّها)، على أنّ قوله: (إنها إذا جاءت لا يؤمنون). خبرٌ مبتدأٌ منقطعٌ عن الأوّل. وقال آخرون منهم: بل ذلك خطابٌ من الله نبيَّه وأصحابَه. قالوا: وذلك أنّ الذين سألوا رسول الله أن يأتي بآية، المؤمنون به. قالوا: وإنّما كان سببَ مسألتهم إيّاه ذلك أنّ المشركين حلَفوا أنّ الآية إذا جاءت آمنوا واتّبعوا رسول الله، فقال أصحابُ رسول الله: سل يا رسول الله ربّك ذلك. فسأل، فأنزل الله فيهم وفي مسألتهم إيّاه ذلك، (قُل) للمؤمنين بك يا محمّد: ﴿إِنَّمَا ٱلآيَـٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ أيها المؤمنون بأن الآيات إذا جاءت هؤلاء المشركين بالله أنّهم لا يؤمنون به. ففتحوا الألفَ مِن (أن). وقالوا: أُدخِلَت (لا) في قوله: (لا يُومِنُونَ) صلةَ، كما أُدخلت في قوله: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ﴾الأعراف(11). وفي قوله: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ اَهْلَكْنَـٰهَآ أَنَّهُمْ لاَ يَرْجِعُونَ﴾الأنبياء(94). وإنّما المعنى: وحرام عليهم أن يرجعوا، وما منعك أن تسجد. وقد تأوّل قومٌ قرؤوا ذلك بفتح الألف مِن: (أَنَّهَا). بمعنى: لعلّها. وذكروا أنّ ذلك كذلك في قراءة أُبي بن كعب. وقد ذُكر عن العرب سماعاً منها: اذهب إلى السّوق أنّك تشتري لي شيئاً. بمعنى: لعلّك تشتري. [ثم قال]: وأولى التّأويلات في ذلك بتأويل الآية قولُ من قال: ذلك خطاب من الله للمؤمنين به مِن أصحاب رسوله، أعني قوله: (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لاَ يُومِنُونَ). وأنّ قوله: (أَنَّهَا) بمعنى: لعلّها"[1].

وقال ابنُ النّحاس: "قال يعقوب: ومن الوقف (وَمَا يُشْعِرُكُمْ) فهذا التام من الوقف، قال جل وعز مخبراً وموجباً أيضاً (إِذَا جَآءَتْ لاَ يُومِنُونَ)، قال أبو جعفر: وقال القول مذهب أبي عمرو وعيسى والأخفش ومن قرأ (أَنَّهَا) بالفتح فذهب إلى قول الخليل وجاز الوقف على وما يشعركم لأنّ أنّها عندهما بمعنى لعلها، وحكى الخليل عن العرب ــ أتيت السوق أنك تشتري لي كذا بمعنى لعلك. وعلى قول الكسائي وما يشعركم ليس بوقف لأن المعنى عنده وما يشعركم بأنّها إذا جاءت لا يؤمنون...وكذا لا يقف على ما يشعركم على قول الفراء وأصحابه يعبرون عنه أنّ المعنى: وما يشعركم بأنها إذا جاءت لا يؤمنون أو يؤمنون، والتمام على قول الجماعة (لا يُومِنُونَ) والقول في أن معنى: أنها لعلها قول معروف في اللغة"[2].

---

[1]- تفسير الطبري، ج9/486-489.

[2]- القطع، ج1/236-237.

وقال الداني: "ومن قرأ (إنها إذا جاءت) بكسر الهمزة وقف على (وَمَا يُشْعِرُكُمْ) وهو تامٌّ. والتقدير: 'وما يُشْعِرُكم إيمانُهم' ثمّ ابتدأ فأوجب فقال: (إنها) فذلك مُنقَطِعٌ ممّا قبله. ومن قرأ (أَنَّهَا) بفتح الهمزة لم يقف على (يُشْعِرُكُمْ) سواءٌ قُدِّرت (أَنَّهَا) بـــ'لعلّها' أو قُدِّرت بزيادة 'لا'، فيكون التّقدير: 'وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون'، والمعنى على هذا 'أنها لو جاءت لم يؤمنوا' فهي مُتعلِّقة بما قبلها في الوجهين، فلا تُقطعُ منه. وقد أجاز ابنُ الأنباري وابنُ النّحاس الوقف قبلها والابتداء بها إذا قُدِّرت بمعنى 'لعلّها' لأنّ فيها الإيجاب"[1].

ومنه فإنّ الدّاني خالف من سبقه؛ إذ هم يُجيزون الوقف على (وَمَا يُشْعِرُكُمْ) إذا قُدِّرت (أنها) بـــ'لعلها'. ووقْفُ الهبطيِّ هنا كما في كثيرٍ من المواضع فيه إشارة لاختلاف القراءة والتفسير واللغة وهو دليلٌ على تبحّر الرّجل لا كما يقولُ منتقدوه.

7ـــ سورة الأعراف:

1- ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰفِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٤﴾ حَقِيقٌ﴾(104): وصل الهبطيُّ (ٱلْعَٰلَمِين) ووقف على (حَقِيق)، وقال ابنُ جرير: "اختلفَ القرأةُ في قِراءةِ قوله: (حَقِيق عَلَىَّ أَن لآَّ أَقُولَ) فقرأهُ جماعة من قرَأَة المكيّين والمَدنيّين والبصرة والكوفة (حقيق على أن لا أقول) بإرسال الياء من (على) وتركِ تشديدها، بمعنى: أنا حقيقٌ بألا أقول على الله إلا الحق. فوجّهوا معنى (على) إلى معنى الباء، كما يُقال: رميتُ القوس، وعلى القوس، وجئت على حال حسنة وبحال حسنة. وكان بعضُ أهل العلم بكلام العرب يقول: إذا قُرئ ذلك كذلك فمعناه: حريص على ألا أقول، ومُحِقٌّ ألاّ أقول. وقرأ ذلك جماعة من أهل المدينة (حَقِيق عَلَىَّ أَن لآَّ أَقُولَ). بمعنى: واجب عليّ ألا أقول، وحقُ عليّ ألا أقول"[2]. وقال العُكبري: "وحقيقٌ ها هنا على الصّحيح صفة لرسول الله، أو خبرٌ ثان، كما تقول: أنا حقيقٌ بكذا؛ أي: أحق. وقيل: المعنى على قراءة من شدّد الياء أن يكون حقيق صفة لرسول، وما بعده مبتدأ وخبر؛ أي: على قول الحق"[3]. فالوصل هنا يُعطي الخبر والصّفة لرسول الله ولا يُعطيها الوقف.

---

[1]- المكتفى،ص(257-258).

[2]- تفسير الطبري،ج342/10.

[3]- التبيان في إعراب القرآن،ص(586).

8 ــ سورة الأنفال:

1- ﴿وَلَو تَرىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ﴾(51): وقف الهبطيُّ على (ٱلذِين كَفَرُواْ). وقال محمد بن سعدان: "والتمام على (ٱلذِين كَفَرُواْ)"[1]، وقال مُحقق الوقف والابتداء لابن سعدان: "وجاء عن نافع أنّ الوقف على (ٱلذِينَ كَفَرُواْ)، وفاعل (يَتَوَفَّى) على ذلك ضمير، أي: يتوفى الله، و(ٱلْمَلَٰٓئِكَة يَضْرِبُونَ) ابتداء وخبر. والظاهر أنّ المُؤلف يرمي إليه، وهذا الوجه ينظر إلى قوله تعالى: (الله يتوفى الانفس). والوجه الآخر ينظر إلى (توفته رسلنا)الأنعام(62) و (يتوفاكم ملك الموت)السجدة(11)، ويكون (ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ) عليه فاعلاً، وما بعده حالاً، وفيه قراءة أُخرى:(إذ تتوفى الذين كفروا الملائكة) بتائين وهي قراءة ابن عامر، وهي مُرجحة لفاعلية (ٱلْمَلَٰٓئِكَة) في القراءة الأخرى"[2]، وقال ابنُ النّحاس: "وفيما رويناه عن نافع (وَلَو تَرىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلذِينَ كَفَرُواْ) تم قال: وهذا له وجه حسن وقد شرحه نصير النحوي قال: إن كان التفسير: ولو ترى إذ يتوفى الله الذين كفروا، سكت على الذين كفروا ثم ابتدأ (ٱلْمَلَٰٓئِكَة يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ) ويدل عليه (الله يتوفى الانفس حين موتها)الزمر(39)، وإن كان التفسير على أنّ الملائكة تتوفى الذين كفروا قلت يتوفى الذين كفروا الملائكة كما قال جل وعز ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾الأنعام(62)، وقال ﴿قُلْ يَتَوَفّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ﴾السجدة(11) وأحب إلي أن يقف (يَضْرِبُون وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ) فهذا الكافي من الوقف. وقال أحمد بن جعفر: يضربون وجوههم وأدبارهم تمام، وروي عن مجاهد: ولو ترى إذ يتوفى الذين كفروا الملائكة يوم بدر"[3].

وقال الداني: "وقال نافع: (إذ يَتَوَفَّى ٱلذِينَ كَفَرُواْ) تامّ، ويرتفع ما بعد ذلك بالابتداء والخبر، ويكون المعنى: 'إذ يتوفى الله الذين كفروا'، وتفسير السلف على غير ذلك"[4]. وقال محقق المكتفى: "وتفسير السّلف أنّ الملائكة تتوفى الذين كفروا، كما قال تعالى: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾الأنعام(62)، وقال: ﴿قُلْ يَتَوَفّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلذِے وُكِّلَ بِكُمْ﴾السجدة(11)"[5].

---

[1]- الوقف والابتداء،محمد بن سعدان،ص(113).

[2]- ذكره في حاشية الوقف والابتداء،ص(113).

[3]- القطع،ج277/1.

[4]- المكتفى، ص(287).

[5]- المصدر نفسه، ص(287).

وقال العُكبري: "قوله تعالى: (يَتَوَفَّى): يُقرأ بالياء، وفي الفاعل وجهان: أحدهما: الملائكة، ولم يُؤنث للفصل بينهما، ولأنّ تأنيث الملائكة غيرُ حقيقي؛ فعلى هذا يكون: (يَضْرِبُون وُجُوهَهُمْ) حالاً من الملائكة، أو حالاً من الذين كفروا؛ لأنّ فيها ضميراً يعود عليهما. والثاني: أن يكون الفاعل مُضمراً؛ أي: إذ يتوفى اللهُ؛ والملائكة على هذا مبتدأ، و(يَضْرِبُون) الخبر، والجملة حال، ولم يحتج إلى الواو لأجل الضّمير؛ أي: يتوفاهم والملائكةُ يضربون وجوههم. ويُقرأ بالتّاء، والفاعل الملائكة"[1]. ومنه وقف الهبطي إشارة إلى أنّ الفاعل هو الله سبحانه وعليه بعض أهل التفسير والوقف، وهو أشد تخويفاً ورهبة منه في الملائكة.

2- ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾(65): وقف الهبطيُّ على (حَسۡبُكَ ٱللَّهُ)، وقال ابنُ الأنباري: "وقف حسن إذا نصبت (وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ) بفعل مضمر كأنّك قلت: 'يكفيك الله ويكفي من اتبعك من المومنين'، قال الشاعر:

إِذَا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وَانشَقّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضّحاكَ سَيْفٌ مُهَنّدُ

أراد: 'يكفيك ويكفي الضّحاك' وإن جعلت (مَن) في موضع رفع على النسق على (ألله) لم يحسن الوقف على (ألله) تعالى. وقال السِّجستاني: معناه: 'ومن اتبعك من المومنين حسبهم الله' قال أبو بكر: وهذا غلط لأنّ المفسرين والنّحويِّين على خلافه، وإنّما رغب النّحويّون عنه لأنّه ينقطع من الأوّل إذا فُعل به ذلك، وهو مُتّصل على مذهبهم فليست بهم حاجة إلى قطعه منه"[2]، وقال ابنُ النّحاس: "قال أحمد بن موسى: (يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ) هذا، ثمّ قال الله جلّ وعز: (وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ) فحسبهم الله. قال يعقوب: (يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ) فهذا الكافي من الوقف، ثمّ قال مُخبراً (وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ) قال أبو جعفر: فهذا صحيح على قول الفرّاء لأنّه أجاز: كلّمت زيداً وعمرو؛ أي: وعمرو كذلك، كما قال:

وَعُضّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إِلاّ مُسْحَتاً أَوْ مُجَلّفُ

قال أبو جعفر: قرأت على علي بن سليمان: قلبت الفرو وكذلك الثّوبُ بالرّفع، فأمّا على قول الكسائي والأخفش فالتّمام (وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ) وللكسائي فيه تقديران: أحدهما أن يكون

---

[1]- التبيان في إعراب القرآن،ص(627-628).

[2]- الإيضاح،ج687/2-688.

معطوفاً على تأويل الكاف، ويكون (مَن) في موضع نصب، أي: يكفيك الله، وتكفي من اتبعك من المومنين. والتقدير الآخر: حسبك الله وحسبك من اتبعك من المومنين"[1]، وقال الداني: "كافٍ إذا جعلت (مَن) في قوله: (وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ) في موضع رفع بالابتداء بتقدير: 'ومن اتبعك من المومنين كذلك'، أو جعلت في موضع نصب بتقدير: 'يكفيك الله ويكفي من اتبعك'، فإن جعلت نسقاً على اسم الله جلّ ذكره لم يكف الوقف دونها"[2].

وقال ابنُ جرير: "يقول تعالى ذكره لنبيه محمد: يا أيها النبي حسبك الله، وحسب مَن اتبعك من المومنين اللهُ. ف(مَن) مِن قوله: (وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ) على هذا التّأويل..نُصب عطفاً على معنى الكاف في قوله: (حَسْبُكَ ٱللَّهُ) لا على لفظه؛ لأنّها في محل خفضٍ في الظاهر، وفي محل نصبٍ في المعنى، لأنّ معنى الكلام: يكفيك الله ويكفي مَن اتّبعك من المومنين. وقد قال بعض أهل العربية في (مَن): إنّها في موضع رفعٍ على العطف على اسم الله، كأنّه قال: حسبك اللهُ ومتَّبِعوك إلى جهاد العدوّ من المومنين، دون القاعدين عنك منهم. واستشهد على صحّة قوله ذلك بقوله: (حَرِّضِ ٱلْمُومِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ)"[3]. وقال العُكبري: "(حَسْبُكَ ٱللَّهُ): مبتدأ وخبر. وقال قوم: حسبك مبتدأ، والله فاعله؛ أي: يكفيك الله. [وذكر في (وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ) أوجهاً منها] والثاني: موضعه نَصْب بفعل محذوف دلّ عليه الكلام؛ تقديره: ويكفي من اتبعك. والثالث: موضعه رَفْع على ثلاثة أوجه [منها]: والثاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، تقديره: وحسبك من اتبعك"[4]. أراد بوقفه الفصل بين الحسبين وأنّ كفاية الله تعالى ورعايته هي الأعظم، وإشارة للمحذوف.

9 ــ سورة التوبة:

1- ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ﴾(40): وقفه الهبطيُّ، وقال الداني: "كافٍ إذا جعلت الهاء في (عَلَيْه) للصديق رضي الله عنه، وهو الاختيار.[ثمّ روى بسنده عن سعيد بن جبير في عود الضمير] قال: على أبي بكر الصديق رضي الله عنه، لأنّ النّبي لم تزل السكينة معه. فإن جعلت (الهاء) للنّبيِّ لم يكف الوقف على (عَلَيْه). وأمّا الهاء في (وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا) فللنّبيّ عليه السّلام"[5].

---

[1]- القطع، ج1/279-280

[2]- المكتفى،ص(289).

[3]- تفسير الطبري، ج11/259-261.

[4]- التبيان في إعراب القرآن،ص(631).

[5]- المكتفى،ص(293-294).

وقال ابنُ جرير: "فأنزل الله طمأنينته وسكونه على رسوله. وقد قيل: على أبي بكر"[1]. وقال العُكبري: "والهاء في (عَلَيْه) تعود على أبي بكر رضي الله عنه، لأنّه كان مُترعجاً. والهاء في (وَأَيَّدَهُ) للنبيّ"[2]. ومنه فإنّ الوصل لا يُعطي هذا الاختلاف، أمّا الوقف فيُعطيه ويزيدُ التّدبر.

10 ــ سورة يونس:

1- ﴿إِلاَّ أَنْ يُّهْدىٰ فَمَا لَكُمْ﴾(35): وقف الهبطيُّ على (فَمَا لَكُمْ)، وقال ابنُ الأنباري: "وقف حسن غير تام على معنى التوبيخ كما تقول للرجل: ما لك ويلك. ثم تبتدئ: (كَيْفَ تَحْكُمُونَ)"[3]، وقال ابنُ النّحاس: "قال أبو حاتم (فَمَا لَكُمْ) وقفٌ جيّد قال: والتّمام (كَيْفَ تَحْكُمُونَ)، قال أبو إسحاق: (فَمَا لَكُمْ) تمّ الكلام، فالمعنى: فأيّ شيء لكم في عبادة الأوثان"[4]. وقال العُكبري: "(فَمَا لَكُمْ): مبتدأ وخبر؛ أي: أيُّ شيء لكم في الإشراك. و(كَيْفَ تَحْكُمُونَ) مُستأنف؛ أي: كيف تحكمون بأنّ له شريكاً"[5]. ومِن أُسس الهبطيّ الوقف على الاستفهام وهو هنا للتوبيخ مبالغة.

11 ــ سورة يوسف:

1- ﴿قَالَ لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾(92): وقف الهبطيُّ على (عَلَيْكُم)، ثم الابتداء بـــ(ٱلْيَوْم)، وقال ابنُ النّحاس: "فإنّ الأخفش زعم أنّ ها هنا القطع[أي: (قَالَ لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ)] قال: ثم قال (ٱلْيَوْم يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ) على الدعاء. وفيما روينا عن نافع قال (لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ) تم وتابعه على هذا محمد بن عيسى وأحمد بن جعفر قال: (لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ) تم. ثم دعا لهم فقال: اليوم يغفر الله لكم[فيه إعادة للفظ اليوم وهو موافق لابتداء الأخفش والهبطي]، والتفسير يدل على هذا، وقال محمد بن إسحاق: أي لا تأنيب عليكم اليوم فيما صنعتم"[6]. وقال الداني: "(لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ) وهو تام، وقوله: (يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ) دعاء لهم"[7]. نقل ابنُ جرير بسنده عن سفيان، وابن إسحاق وغيرهما في تأويل قوله: (قَالَ لاَ تَثْرِيبَ

---

[1]- تفسير الطبري، ج467/11.

[2]- التبيان في إعراب القرآن،ص(645).

[3]- الإيضاح،ج706/2.

[4]- القطع،ج304/1.

[5]- التبيان في إعراب القرآن،ص(674).

[6]- القطع،ج235/1-236.

[7]- المكتفى،ص(329).

عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَۖ): "لا تعيير عليكم..، لا تأنيب عليكم اليوم عندي فيما صنعتم. وقوله: (يَغْفِرِ ٱللَّهُ لَكُمْۖ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ) وهذا دُعاء من يوسفَ لإخوته بأن يغفر الله لهم ذنبهم فيما أتوا إليه وركبوا منه مِن الظلم"[1].

وقال العُكبري: "(لا تَثْرِيبَ): في خبر (لا) وجهان: أحدهما: قوله: (عَلَيْكُم)؛ فعلى هذا ينتصب (ٱلْيَوْم) بالخبر. وقيل: ينتصب اليوم ب(يَغْفِر). والثاني: الخبرُ (ٱلْيَوْم)، وعليكم يتعلّق بالظّرف أو بالعامل في الظّرف، وهو الاستقرار"[2]. وقد قال الزّمخشريّ بتعلق اليوم بيغفر في أحد أوجهه؛ أي: (اليوم يغفر الله لكم) بشارة بعاجل الغفران لِمَا تجدّد يومئذ من توبتهم وندمهم على خطيئتهم. وقبل أبو حيّان هذا التّعلّق وذكر أنّ بعض القرّاء وقف على (عليكم) وابتدأ (اليوم). كما يحتمل أنّ يوسف عليه السلام قاله بوحي[3]. ومنه فإنّ الهبطي مسبوق إلى هذا الوقف، وفي وقفه على (عليكم) يكون نفي التّثريب مطلقاً، بيد أنّ الوصل يقيّده باليوم. كما أنّ الابتداء ب(اليوم يغفر الله لكم) يُؤكّد المغفرة؛ إذ يُوسف عليه السلام نبيّ لا ينطقُ عن الهوى.

12 ــ سورة الرعد:

1- ﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَاۖ﴾(2): وقف الهبطيُّ على (عَمَد).وقال ابنُ الأنباري:"(بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَاۖ) أي: ترونها بلا عمد ويجوز أن يكون المعنى: 'الله الذي رفع السماوات بعمد لا ترون تلك العمد' فيكون معنى الجحد النقل من العمد إلى الرؤية، ويكون الوقف على (تَرَوْنَهَا) وفي الهاء وجهان: يجوز أن يكون ل(العمد)،ويجوز أن يكون ل(ٱلسَّمَٰوَٰتِ)"[4]، وقال ابنُ النّحاس:"(ٱللهُ ٱلذِے رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ) قطع كافٍ إن جعلت التّقدير:(بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَاۖ)أي: ترون السماوات بغير عمد كما رُوي عن ابن عباس: لها عمد لا ترونها، وإن جعلت المعنى على ما قال الأخفش: ليس عمد ترى، ولا عمد لا ترى فالوقف (بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَاۖ) صالح"[5]، وقال الداني: "(بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَاۖ) أي: ترونها بلا عمد"[6].

---

[1]- تفسير الطبري،ج13/330-331.

[2]- التبيان في إعراب القرآن،ص(744-745).

[3] - ينظر: البحر المحيط، ج5/338.

[4]- الإيضاح،ج2/730-731.

[5]- القطع،ج1/338.

[6]- المكتفى،ص(333).

وقال ابنُ جرير: "واختلف أهلُ التّأويل في تأويل قوله: (رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا) فقال بعضهم: تأويلُ ذلك: الله الذي رفع السماوات بعمدٍ لا ترونها. [نقل بسنده عن ابن عباس] قال: بعمدٍ ولكن لا ترونها [وقال] ومن تأوّل ذلك كذلك، قَصَدَ مذهبَ تقديم العربِ الجحد من آخر الكلام إلى أوّله كقول الشّاعر:

وَلاَ أَرَاهَا تَــزَالُ ظَالِمَـــــةً تُحْدِثُ لِي نَكْبَةً وَتَنْكَؤُهَـــــا

يُريد: وأراها لا تزالُ ظالمة. فقدّم الجحد عن موضعه من (تزالُ). وقال آخرون: بل هي مرفوعة بغير عمد. [نقل بسنده عن قتادة] قوله: (بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا) قال: رفعها بغير عمد. [ورجح القول الأوّل فقال]: فهي مرفوعة بغير عمد نراها"[1]. وقال العُكبري: "(تَرَوْنَهَا): الضمير المفعول يعود على العمد؛ فيكون (تَرَوْنَهَا) في موضع جر صفة. ويجوز أن يعود على السماوات، فيكون حالاً منها"[2]. ومنه فوقفه لبيان رفع السماوات بغير عمد. وهو دليلُ قدرة المولى سبحانه، أمّا الوصلُ (بغير عمد ترونها) فيحتملُ عدم العمد، ويحتملُ وُجودها لكنّها لا تُرى.

13 ــ سورة الحجر:

1- ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾(9): وقفه الهبطيُّ، وقال ابنُ النّحاس: "فيه قولان: فأهل التفسير على أنّ المعنى: إنّا نحن نزّلنا القرآن وإنّا للقرآن لراعون حتى لا يزاد التفسير فيه ولا ينقص منه فالوقف على هذا (وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ)، وحكى العباسُ بن الفضل أنّ الضمير في (وَإِنَّا لَهُۥ) يعود على النبيّ فعلى هذا القول يكون الوقف الكافي (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ) إلا أنّه قول شاذ وفيه أيضاً أنّه م يتقدّم ذكر النّبي فيعود عليه الضمير"[3]، وقال الداني: "كافٍ إذا جعلت الهاء في قوله: (وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ) للنّبي. فإن جعلت للقرآن وهو الوجه، لم يكف الوقف عليه"[4]. ففي الوقف على (ٱلذِّكْرَ) إشارة إلى المعنى الثاني في الابتداء ب(وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ) وهو النّبيّ، ولا شكّ أنّ حفظ النّبيّ هو حفظ للقرآن، والعكس كذلك. أمّا الوصل فلا يُعطي هذه الدلالة بل يجعلها قاصرة على القرآن الكريم.

---

[1]- تفسير الطبري، ج13/408-411.

[2]- التبيان في إعراب القرآن،ص(750).

[3]- القطع، ج1/354.

[4]- المكتفى،ص(344).

14 ــ سورة النحل:

1- ﴿وَيَجْعَلُون لِلهِ اِلْبَنَتِ سُبْحَنَهُۥ﴾(57): وقفه الهبطيُّ، وقال ابنُ النّحاس: "والتمام (وَيَجْعَلُون لِلهِ اِلْبَنَتِ سُبْحَنَهُۥ) إلا على قول الفراء فإنه أجاز أن يكون معطوفاً على ما قبله بمعنى ويجعلون لهم ما يشتهون، وهذا عند أبي إسحاق خطأ ولو كان كما قال عنده لكان يجعلون لأنفسهم، لأنّ العرب لا تقول جعل فلان له كذا وإنما تقول جعل فلان لنفسه، وكذا يقولون: أكرمت نفسي ولا يقولون أكرمني"[1]، وقال الدّاني: "تامّ، ثمّ قال الله عزّ وجلّ: (وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ) أي: الذي يشتهون، و(مَّا) في موضع رفع أي: ولهم البنون"[2]. وقال ابنُ جرير: "وفي (مَّا) التي في قوله: (وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ) وجهان من العربية، النصبُ عطفاً بها على البنات، فيكون معنى الكلام إذا أُريد ذلك: ويجعلون لله البنات، ولهم البنينَ الذين يشتهونهم، فتكونُ (مَّا) للبنين. والرّفع على أنّ الكلام مبتدأٌ من قوله: (وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ)، فيكون معنى الكلام: يجعلون لله البنات، ولهم البنون"[3]. وقال العُكبري فيما بعده: "(وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ): (مَّا) مبتدأ، ولهم خبره"[4]. في وقفه تنزيه الله سبحانه عن ما لا يليق وإنكار عليهم.

15 ــ سورة الإسراء:

1- ﴿حَتَّىٰ تُفَجِّرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعاً﴾ ﴿فَتُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَرَ خِلَٰلَهَا تَفْجِيراً﴾ ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا﴾(90-92): وصلها كلّها الهبطيُّ لأنّها معطوفات، وهي مطالب قوم من قريش منهم: عتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة وأبو سفيان بن حرب، وناسٌ معهم عرضوا على الرّسول ما يشاء من مال أو تسويد، فلمّا أجابهم بأنّه رسول الله لا يبتغي غير نُصحهم انتقلوا إلى طلب بعض ما حكاه الله عنهم في هذه الآيات[5].

2- ﴿أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ﴾(105): وقفه الهبطيُّ لأنّ بعده قوله تعالى: (وبالحق نزل) فأراد أن يفصل بين المعنيين؛ إذ الحقّ الأوّل غير الثاني. قال ابنُ عاشور: "وقد ذُكر فعل النّزول مرتين، وذكر له في كلّ مرّة تعلّق متماثل اللّفظ لكنّه مختلف المعنى، فعلّق إنزال الله بأنّه بالحق فكان معنى الحق الثابت الذي لا ريب فيه ولا كذب، فهو كقوله تعالى: (ذلك الكتب لا ريب فيه)البقرة(1) وهو ردّ لتكذيب

---

[1]- القطع، ج368/1.

[2]- المكتفى،ص(353-354).

[3]- تفسير الطبري، ج255/14.

[4]- التبيان في إعراب القرآن،ص(798).

[5]- ينظر: التحرير والتنوير، ج206/15-207.

المشركين أن يكون القرآن وحياً من عند الله. وعلّق نزول القرآن، أي بلوغه للنّاس بأنّه بالحقّ فكان معنى الحق الثاني مُقابل الباطل"[1].

16 ــ سورة الكهف:

1- ﴿سَيَقُولُون ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾(22): وقفه الهبطيُّ، وقال ابنُ جرير: "يقول تعالى ذكره: سيقولُ بعضُ الخائضين في أمر الفِتية من أصحاب الكهف: هم ثلاثة رابعهم كلبهم. ويقول بعضهم: هم خمسةٌ سادسهم كلبهم"[2]، وقال العُكبري: "(رَّابِعُهُم كَلْبُهُمْ): رابعهم: مبتدأ؛ وكلبهم خبره. والجملة صفة لثلاثة،وليست حالاً"[3]، وذكر أبو حيّان نقلاً عن الكشاف أنّ الضمائر في (سيقولون)، (ويقولون) عائدٌ بعضها على نصارى نجران، وبعضها على المومنين[4]. ومنه وقف إشارة إلى أنّه كلامُ بعض الخائضين وليفصل بينه وبين أصحابه؛ إذ بعده قوله تعالى: (ويقولون خمسة).

2- ﴿وَيَقُولُون سَبْعَةٌ﴾(22): وقفه الهبطيُّ، وقال ابنُ النّحاس: "قال أبو جعفر: ويجوز الوقوف على قول أبي إسحاق عند (وَيَقُولُون سَبْعَةٌ) لأنّ (الواو) إنّما جيء بها عنده ها هنا لتدلّ على أنّ ثامنهم كلبهم"[5]، وقال الدّاني: "وقال أبو إسحاق الزّجّاج: (وَيَقُولُون سَبْعَةٌ) تمام، وذلك أنّ الله تعالى أخبر بما يقولون، ثمّ أتى بحقيقة ذلك فقال: (وَثَامِنُهُم كَلْبُهُمْ)"[6]. وقال العكبري: "..لأنّ الجملة إذا وقعت صفة لنكرة جاز أن تدخلها الواو. وهذا هو الصّحيح في إدخال الواو في (ثَامِنُهُم). وقيل: دخلت لتدلّ على أنّ ما بعدها مُستأنفٌ حقٌ، وليس من جنس المَقُول برجم الظنون"[7]، وقال السّمين الحلبي: "(وثامنهم) في هذه الواو أوجهٌ: [وذكر منها] الثّاني: أنّ الواو للاستئناف، وأنّه من كلام الله تعالى أخبر عنهم بذلك. قال هذا القائلُ: وجيء بالواو لتُعطي انقطاع هذا ممّا قبله"[8]، وقال أبو حيّان في ردّه على من قال إنّ الواو دخلة على الجملة الواقعة صفة للنّكرة: "شيءٌ لا يعرفه النّحويّون، بل قرّروا أنّه لا تعطف الصّفة التي ليست بجملة على صفة أُخرى إلا إذا اختلفت المعاني حتى يكون العطف دالاً على المُغايرة، وأمّا إذا لم يختلف فلا يجوز العطف، هذا في الأسماء المُفردة،

---

[1]- التحرير والتنوير، ج229/15.

[2]- تفسير الطبري، ج218/15.

[3]- التبيان في إعراب القرآن،ص(843).

[4]- ينظر: البحر المحيط،109/6.

[5]- القطع، ج387/1.

[6]- المكتفى،ص(368).

[7]- التبيان في إعراب القرآن،ص(843).

[8]- الدر المصون، ج467/7.

وأمّا في الجمل التي تقع صفة فهي أبعد من أن يجوز ذلك فيها"[1]. ومنه فإنّ الهبطي وقف للاستئناف على أنّه إخبار من الله تعالى على أنّهم ثمانية بالكلب.

3- ﴿بِيسَ ٱلشَّرَابُ﴾(29): وقفه الهبطيُّ، وقال ابنُ النّحاس: "والتّمام (بِيسَ ٱلشَّرَابُ)"[2]، وبعده قوله تعالى: (وساءت مرتفقا). قال ابنُ عاشور: "وجملة (وساءت مرتفقا) معطوفة على جملة (يشوي الوجوه) فهي مُستأنفة أيضاً لإنشاء ذمّ تلك النّار بما فيها"[3]. وقال صاحب إعراب القرآن: "بئس فعل ماض جامد من أفعال الذّم، والشّرابُ فاعل، والمخصوص بالذّم محذوف، أي: هي، وساءت عطف على بئس، مرتفقاً تمييز محوّل عن الفاعل، أي: مرتفقها"[4]. ومنه فإنّ وقفه إشارة للمحذوف، وإنشاء للذم.

4- ﴿وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِي ٱلْبَحْرِ عَجَباً﴾(62): وقف الهبطي على (فِي ٱلْبَحْرِ). وقال ابنُ الأنباري: "قال المفسرون: تمّ الكلام على قوله: (وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ) ثم قال مبتدئاً: (عَجَباً) على معنى: 'أعجب لذلك عجباً'، وقال عيسى بن عمر: قال الحسن: عجباً لسيره في البحر. وقال غيرهما معناه: يفعل عجباً يمضي عجبا"[5]، وقال ابنُ النّحاس: "والتمام عند عيسى بن عمر (وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِي ٱلْبَحْرِ)، وقال الحسن (وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِي ٱلْبَحْرِ) ثم قال (عَجَباً) أي: من سيره في البحر. وقال يعقوب: ومن الوقف قول الله جل وعز (وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِي ٱلْبَحْرِ) قال بعضهم هذا الوقف التام ثم نصب (عَجَبا) على القطع والتعجب، قال بعضهم (عَجَبا) فجعله مفعولين ويجوز أن يكون نصبه على المصدر. قال أبو حاتم: قال أهل التفسير (وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِي ٱلْبَحْرِ) تمام ثم قال (عَجَبا) أي: أعجب عجباً قال: وأنا أظنه واتخذ سبيله في البحر يفعل شيئاً عجبا. قال أبو جعفر: إذا وقفت على (عَجَبا) فلا اختلاف في أنه تمام وقد اختلف في الأوّل فما لا يختلف فيه أولى. وقد قال مجاهد: فاتخذ موسى عليه السلام سبيله في البحر ينظر إلى الحوت ويعجب من تغيبه عجباً، فعلى قول مجاهد التمام (عَجَبا) ويكون مصدراً، ويروى إنما عجب من الحوت حين مرّ في البحر وقد كان مشوياً"[6].

---

[1]- البحر المحيط، ج110/6.

[2]- القطع، ج388/1.

[3]- التحرير والتنوير، ج309/15.

[4]- إعراب القرآن الكريم وبيانه، مجلد4، ج482/15-483.

[5]- الإيضاح، ج759/2.

[6]- القطع، ج391/1-392.

وقال الدّاني: "وقال بعض أهل التّأويل، وهو قول عيسى بن عمر، ويُروى عن الحسن:(وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِي ٱلْبَحْرِ) تامّ، ثمّ قال يُوشع مُبتدئاً: (عَجَبا) أي:أعجب لذلك عجباً.وقيل:(عَجَبا) لسيره في البحر. ويجوز أن يكون على هذا أيضاً قوله: (وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِي ٱلْبَحْرِ) من قول يُوشع، ويكون (عَجَبا) من قول موسى عليه السلام. [ثمّ روى الداني بسنده إلى يحيى بن سلام] في قوله: (وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِي ٱلْبَحْرِ عَجَباً) موسى يعجب من أثر الحوت في البحر. وقيل: المعنى واتخذ موسى سبيل الحوت في البحر يعجب عجباً، فعلى هذا لا يكفي الوقف على (فِي ٱلْبَحْرِ) . و(عَجَبا) كافٍ"[1]. وقال العُكبري: "(عَجَبا) مفعول ثان لاتّخذ. وقيل: هو مصدر؛ أي: قال موسى عجباً؛ فعلى هذا يكون المفعول الثاني لاتّخذ (فِي ٱلْبَحْرِ)"[2]. قال ابنُ عاشور: "وجملة (واتخذ سبيله في البحر) عطف على جملة (فإني نسيت الحوت) وهي بقية كلام فتى موسى، أي وأنّه اتخذ سبيله في البحر، أي: سبّح في البحر بعد أن كان ميّتاً زمناً طويلاً. وقوله: (عجباً) جملة مُستأنفة، وهي من حكاية قول الفتى، أي: أعجبُ له عجباً، فانتصب على المفعول المطلق الآتي بدلاً من فعله"[3]، وقال الرازي: "قيل: إنّه تمّ الكلام عند قوله: (واتخذ سبيله في البحر) ثمّ قال بعده: عجباً. والمقصود منه تعجّبه من تلك العجيبة التي رآها ومن نسيانه لها، وقيل: إنّ قوله: عجباً حكاية لتعجّب موسى وهو ليس بقوله"[4]. وعليه فوقف الهبطيّ هو إشارة للمحذوف، وإشارة لاحتمال أن يكون قولاً ليُوشع، أو قولاً لموسى عليه السلام.

17 ــ سورة مريم:

1- ﴿ٱطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ۝٧٨ كَلَّا﴾(79-80): وصل الهبطيُّ (عَهْدا) ووقف على (كَلا). وقال ابن الأنباري: "الوقف على كلا جائز لأنّ المعنى: لا ليس الأمر كذا. ويجوز أن تقف على قوله (عَهْدا) وتبتدئ: (كَلَّا سَنَكْتُبُ) أي: حقّاً سنكتب"[5]، وقال ابنُ النّحاس: "(ٱطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا) قال نصير: إذا كان ما قبل (كَلا) و (بلى) رأس آية فإن وقفت عليه لم أكره ذلك، والتّمامُ عند نافع ومحمد بن عيسى وسهل بن محمد وأحمد بن جعفر

---

[1]- المكتفى،ص(370-371).

[2]- التبيان في إعراب القرآن،ص(855).

[3]- التحرير والتنوير،ج367/15.

[4]- مفاتيح الغيب،ج148/21.

[5]- الإيضاح،ج426/1.

(عَهْداً ﴿٧٩﴾ كَلاَّ). قال أبو جعفر: واختلف أهل التفسير وأهل اللغة في (كَلا) وفي الوقوف عليها وعلى ما بعدها وعلى ما قبلها. فأكثر أهل التفسير يقول معناه: حقّاً، ومن أهل اللغة من يقول معناه: إلا، وقد ذكر سيبويه أنّ (إلا) يعني (حقّا) فقد صار القولان متفقين. فأمّا الوقوف ففيه خمسة أقوال:

- فمن النّحويّين من يقول: لا يُوقف على (كَلا) في جميع القرآن لأنّها جواب، والفائدة تقع فيما بعدها. وهو قول أبي العباس أحمد بن يحيى.

- ومنهم من يقول: يُوقف على (كَلا) في جميع القرآن. قال أحمد بن جعفر: (عَهْداً ﴿٧٩﴾ كَلاَّ) هذا الوقف وكذلك كل (كَلا) في القرآن إذا كانت مثلها.

- ومنهم من يقول: يُوقف على ما قبلها بكلّ حال.

- والقول الخامس: أنّ (كَلا) تنقسم قسمين: أحدهما أن يكون ردعاً وزجراً وهذا قول الخليل وأبو حاتم يقول: بمعنى (إلا) فإذا كانت كذا كانت مبتدأ كقوله جلّ وعزّ: (كلا والقمر)المدثّر(32)، وكذا (كلا سوف تعلمون)التكاثر(3) ويكون ردعاً وزجراً وردّاً لكلام تقدّم فيكون الوقوف عليها حسناً كقوله جلّ وعزّ: (أَمِ إِتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَـٰنِ عَهْداً) قال أبو حاتم: أي لم يطلع الغيب و لم يتّخذ عند الرحمان عهداً. قال أبو جعفر: وهذا من أحسن الأقوال وهو قول الخليل ثمّ أتبعه على ذلك الأخفش فقال: كلا ردع وزجر، ثمّ أتبعه أبو حاتم وهو قول الفرّاء قال: كلا صلة بمنزلة سوف يعني التي لا يُوقف عليها، وقال: ويكون بمنزلة (لا ونعم) وقول ابن سعدان كقول الفرّاء وهذا كله راجع إلى قول الخليل. وأمّا قول من قال: لا يُوقف عليها في جميع القرآن فقول مُخالف لأقوال المتقدّمين وإن كان المعنى يصحّ بالوقوف عليها لم يمنع ذلك إلا لحجة قاطعة.

وأمّا من قال: الوقوف عليها في جميع القرآن فهو أقبح من ذلك، لأنّ قوله جلّ وعزّ: (كلا والقمر)المدثّر(32) لا يعلم بين النّحويّين فيه اختلافاً إذ والقمر متعلّق بكلا بما قبله من التّنبيه وقوله جلّ وعزّ: (حتى زرتم المقابر كلا)التكاثر(2-3) ليس هذا موضع وقف، وكذا (ثم كلا)التكار(4) وكذا التّالية. وأمّا من قال: الوقوف على ما قبلها في جميع القرآن فقوله شاذ قبيح لا يجوز لأحد أن يقف على (قال أصحاب موسى إنا لمدركون)الشعراء(61) قال لأنّه لم يأت بما بعد القول فهذا ما لا يعرف معناه سواء كان قبله رأس آية أو غير ذلك"[1]، وقال الدّاني: "(عَهْداً ﴿٧٩﴾ كَلاَّ) تامّ

[1]- القطع، ج1/403-409.

والمعنى: لا لم يطلع الغيب ولم يتخذ عند الرحمن عهدا"[1]. وقال ابنُ جرير: "(كَلا) ليس الأمرُ كذلك، ما اطّلع الغيب، فعلم صِدقَ ما يقُول، وحقيقة ما يُذكرُ، ولا اتّخذ عند الرّحمن عهداً بالإيمان به وبرسوله، والعمل بطاعته، بل كذّب وكفر. ثمّ قال تعالى ذكره: (سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ)"[2]. وقد سبق في الأُسس أنّ الهبطيّ يقف على (كلا) بمعنى: ليس الأمر كذلك. ولا شكّ أنّ وصل (كلا) بما قبلها هنا يُفيد سُرعة الإبطال والإنكار لِمَا قبلها.

18 ــ سورة المؤمنون:

1- ﴿أَلذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ﴾(11): وقفه الهبطيُّ، وقال ابنُ الأنباري: "وقف تام"[3]، وهو كذلك عند ابنِ النّحاس والدّاني[4]. وبعده قوله تعالى: (هم فيها خلدون) وهي جملة اسمية في الابتداء بها معنى الثبوت واللزوم.

19 ــ سورة الشعراء:

1- ﴿فَإِنَّهُم عَدُوٌّ لِّيَ إِلاَّ رَبَّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾(77): وقفه الهبطيُّ، وقال العكبري: "(إِلا رَبَّ ٱلْعَـٰلَمِينَ) فيه وجهان: أحدهما: هو استثناء من غير الجنس؛ لأنّه لم يدخل تحت الأعداء. والثاني: هو من الجنس؛ لأنّ آباءهم قد كان منهم من يعبد الله وغير الله"[5]. والهبطي بوقفه على (ٱلْعَـٰلَمِين) رجّح أنّه استثناء متصل، إذ لا يخلو زمان ممن يوحّد الله تعالى.

20 ــ سورة العنكبوت:

1- ﴿فَأَنجَيْنَـٰهُ وَأَصْحَـٰبَ ٱلسَّفِينَةِ وَجَعَلْنَـٰهَآ ءَايَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾(14): وقف الهبطيُّ على (ٱلسَّفِينَةِ)، وقال ابنُ جرير: "(وَجَعَلْنَـٰهَا ءَايَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ) يقول: وجعلنا السفينة التي أنجيناه وأصحابَه فيها عبرةً وعِظةً للعالمين، وحُجّةً عليهم. ولو قيل: معنى قوله: (وَجَعَلْنَـٰهَا ءَايَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ) وجعلنا عقوبتنا إيّاهم آيةً للعالمين. وجُعِل الهاءُ والألفُ في قوله: (جَعَلْنَـٰهَا) كنايةً عن العقوبة أو السّخط ونحو ذلك، إذ كان قد تقدّم ذلك قوله: ﴿فَأَخَذَهُم ٱلطُّوفَانُ وَهُمْ ظَـٰلِمُونَ﴾العنكبوت(13)-كان وجهاً من التّأويل"[6].

---

[1]- المكتفى،ص(376-377).

[2]- تفسير الطبري، ج621/15.

[3]- الإيضاح، ج790/2.

[4]- القطع، ج453/2،والمكتفى،ص(400).

[5]- التبيان في إعراب القرآن،ص(997).

[6]- تفسير الطبري، ج372/18.

ومنه فوقف الهبطي هو لهذا المعنى الأخير، والوصل لا يُعطي هذا المعنى بل يُعطيه الوقف. لأنّ في الوصل تعود الهاء على أقرب مذكور وهو السفينة.

2- ﴿وَمِنْهُم مَّنَ اَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِباً وَمِنْهُم مَّنَاَخَذَتْهُ اْلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ اْلاَرْضَ وَمِنْهُم مَّنَ اَغْرَقْنَاۖ﴾(40): وقف الهبطيٌ على (حَاصِبا) و(اْلصَّيْحَةُ) و(اْلاَرْضَ) و(اَغْرَقْنَا)، وقال ابنُ جرير: "(وَمِنْهُم مَّنَ اَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِباً): وهم قوم لوط. (وَمِنْهُم مَّنَاَخَذَتْهُ اْلصَّيْحَةُ) اختلفَ أهلُ التّأويل في الذين عُنُوا بذلك؛ فقال بعضهم: هم ثمود قومُ صالحٍ. وقال آخرون: بل هم قومُ شعيبٍ. [وصوّب ابنُ جرير القول فقال]: وكلا الأُمّتين -أعني ثمود ومدين- قد أخذتهما الصيحة. (وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ اْلاَرْضَ): يعني بذلك قارون. (وَمِنْهُم مَّنَ اَغْرَقْنَاۖ): اختلف أهل التّأويل في ذلك؛ فقال بعضهم: عُنِيَ بذلك قومُ نوح عليه السلام، وقال آخرون: بل هم قومُ فرعون. [وصوّب القول فقال]: عُنِيَ به قومُ نوح وفرعونُ وقومُه؛ لأنّ الله لم يخصُصْ بذلك إحدى الأُمّتين دون الأُخرى"[1]. فوقفه فيه فصل بين نوع العذاب الواقع، وبين من وقع عليه.

21 ــ سورة لقمان:

1- ﴿وَامُر بِاْلْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ اْلْمُنكَرِ﴾(16): وقف الهبطيٌّ على (بِاْلْمَعْرُوف)، و(اْلْمُنكَر)، ويحسنُ الوقف عليهما عند ابنِ الأنباري، وتمام حسنٌ عند ابنِ النّحاس، وكافٍ عند الدّاني[2]. ومن أُسس الهبطيّ الوقف على الأوامر.

22 ــ سورة فاطر:

1- ﴿اِلَيْه يَصْعَدُ اْلْكَلِمُ اْلطَّيِّبُ﴾(10): وقفه الهبطيٌّ، وقال ابنُ الأنباري: "وقف حسن ثم يبتدئ: (وَاْلْعَمَل اْلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ) على معنى: يرفعه الله، ويجوز أن يكون المعنى: والعمل الصالح يرفعه الكلم الطيب"[3]، وقال ابنُ النّحاس: "تمام عند بعض أهل العلم وعند بعضهم التّمام (وَاْلْعَمَل اْلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ) هذا اختيار أبي حاتم ومروي عن نافع"[4]، وهو كافٍ عند الدّاني[5]. نقل ابنٌ جرير بسنده عن ابن عباس قوله: "(اِلَيْه يَصْعَدُ اْلْكَلِمُ اْلطَّيِّبُ وَاْلْعَمَلُ اْلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ) قال: الكلم الطيب:

---

[1]- تفسير الطبري، ج18/400-403.

[2]- الإيضاح، ج2/838، والقطع، ج2/540، والمكتفى، ص(453).

[3]- الإيضاح، ج2/848.

[4]- القطع، ج2/570.

[5]- المكتفى، ص(468).

ذكرُ الله، والعملُ الصالحُ: أداء فرائضه، فمن ذكرَ الله سبحانه في أداء فرائضه حملَ عملُه ذكرَ الله فصعد به إلى الله، ومَن ذكرَ الله، ولم يؤدّ فرائضَه، رُدَّ كلامُه على عملِه، فكان أولى به"[1].فأراد الفصل بين المعنيين، والإشارة إلى الخلاف في عودة الضمير؛ أيعود على الله تعالى أم على الكلم الطيب؟. أما الوصل فلا يعطي هذا الخلاف ويجعل الضمير عائدا على الكلم الطيب وحده.

23 ــ سورة ص:

1- ﴿وَانطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ وَٱصْبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾(5): وصله الهبطيُّ، وقال ابنُ جرير: "وقوله: (مَا سَمِعْنَا بِهَـٰذَا فِي ٱلْمِلَّةِ ٱلآخِرَةِ) اختلفَ أهلُ التّأويل في تأويله؛ فقال بعضهم معناه: ما سمعنا بهذا الذي يدعونا إليه محمد؛ مِن البراءة من جميع الآلهة إلا من الله تعالى ذكره، وبهذا الكتاب الذي جاء به- في الملّة النّصرانية. قالوا وهي الملّة الآخرة. وقال آخرون: بل عنوا بذلك: ما سمعنا بهذا في ديننا؛ دين قُريش. وقيل: إنّ الملأ الذين انطلقوا نفرٌ مِن مشيخة قُريش؛ منهم أبو جهل، والعاصُ بنُ وائل، والأسودُ بنُ عبد يغوث"[2]. فوصل لأنّه من قولهم.

24 ــ سورة الأحقاف:

1- ﴿بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْيِيَ ٱلْمَوْتَىٰ بَلَىٰٓ﴾(32): وصل الهبطيُّ (ٱلْمَوْتَىٰٓ) ووقف على (بَلَىٰٓ)، وقال ابنُ النّحاس: "وعن نافع (عَلَىٰٓ أَن يُحْيِيَ ٱلْمَوْتَىٰٓ بَلَىٰٓ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ) قطع تام"[3]، وقال الدّاني: "(ٱلْمَوْتَىٰٓ بَلَىٰٓ) كافٍ"[4]. وقال ابنُ عاشور: "ووقع (بلى) جواباً عن الاستفهام الإنكاري..وحرف (بلى) لّما كان جواباً كان قائماً مقام جملة تقديرها: هو قادر على أن يحيي الموتى"[5]. ومنه فإنّ وقفه على (بلى) أراد به إبطال النفي، ومن أسسه الوقف على (بلى) للإبطال والرد.

25 ــ سورة محمد:

1- ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ﴾(26): وقفه الهبطيُّ، وقال ابنُ الأنباري: "(ٱلشَّيْطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لهُمْ) كان إبراهيم النّخَعي وأبو جعفر ونافع وابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي يقرؤون: (وَأَمْلَىٰ لهُمْ) على معنى: فأملى الله لهم. وكان شيبة وأبو عمرو يقرآن: (وأُملِيَ لهم) بضم الألف وفتح الياء

---

[1]- تفسير الطبري، ج339/19.

[2]- المصدر نفسه، ج21/20-23.

[3]- القطع، ج662/2.

[4]- المكتفى،ص(522).

[5]- التحرير والتنوير، ج64/26.

على أنّه فعل ما لم يُسم فاعله. ورُويَ عن مجاهد: (وأُملِي لهم) بضم الألف وتسكن الياء على معنى: وأُملِي أنا لهم. فمن فتح الالف لم يتم الوقف على (سَوَّل لَهُمْ) لأنّ (وَأَمْلى لهُمْ) نسق عليه. ومن ضم الألف وقف على (سَوَّل لَهُمْ)"[1]، وقال ابنُ النّحاس: "وأكثر أهل العلم على أنّ التمام (أَلشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ) وهذا قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة وأبي حاتم ثم ابتدأ (وأملي لهم)، قال أبو حاتم: ولا يكون الإملاء إلا من الله جل وعز كما قال: (فأمليت للذين كفروا)، وقال غيره: أملى الله له لم يُعاجله بالعقوبة وإبقاؤه ملاوة من الدهر إلى أجله، وفي الآية قول ثالث يكون التمام (وَأَمْلى لهُمْ) قال الحسن: الشيطان زين لهم الخطايا ومدّ لهم في الأمل، وقرأ مجاهد: وأُملي لهم بضم الهمزة وإسكان الياء والتمام على هذا أيضاً (سَوَّل لَهُمْ)، وكذا على قراءة من قرأ (وأُمليَ لهم) بضم الهمزة وفتح الياء"[2]، وقال الدّاني: "(سَوَّل لَهُمْ) كافٍ سواء قُرئ (وأُملِي لهم) على تسمية الفاعل، أو (أُملِيَ لهم) على ما لم يُسمّ فاعله، أو (وَأَمْلى لهُمْ) على الإخبار، لأنّ الإملاء في كل القرآن مُسندٌ إلى الله تعالى كقوله: (فأمليت للكافرين)الحج(42) فيحسن قطعه من التّسويل الذي هو مسند إلى الشيطان. (وَأَمْلى لهُمْ) كافٍ للكل"[3].

وقال ابنُ جرير: "وقوله: (وَأَمْلى لهُمْ) يقول: ومدّ الله لهم في آجالهم مُلاوةً مِت الدّهر. ومعنى الكلام: الشّيطان سوّل لهم، والله أملى لهم. واختلفت القرأةُ في قراءة ذلك؛ فقرأته عامّة قرأةِ الحجاز والكوفة: (وَأَمْلى لهُمْ) بفتح الألف منها، بمعنى: وأمْلَى الله لهم. وقرأ ذلك بعضُ أهل المدينة والبصرة: (وأُمْلِيَ لهم) على وجه ما لم يُسمَّ فاعله. وقرأ مُجاهدٌ فيما ذُكر عنه: (وأُمْلِي) بضمّ الألف وإرسال الياء، على وجه الخبر مِن الله جلّ ثناؤُه عن نفسه أنّه يفعلُ ذلك بهم"[4].

وقال العُكبري: "(أَلشَّيْطَانُ) مبتدأ، و(سَوَّلَ لَهُمْ) خبره، والجملة خبر (إنّ). (وأملي) معطوف على الخبر. ويجوز أن يكون الفاعل ضمير اسم الله عزّ وجلّ؛ فيكون مُستأنفاً"[5].

ومنه وقف الهبطيُّ ليبتدئ بـــ(وأملى لهم) على أن يكون الضمير عائداً على الله تعالى فيكون الكلام وعيداً وتهديداً.

---

[1]- الإيضاح، ج898/2.

[2]- القطع، ج666/2.

[3]- المكتفى، ص(525).

[4]- تفسير الطبري، ج219/21.

[5]- التبيان في إعراب القرآن، ص(1163).

26 ــ سورة الذاريات:

1- ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾(17): وقف الهبطيُّ على (قَلِيلًا)، وقال ابنُ الأنباري: "في (ما) وجهان: إن شئت جعلتها توكيداً للكلام، والخبر ما عاد من (يَهْجَعُون)، كأنّه قال: كانوا يهجعون قليلا من الليل. والوجه الثاني: أن تجعل (قَلِيلًا) خبر (كان) وترفع (ما) بمعنى: قليل، كأنّه قال: كانوا قليلا من الليل هجوعهم، فمن الوجهين جميعاً لا يحسن أن يُوقف إلا على (يَهْجَعُون).

ورُوي عن يعقوب الحضرمي أنّه قال: اختلفوا في تفسير هذه الآية فقال بعضهم: (كَانُوا قَلِيلًا). معناه: كان عندهم يسيراً [لعله عددهم]، ثم ابتدأ فقال: (مِّن ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ). فقال أبو بكر: وهذا فاسد لأنّ الآية إنّما تدلّ على قلة نومهم لا على قلّة عددهم. وبعد فلو ابتدأنا (مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ) على معنى: 'من اليل يهجعون' لم يكن في هذا مدح لهم لأنّ النّاس كلهم يهجعون من الليل إلا أن نجعل (ما) جحداً"[1]، وقال ابنُ النّحاس: "قال يعقوب: ومن الوقف قول الله جل وعز (كَانُوا قَلِيلًا) فهذا الوقف التام، وتابع يعقوب على هذا الضحاك؛ لأنّ الضحاك قال: (كانوا قليلا من الناس)، قال يعقوب: ثم ابتدأ فقال: (مِّن ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ)، وقال أبو جعفر: إلا أنّ أهل التأويل سوى الضحاك، وأهل العربية، وأهل القراءة سوى يعقوب على خلاف على هذا القول منهم ابن عباس قال: (كانوا قليلا من اليل ما ينامون) وهو قول الحسن وإبراهيم وأبو العالية. قال الزهري: كانوا كثيراً من اليل ما يصلون، ويُحتجّ لهذا القول بأنّ (ما) إن جعلتها زائدة على قول يعقوب صار المعنى: من الليل يهجعون فهذا لا مدح فيه، وإن جعلت (ما) مصدرا كان المعنى: من الليل يهجعون وهذا لا فائدة فيه، وإن جعلت (ما) نفياً احتجت إلى تقديم وتأخير ولا يحمل الشيء على التقديم والتأخير وله معنى صحيح في غير التقديم والتأخير، وسياق الكلام يدل على غير ما قال"[2].

وقال الدّاني: "وقال يعقوب: (كَانُوا قَلِيلًا) تام، وهو قول الضّحاك، والمعنى: كان عددهم قليلاً. وقال الضحاك: كانوا قليلاً من النّاس. والآية دالة على قلة نومهم لا على قلّة عددهم، والمعنى: كان هجوعهم –أي: نومهم– قليلاً، وبذلك جاء التّفسير، [روى الداني بسنده إلى يحيى بن سلام]

---

[1]- الإيضاح، ج2/905-906.

[2]- القطع، ج2/684.

في قوله: (كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ) قال: تفسير الحسن يقول: كانوا لا ينامون منه إلا قليلا"[1].

وقال ابنُ جرير: "اختلفَ أهلُ التّأويل في تأويل قوله: (كَانُواْ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ)؛ فقال بعضُهم معناه: كانوا قليلاً مِن الليل لا يهجعون. وقالوا: (ما) بمعنى الجحد. وقال آخرون: بل معنى ذلك: كانوا قليلاً من الليل يهجعون، ووجّهوا (ما) التي في قوله: (مِّن ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ) إلى أنّها صلةٌ. وقد يجوز أن يكون (ما) على هذا التّأويل في موضع رفعٍ، ويكونُ تأويلُ الكلام: كانوا قليلاً من الليل هُجُوعهم، وأمّا من جعل (ما) صلةً، فإنّه لا موضع لها، ويكونُ تأويلُ الكلام على مذهبه: كانوا يهجعون قليلَ الليلِ، وإذا كانت (ما) صلةً كان القليلُ منصوباً بـــ(يَهْجَعُون). وقال آخرون: بل معنى ذلك: أنّهم كانوا يُصلُّون العتمة. وعلى هذا التّأويل (ما) في معنى الجحد. وقال آخرون: بل معنى ذلك: كان هؤلاء المُحسنون قبل أن تُفرضَ عليهم الفرائضُ قليلاً من النّاس. وقالوا: الكلام بعد قوله: (إِنَّهُم كَانُواْ قَبْلَ ذَٰلِكَ مُحْسِنِينَ)، (كَانُوا قَلِيلًا): مُستأنفٌ بقوله: (مِّن ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ). فالواجبُ أن تكون (ما) على هذا التّأويل بمعنى الجحد.[نقل بسنده عن الضّحّاك] يقولُ في قوله: (كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ). قال الله: (إِن ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ) إلى (كَانُوا قَلِيلًا) يقولُ: المُحسنون كانوا قليلاً، هذه مفصولة، ثمّ استأنفَ فقال: (مِّن ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ)"[2].

وقال العُكبري: "(كَانُوا قَلِيلًا): في خبر (كان) وجهان: أحدهما: (مَا يَهْجَعُونَ)؛ وفي (ما) على هذا وجهان: أحدهما: هي زائدة؛ أي: كانوا يهجعون قليلاً، وقليلاً نعتٌ لظرف، أو مصدر؛ أي: زماناً قليلاً، أو هجوعاً قليلاً. والثاني: هي نافية؛ ذكره بعضُ النّحويين؛ وردّ ذلك عليه؛ لأنّ النّفي لا يتقدّم عليه ما في حيّزه، و(قَلِيلًا) من حيّزه. والثاني: أنّ قليلاً خبر كان، و(ما) مصدرية؛ أي: كانوا قليلاً هجوعهم؛ كما تقول: كانوا يقلّ هجوعهم. وقال بعضهم: تمّ الكلام على قوله:(قَلِيلًا)، ثمّ استأنف؛ فقال: (مِّن ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ). وفيه بعدٌ؛ لأنّك إن جعلت (ما) نافية فسد لما ذكرنا، وإن جعلتها مصدرية لم يكن فيه مدح؛ لأنّ كلّ النّاس يهجعون في الليل"[3].

---

[1]- المكتفى،ص(536-537).

[2]- تفسير الطبري،ج21/501-508.

[3]- التبيان في إعراب القرآن،ص(1179).

هذا الموضع من الأوقاف التي انتُقد فيها الهبطيّ بشدة، وممّا سبق يتبين أنّه لم يأت ببدعٍ مِن القول فهو مسبوق إليه. والذي يظهر أنّ وقفه وابتداءه يجمعُ المعنيين: قلّة العدد، وقلّة النوم. فوقفه (كانوا قليلا) إشارة إلى المحسنين المذكورين قبلُ، وأهلُ الإحسان أقلُّ عدداً مِن أهل الإيمان ومِن أهل الإسلام. فكلُ مُحسنٍ مُؤمن ومُسلم، وليس كلُّ مُؤمنٍ ومُسلمٍ مُحسناً. ثمّ الابتداء ب (مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ) فيه معنى قلّة النّوم أو عدمه وذلك باعتبار:

- (ما) جحداً أي: من الليل لا ينامون وهو مدح.
- (مِّن) للتبعيض(*) وعليه ف(ما) سواء قلنا بزيادتها أو نفيها أو مصدريتها تكون الجملة هكذا على التّرتيب: بعض الليل يهجعون. أي: أكثره لا يهجعونه. وبعض الليل لا يهجعون. أي: يحيون الليل كلّه. وبعض الليل هجوعهم. أي : يحيون أكثره. وكلّها مدح لهم.

27 ــ سورة النبأ:

1- ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾(1): وقف الهبطيُّ على (عَمَّ)، وقال ابنُ الأنباري: "قوله تعالى: (عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ) فيه وجهان إن شئت جعلت عن الأولى صلة للفعل الظاهر، والثانية صلة لفعل مضمر كأنّك قلت: عن أي شيء يتساءلون، يتساءلون عن النبإ العظيم. فمن هذا الوجه يحسنُ الوقف على (يَتَسَآءَلُونَّ). والوجه الآخر أن تجعل (عن) الثانية توكيداً للأولى"[1]، وقال ابنُ النّحاس: "قال أبو حاتم: (عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ) كافٍ قال ثمّ قال جل ثناؤه (عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ). قال أبو جعفر: هذا الذي قاله أبو حاتم عليه أكثر النّحويين والبصريين و لم يذكر أبو حاتم تقديراً، والتّقدير فيه عندهم على إضمار فعل أي: يتساءلون عن النبإ العظيم. وللكوفيين قول آخر يكون الكلام متصل عندهم ويكون الوقف (عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ)"[2]. وقال ابنُ عطيّة: "أصل (عم) عن ما، ثمّ أُدغمت النون بعد قلبها فبقي (عمّا) في الخبر والاستفهام، ثمّ حذفوا الألف في الاستفهام فرقاً بينه وبين الخبر، ثمّ من العرب من يُخفف الميم تخفيفاً فيقول: (عم)، وهذا الاستفهام ب (عم) هو استفهام توقيف وتعجّب منهم. وقرأ أبي بن كعب وابن مسعود وعكرمة وعيسى: (عمّا) بالألف، وقرأ الضّحاك (عمّه) بهاء،

---

* – القول بأنّ (من) للتّبعيض ظهر لي فقلته ثمّ وقفت على كلام لابن عاشور في تحريره يقول به. ينظر:ج350/26.

1– الإيضاح،ج962/2-963.

2– القطع،ج780/2.

وهذا إنّما يكون عند الوقف. وقال أكثر النّحاة قوله: (عن النبإ العظيم) متعلق ب (يتساءلون) الظاهر كأنّه قال: لم يتساءلون عن هذا النّبإ العظيم"[1].

وعليه فإنّ الوقف على (عم) هو للتفخيم وتعظيم الشأن وللتعجب ولبيان وجهٍ قرائي، وما بعده متعلق بما بعده.

2- **﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾(37)**: وقف الهبطيُّ على (وَمَا بَيْنَهُمَا)، ثمّ يبتدئ (الرحمن). قال ابنُ النّحاس: "قرأ أهل المدينة وأبو عمرو (رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَٰنُ) برفعهما فعلى هذه القراءة (عَطَآءً حِسَاباً) تمام ثم يبتدئ (رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَٰنُ) مبتدأ وخبره، وإن جعلت التقدير هو رب السماوات كان حساباً قطعاً كافياً وكان التمام على ما روي عن نافع (رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا) ثم يبتدئ (ٱلرَّحْمَٰنُ) وخبر الابتداء (لاَ يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَاباً)، وإن جعلت (ٱلرَّحْمَٰنُ) على إضمار مبتدأ كان (وَمَا بَيْنَهُمَا) كافياً، وقرأ حمزة (رب السموات والارض) بالخفض (وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَٰنُ) بالرفع فعلى هذه القراءة التمام (وَمَا بَيْنَهُمَا) إن ابتدأت ما بعده وإن قدرته بإضمار مبتدأ كان (وَمَا بَيْنَهُمَا) كافياً"[2]. وقال الدّاني: "وكذا (وَمَا بَيْنَهُمَا) كافٍ لمن قرأ (ٱلرَّحْمَٰنُ) بالرّفع على الابتداء، والخبر: (لاَ يَمْلِكُونَ). ومن قرأهما بالخفض لم يقف قبلهما لأنّهما بدلان من قوله: (رَّبِّكَ). ومن قرأ بخفض الأوّل، ورفعِ الثاني لم يقف قبل الأوّل ووقف قبل الثاني لِما بيّناه"[3]. وقال العُكبري: "ويجوز أن يكون (رَّبُّ) خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو رب السموات، والرحمن وما بعده مبتدأ وخبر"[4].

الوقف على (وما بينهما) والابتداء بـــ (الرحمن) إضافة إلى أنّ له وجهاً إعرابياً فيه تخصيص اسم (الرحمن) بالذكر دون غيره من الأسماء الحسنى؛ وذاك إشارة إلى أنّ نعيم الجنّة للمتّقين هو عطاء من رحمان بهم. وهو تعريض بالمشركين إذ أنكروا اسم (الرحمن)[5].

---

[1]- المحرر الوجيز، ج5/423.

[2]- القطع، ج2/783-784.

[3]- المكتفى، ص(604-605).

[4]- التبيان في إعراب القرآن، ص(1268).

[5]- ينظر: التحرير والتنوير، ج30/49.

28 ــ سورة المسد:

1- ﴿سَيَصْلَى نَاراً ذَاتَ لَهَبٍ ۝٣ وَامْرَأَتُهُ﴾(4): وصل الهبطيُّ (ذَاتَ لَهَبٍ) ووقف على (وَامْرَأَتُهُ)، وقال ابنُ الأنباري: "(وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ) في (المرأة) ثلاثة أوجه: أحدهن أن ترفعها على النسق على ما في (سَيَصْلَى) فيحسُنُ الوقف عليها ثم تبتدئ: (حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ) على معنى: 'هي حمالة الحطب'، والوجه الثاني: أن ترفع (المرأة) بما عاد من الهاء والألف في قوله: (فِي جِيدِهَا) فلا يحسُنُ الوقف من هذا الوجه على (المرأة)، والوجه الثالث: أن ترفع (المرأة) بـــ (حَمَّالَةَ) و(حَمَّالَةَ) بها، فمن هذا الوجه يحسُنُ الوقف على (حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ) ثم تبتدئ: (فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ) فترفع (الحبل) بـــ(في). وقرأ ابنُ أبي إسحاق وعيسى بن عمر: (حمالةَ الحطب) بالنصب على الذمّ والشّتم كما تقول: قام زيد الفاسقَ الخبيثَ، ويجوز النصب على الحال كأنّه قال: حمّالةً للحطب. وفي قراءة عبد الله: (ومرَيتُه حمالةً للحطب)"[1].

وقال ابنُ النّحاس: "(سَيَصْلَىٰ نَاراً ذَاتَ لَهَبٍ) تام على قول الكسائي وعلى مذهب الفراء وهو أجود الوجوه عند أبي حاتم ثم يبتدئ (وَامْرَأَتُهُ) رفعاً بالابتداء (حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ) بدل منها والخبر (فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ) هذا أجود الوجوه عنده.. وأجاز الفراء أن تكون (حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ) مرافعاً لامرأته، وأجاز الفراء أن يكون وامرأته نسقاً على المضمر الذي في (سَيَصْلَى) أي: وستصلى امرأته وهو أيضاً وقف عند أبي حاتم وزعم أنّ (حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ) بدل من (وَامْرَأَتُهُ) وأنه لا يجوز أن يكون نعتاً لأنّه نكرة وخولف في هذا قيل إنه غلط من جهتين: إحداهما أنه جعل الوقف (وَامْرَأَتُهُ) ثم قدر أن تكون (حمالة الحطب) بدلا من (وَامْرَأَتُهُ). وإذا كانت بدلا كان الوقف (حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ). والجهة الأخرى أنّه زعم أنّه لا يجوز أن تكون (حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ) نعتاً لامرأته لأنّها نكرة و(حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ) إذا كانت لما مضى فهي معرفة وإنّما تكون نكرة إذا كانت للحال والمستقبل، وعلى قول جماعة من أهل التأويل أنّها لما مضى. قال مجاهد وعكرمة: (حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ) أي: النميمة...وقال زيد بن أسلم: كانت تحمل الشوك فتجعله على طريق النبي صلى الله عليه وسلم. وقد أجاز الكسائي والفراء أن تكون وامرأته نسقاً على المضمر الذي في (سَيَصْلَى) وأن تكون (حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ) نسقاً فعلى هذا القول هذا الوقف، وأجاز أن يكون (وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ) على أن يكون كل واحدة

---

[1]- الإيضاح، ج2/990-991.

منهما مرافعاً لصاحبه والاختيار عند أبي حاتم أن يكون الخبر (فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ) كما كان في قراءة من قرأ (حمالة الحطب)، وعن ابن مسعود حمالةَ الحطب فهذا منصوب على الحال"[1].

وقال الدّاني: "وقرأ عاصم (حمالةَ الحطب) بالنّصب، وقرأ سائر القرّاء بالرّفع، فمن نصبه فله تقديران، أحدهما: أن يجعل قوله: (وامرأتَه) معطوفاً على الضمير الذي في (سَيَصْلَى) وحسن العطف عليه لطول الكلام، والتّقدير: سيصلى هو وامرأته، فعلى هذا يكفي الوقف على قوله (وامرأتَه) ويحسنُ الابتداء بقوله: (حمالة الحطب) لأنّها تنتصب على الذّمّ بتقدير: أعني، فالكلام كافٍ دونها، لأنّها في موضع استئناف عامل.[وأسند شاهداً لأحمد بن سهل الأشناني من الوافر]:

سَقَوْنِي الْخَمْرَ ثُمَّ تَكَنَّفُونِـــــي عُــدَاةَ اللهِ مِنْ كَــذَبٍ وَزُورِ

فنصب عداة الله على الذّمّ.

والتّقدير الثاني: أن يجعل قوله: (وَامْرَأَتُهُ) مرفوعاً بالابتداء، فعلى هذا لا يكفي الوقف على قوله: (وَامْرَأَتُهُ) ولا يحسن الابتداء ب (حمالةَ) لأنّها وما نصبها خبر الابتداء، والوقف على (ذَاتَ لَهَبٍ) كافٍ. وقيل إن نصبها على الحال، لأنّه يجوز أن يدخل عليها الألف واللام، فلمّا حذفنا نصبت على الحال. ومن قرأ بالرّفع فله في المرأة أيضاً تقديران: أحدهما: أن يرفعها بالابتداء ويجعل ما بعدها خبرها، فعلى هذا يكفي الوقف على (ذَاتَ لَهَبٍ) لأنّ ما بعدها مُستأنف. والثاني: أن يرفعها بالعطف على الضمير الذي في (سَيَصْلَى) فعلى هذا لا يكفي الوقف دونها، وفي كلا الوجهين لا يجوز الابتداء بقوله: (حَمَّالَةُ الْحَطَبِ) ولا الوقف قبله سواء جعل نعتاً للمرأة أو خبراً عنها لأنّه مُتعلق بما قبله لما ذكرنا. فإن رفع ذلك بتقدير: هي حمالة الحطب، جاز الابتداء به وكفى الوقف على ما قبله لانقطاعه منه، والوقف على (الْحَطَبِ) كافٍ إذا جُعل (فِي جِيدِهَا) خبراً مُنقطعاً عن الأوّل، وإن جُعل خبراً ثانياً لقوله: (وَامْرَأَتُهُ) لم يكف الوقف قبله ولا حَسُنَ الابتداء به"[2].

وقال ابنُ جرير: "واختلَفَتِ القرأةُ في قراءةِ: (حَمَّالَةُ الْحَطَبِ)؛ فقرأ ذلك عامّة قرأة المدينة والكوفة والبصرة: (حَمَّالَةُ الْحَطَبِ) بالرّفع، غير عبد الله بن أبي إسحاق، فإنّه قرأ ذلك نصباً فيما ذُكِرَ لنا عنه. واختُلِفَ فيه عن عاصم، فحُكِيَ عنه الرّفعُ فيها والنّصب. وكأنّ من رفع ذلك جعله من نعت

---

[1]- القطع، ج2/826-827.

[2]- المكتفى، ص(636-637).

المرأة، وجعل الرّافع للمرأة ما تقدّم من الخبر، وهو (سَيَصْلَى)، وقد يجوز أن يكون رافعها الصّفةَ، وذلك قوله: (فِي جِيدِهَا)، وتكون (حَمَّالَةُ) نعتاً للمرأةِ. وأمّا النّصبُ فيه فعلى الذّمّ، وقد يحتمِلُ أن يكونَ نصبُها على القطع مِن المرأةِ؛ لأنّ المرأةَ معرفةٌ، و (حمالةَ الحطب) نكرةٌ"[1]. وقال العُكبري: "(وَامْرَأَتُهُ): فيه الوجهان: أحدهما: هو معطوف على الضّمير في (يَصْلَى)؛ فعلى هذا في (حَمَّالَةُ) وجهان: أحدهما: هو نعتٌ لما قبله. والثاني: تقديره: هي حمّالة... ويُقرأ (حمّالةَ) بالنّصب على الحال. والجيّد أن ينتصب على الذّم؛ أي: أذم أو أعني. والوجه الآخر: أن تكون امرأته مبتدأ، وحمالة خبره"[2].

ومنه فإنّ وقف الهبطيّ على (وامرأته) فيه بيان وجهٍ قرائي، وفيه أنّها مُتوعّدة بالنّار كزوجها حيثُ أنّ قراءة الرّفع من أوجهها الرفع على النّسق. قال الزّمخشريُّ عن قوله تعالى: (سيصلى): "والسين للوعيد، أي: هو كائن لا محالة وإن تراخى وقته"[3]. وقال ابنُ عطيّة: "وعطف قوله: (وامرأته) [وهي أم جميل أخت أبي سفيان] على المضمر المرفوع دون أن يُؤكّد الضمير بسبب الحائل الذي ناب مناب التّأكيد"[4]. أمّا الوقف على ما قبل (وامرأته) ثم وصله بما بعده أي: (وامرأته حمالة الحطب في جيدها حبل من مسد) لا يُعطي ولا يُؤكّدُ معنى الوعيد حيثُ ورد في تأويله أنّه نعتٌ لها يُرادُ به الماضي حيثُ كانت تجيء بالشّوك فتطرحه في طريق النّبي وطريق أصحابه ليعقرهم، وقيل كانت تمشي بالنّميمة وتنقل الحديث فتلقي العداوة بين النّاس. والإشارة إلى الحبل حقيقة وهو الذي ربطت به الشوك وحطبه، فالمسد شجر باليمن تصنعُ منه الحبال[5].

وممّا سبق مِن دراسةٍ لهذه المواضع يتبيّنُ أنّ الهَبْطيَّ رحمه الله تعالى عالمٌ راسخةٌ قدمُه في العلم، لم يأتِ بِبِدْعٍ من القول في وقفه وتقييده؛ فأغلبُ أوقافه هو مسبوقٌ إليها؛ لها معان في التّفسير يعضُدُها وجهٌ من الإعراب، وما كان له أن يُقَيّد هذه الأوقاف لولا اطلاعه وتبحّره في فنون العلم.

فما عسى المُنتقدين والمُنتقصين والذين يبخسُون النّاس أشياءهم أن يقولوا وقد علا صوت المُفسّرين والنُّحاة وعلماء الوقف والابتداء والقراءات في أغلب أوقافه ؟!

رحـــم الله علماءنـــا وجزاهـــم عنّـــا خيـــر الجـــزاء وأوفـــاه.

---

[1]- تفسير الطبري، ج718/24.

[2]- التبيان في إعراب القرآن،ص(1308).

[3]- الكشاف، ج456/6.

[4]- المحرر الوجيز، ج535/5.

[5]- ينظر: المصدر نفسه، ج535/5،تفسير البغوي، ج582/8.

الخاتمة

الخاتمة:

بعد هذه الرحلة الماتعة مع الوقف الهبطي؛ وما يسّر المولى سبحانه لي من خلاله الاطلاع على غيضٍ مِن فيضٍ مِن تركة سلفنا الصالح؛ ذلكم الرّكبُ المباركُ وما خلّفه مِن دُررٍ في التفسير والمعاني والقراءات والوقف والابتداء وإعراب للقرآن الكريم وغيرها أجِدُني مُضطرّاً لأن تكون أوّل نتائجي من هذا البحث ما يلي:

1- عُذراً أيُّها الرّكبُ أنّ أغلبَ أحفادِكم غافلون عن كُنُوزكم وآثاركم؛ بل إنّ البعضَ منها مازال التُّرابُ يُغطّيه، وإنّ العنكبوت اتّخذته لها بيتاً، وما انتُشِل وأُزيح عنه الغُبارُ فهو أسيرٌ يرجو فجراً صادقاً. وأصبح همُّ البعض السّعي وراء ما عند الغير يطلُبه حثيثاً على علّاته؛ يستبدلُ الذي هو أدنى بالذي هو خير. ولو أنّا نهضنا ببعضِ ما عندنا لَمَا كان الحال هو الحال، وأنّى لأُمّة تبغي الرِّيادة وهي ترى تُراثها عقدةً أخّرها عن الأُمم. فهلّا رجعنا وعُدنا إلى المَنبع لننطلق مرّة أُخرى وندع عنّا بُنيّات الطريق، فشتّان بين مَن يشربُ مِن منبع الماء ومَن يشربُ مِن مَجْراه(*).

2- لعلم الوقف والابتداء أهمّيّةٌ بالغةٌ في تلاوة كلام ربّ العالمين، ومبناهُ على علم التّفسير وعلم القراءات وأوجه الإعراب المختلفة التي يُقرُّها كلام العرب.

3- الأصلُ في الوقف والابتداء الاجتهاد بشرط ألا يُخالف ذلك الاجتهادُ تفسيراً معلوماً، أو يخرج عن أساليب اللغة العربية وسَمْتها.

4- للوقف معانٍ عدّة لُغة وكلّها مُضمّنةٌ في المعنى الاصطلاحي.

5- للوقف أنواعٌ وأحكامٌ اختلفَ العلماءُ في عددها وقد وقفتُ على اثني عشر نوعاً.

6- أبو عبد الله محمد بن أبي جمعة الهبطي عالمٌ من علماء المغرب الأقصى ت930هـ، وهو مُتبحّرٌ في علم التّفسير وعلم القراءات وعلم الوقف والابتداء وعلوم اللغة.

7- مُعظمُ أوقافه هو مسبوقٌ إليها من علماء التّفسير، والقراءات، والوقف والابتداء، والنّحو. فهو على درب القوم سائر.

8- هو متّبعٌ لا مُبتدع في أوقافه.

---

* – ليس هذا الكلام دعوة إلى القطيعة مع ما عند الغرب من علوم واكتشافات بل هو تصحيح لمن يرى الجمود والقوقعة في تراثنا وأنه لا يفتح الآفاق للرقي ، وأنّ التقدم هو عندهم فقط؛ وذلك فيما قرروه من علوم ومناهج تُيَسِّرُ سبل البحث. وهنا أهمس للمنغمس في هذه المناهج دون طوق نجاة بأنّ ثقافتنا غير ثقافتهم، ونصوصنا غير نصوصهم، بل النية غير النية ؛ قال تعالى: (ولن ترضى عنك اليهود ولا النصرى حتى تتبع ملتهم)البقرة(119).

9- بنى أوقافه على أُسسٍ رَصَدْتُ منها تسعة عشر أساساً، وهي إلى أكثر من ذلك أقرب لمن تتبع أوقافه وتدبّرها.

10- لأوقافه دلالاتٌ مُختلفة يرومُ بها إظهار معنىً جليٍّ أو خفيٍّ ذكره المُفسّرون، أو وجهٍ إعرابيٍّ يُدركُ بالتّأمّل، أو وجهٍ قِرائيٍّ عليه قُرّاء الأمصار، وغير ذلك.

11- انقسم العلماءُ في حكمهم على الهبطيّ وتقييده إلى: مُتعصّبين له غالين فيه، ومُنتقدين له طاعنين فيه، ومُنصِفين له قابلين لمُعظمه.

12- الصّوابُ مع المُنصفين؛ إذ الهبطيّ لم يخرج في أوقافه عمّن سبقه من أصحاب التّفسير والإعراب والوقف والابتداء.

13- الرّاجحُ أنّ أوقافه موجّهةٌ لأهل جمع القراءات وهم النُّخبة، فلا يضرُّ الهبطيَّ وقفُه في مواضعَ تحتاجُ إلى تقدير إعراب، وإلى إعمال ذهن لتجلية المعنى الخفي. فخطاب النُّخبة غير خطاب من دونهم.

14- أوقاف الهبطيّ أوقافٌ تدبريّة لا يفهمها إلا من اشتغل بعلوم القرآن وأمعن النّظر والفكر فيها، ولم يكن من المُستعجلين. فأغلبُ مَن انتقد الهبطيّ استعجل فلم يرجع إلى أهل الفنّ ممّن سبق الهبطيَّ، ولم يُمعن النّظر فيها.

هذا الذي ظهر لي من دراستي لمدونة (**تقييد وقف القرآن الكريم**) لمحمد بن أبي جمعة الهبطي –رحمه الله–، وهي مدونة جديرة بالدراسة لما تحويه من فوائد وكنوز، ومواضيع مختلفة.

كلّما دخلتُ في مبحث من المباحث السابقة وانتقلت من فصل إلى فصل إلا وتجلّت لي بعضُ العناوين والمواضيع المتعلقة بهذا الوقف، والتي يمكن بحثها والاشتغال عليها. ومنه فإني أدعو الباحثين وخاصة المشتغلين بالدراسات القرآنية واللغوية أن يلتفتوا إلى تراثنا المغاربي؛ ومنه هذا التقييد بُغية نثر الغبار عنه أوّلاً، والإفادة منه ثانياً، وبيان ما لأهل المغرب الإسلامي من جهود في خدمة العلم ثالثاً. والله الـــمُوَفِّق.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

1 - القرآن الكريم:

أ - **رواية ورش** عن نافع من طريق أبي يعقوب الأزرق:

- مصحف التجويد برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، دار المعرفة، دمشق، سوريا، طبعة 1434هـ.
- مصحف برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، دار المعرفة، الدار البيضاء، المغرب، دون سنة الطبع.
- مصحف الحاذق الصّغير برواية ورش عن نافع من طريق الأصبهاني، ضبط وتنسيق: عبد المجيد بن علي رِيّاش، دار ابن الحفصي، سطيف، الجزائر. سنة2014م
- مصحف برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق (صيغة ورد).
- اعتمدتُ في عدّ الآيات ومواطنها على العد المدني الأخير؛ إذ هو المُعتمد في قراءة نافع حسب ما جاء في مصحف الحاذق الصغير.

ب - **رواية قالون** عن نافع من طريق أبي نشيط محمد بن هارون:

- مصحف التجويد برواية قالون عن نافع من طريق أبي نشيط، دار المعرفة، دمشق، سوريا، طبعة 1434هـ.

2 - كتب السنة:

1- الأدب المفرد الجامع للآداب النبوية، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ت256هـ، تح:محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق، السعودية، ط2، سنة1421هـ/2000م.

2- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان، ط2، سنة1422هـ/2002م.

3- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، إصدار وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، دار السلام، الرياض، السعودية، ط1، سنة1417هـ/1997م.

4- صحيح سنن التِّرمِذيّ، محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ التِّرمذيّ ت279هـ، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط1، سنة1420هـ/2000م.

5- صحيح سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني ت275هـ، تح: محمد ناصر الدين الألباني، غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، سنة1423هـ/2002م.

6- صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النَّيسابوري ت261هـ، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، سنة1412هـ/1991م.
7- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت852هـ، المكتبة السلفية، تص: محب الدين الخطيب.

3- كتب التفسير:

1- البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ت745هـ، تح: عادل أحمد عبد الموجود وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، سنة1413هـ/1993م.
2- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور ت1394هـ، الدار التونسية للنشر، تونس، سنة1984م.
3- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبي ت756هـ، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، دون سنة الطبع.
4- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ت538هـ، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط1، سنة1418هـ/1998م.
5- المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ت546هـ، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، سنة1422هـ/2001م.
6- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ت310هـ، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، مصرط1، سنة1422هـ/2001م.
7- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي ت210هـ، تح: محمد فؤاد سَزْكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، دون سنة الطبع.
8- معالم التنزيل، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي ت516هـ، تح: محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة، الرياض، السعودية، ط1، سنة1409هـ/1989م.
9- مفاتيح الغيب، محمد الرازي فخر الدين بن ضياء الدين عمر ت604هـ، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، سنة1401هـ/1981م.

4 - كتب القراءات والتجويد :

1- التحديد في الإتقان والتجويد، أبو عمرو عثمان الداني ت444هـ، تح: غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، ط1، سنة1421هـ/2000م.

2- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط3، سنة1399هـ/1979م.

3- النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، إبراهيم المارغني، دار الفكر، لبنان، سنة1415هـ/1995م.

4- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تص: علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دون سنة الطبع.

5- تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عمّا يقع لهم من الخطإ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، أبو الحسن علي بن محمد النوري الصفاقسي ت1053هـ، تص: محمد الشاذلي النيفر، نشر مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، دون سنة الطبع.

6- شرح الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، أبو عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري القيسي ت834هـ، تح: الصِّدِّيقي سيدي فوزي، ط1، سنة1421هـ/2001م.

7- غاية المريد في علم التجويد، عطيّة قابل نصر، ط4، سنة1414هـ/1994م.

8- فن التّرتيل وعلومه، أحمد بن أحمد الطويل، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، ط1، سنة1420هـ/1999م.

9- قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش، عبد الهادي حميتو، منشورات وزارة الأوقاف، المملكة المغربية، سنة1424هـ/2003م.

10- لطائف الإشارات لفنون القراءات، أحمد أبو العباس ين محمد بن أبي بكر القسطلاني، تح:مركز الدراسات القرآنية مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، سنة1434هـ.

11- متن الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، أبو الحسن علي بن محمد الرباطي، تح: نور الدين افرحاتن، دار الإمام مالك، الجزائر، ط1، سنة1435هـ/2014م.

12- منظومة المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه، ابن الجزري، تح: أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات، جدة، السعودية، ط4، سنة2006م.

13- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، السعودية، ط2، دون سنة.

5- كتب إعراب القرآن الكريم:

1- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري ت616هـ، تح: علي محمد البجاوي، دون سنة.
2- إعراب القرآن الكريم وبيانه، محي الدين الدرويش، دار ابن كثير، ط7، سنة1999م.
3- معاني القرآن وإعرابه، الزّجّاج أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِي ت311هـ، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، لبنان، ط1، سنة1408هـ/1988م.

6- كتب الوقف والابتداء:

1- الأثر العقدي في الوقف والابتداء، جمال بن إبراهيم القرش، الدار العالمية، الإسكندرية، مصر، ط1، سنة1431هـ/2010م.
2- القطع والائتناف، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النّحّاس ت338هـ، تح: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، سنة1413هـ/1992م.
3- المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتدا، زكريا بن محمد الأنصاري ت926هـ، تعليق: شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، سنة1422هـ/2002م.
4- المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عزّ وجلّ، أبو عمرو عثمان الدّاني الأندلسي، تح: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، سنة1407هـ/1987م.
5- الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، أبو جعفر محمد بن سعدان الكوفي الضرير ت231هـ، تح: أبو بشر محمد خليل الزّروق، مركز جمعة الماجد للثقافة والتّراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، سنة1423هـ/2002م.
6- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري ت328هـ، تح: محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، سنة1391هـ/1971م.
7- علل الوقوف، أبو عبد الله محمد بن طيفور السِّجاوندي ت560هـ، تح: محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط2، سنة1427هـ/2006م.

8- معالم الاهتداء إلى معرفة وقوف الابتداء، محمود خليل الحُصري ت1980م، مكتبة السنة، القاهرة، مصر، ط1، سنة1423هـ/2002م.
9- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني (من علماء ق11)، تعليق: شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، سنة1422ه/2002م.
10- منحة الرؤوف المُعطي ببيان ضعف وقوف الشيخ الهبطي، عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري ت1413هـ، دار الطباعة الحديثة، الدار البيضاء، دون سنة.
11- منهجية ابن أبي جمعة الهبطي في أوقاف القرآن الكريم، بن حنفية العابدين، دار الإمام مالك، الجزائر، ط1، سنة1427هـ/2006م.
12- وقوف القرآن وأثرها في التّفسير، مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، سنة1431هـ.

7 - المعاجم والتراجم:

1- التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني ت816هـ، مكتبة لبنان، بيروت، ط 1985م.
2- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حمّاد الجوهري ت392هـ، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، لبنان، ط4، سنة 1990م.
3- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ت817هـ، تح وطبع: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط8، سنة 1426هـ/2005م.
4- القراء والقراءات بالمغرب، سعيد أعراب، دار المغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، سنة 1410هـ/1990م.
5- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرّافعي، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيّومي ت770هـ، تح: عبد العظيم الشنّاوي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2.
6- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب المصرية، القاهرة، سنة 1364هـ.
7- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالرّاغب الأصبهاني ت502هـ، تح: محمد سيد كيلاني، دون سنة.

8- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تح: مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت، سنة 1408هـ/1987م.
9- جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام مدينة فاس، أحمد بن القاضي المكناسي، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، سنة 1973م.
10- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دون سنة.
11- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، سنة 1423هـ/2003م.
12- لسان العرب، ابن منظور، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، مصر، دون سنة.
13- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت395هـ، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، سنة 1399هـ/1979م.
14- نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، محمد بن الطيب القادري، تح: محمد حجي وغيره، دار المغرب، سنة 1397هـ/1977م.

8 - الرسائل الجامعية:

1- الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء، أبو محمد عبد الله النّكزاوي، تح: مسعود أحمد سيد محمد إلياس، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، سنة 1413هـ.
2- التوجيه النّحوي للوقف الهبطي في القرآن الكريم وأثره في المعنى، ربيعة خفة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، سنة 1437هـ/2016م.
3- أثر المعنى في تعدد وجوه الإعراب في كتاب التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العُكبري، إبراهيم حسين علي صُنْبع، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، السعودية، سنة 1420هـ/1999م.
4- تقييد وقف القرآن الكريم، محمدبن أبي جمعة الهبطي، تح: الحسن بن أحمد وكاك، رسالة دكتوراه، مطبعة النّجاح، الدار البيضاء، المغرب، ط1، سنة 1411هـ/1991م.
5- شرح قصيدة أبي مزاحم الخاقاني للإمام أبي عمرو الدّاني، تح: غازي بن بنيدر العَمري، رسالة ماجستير، سنة 1433هـ.

9-المقالات:

1- وقوف القرآن، عبد الله بن محمد الصديق الغماري، مجلة دعوة الحق، العدد9، سنة 1973م.

10-الدواوين:

1- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القُرشي، تح: علي محمد البجاوي، نهضة مصر للطباعة والنّشر والتّوزيع، دون سنة.

2- ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط5، دون سنة.

3- ديوان زهير بن أبي سلمى، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، سنة 2005م.

4- ديوان طرفة بن العبد، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، سنة 2003م.

5- ديوان عمرو بن كلثوم، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، سنة 1991م.

11-كتب أخرى:

1- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تح: مركز الدراسات القرآنية مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، دون سنة.

2- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ت316هـ، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، دون سنة.

3- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ت794هـ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط3، سنة 1404هـ/1983م.

4- التبيان في آداب حملة القرآن، أبو زكريا يحي بن شرف النّووي ت676هـ، تح: محمد الحجار، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط4، سنة 1417هـ/1996م.

5- الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2، سنة 1405هـ/1985م.

6- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت180هـ، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، سنة 1408هـ/1988م.

7- اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط 1994م.

8- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت769هـ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، مصر، ط20، سنة 1400هـ/1980م.
9- شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطّائي الجياني الأندلسي ت672هـ، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، مصر، ط1، سنة 1410هـ/1990م.
10- شرح المفصل للزمخشري، أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي ت643هـ، تق:إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، سنة1422هـ/2001م.
11- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي ت761هـ، اعتناء: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، سنة1422هـ/2001م.
12- صفة صلاة النّبي، الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، دون سنة.
13- متن الألفية، محمد بن عبد الله بن مالك لأندلسي ت772هـ، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، سنة 1997م.
14- معاني النحو، فاضل صالح السّامرّائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، مصر، ط2، سنة 1423هـ/2003م.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

إهداء
مقدمة ..... أ
مدخل 2
الفصل الأول : الوقف والابتداء 5
المبحث الأول : تعريف الوقف والابتداء 6
أ – 1 – الوقف لغة 6
أ – 2 – الابتداء لغة 7
ب – 1– الوقف اصطلاحا 10
ب – 2– الابتداء اصطلاحا 11
ج – تعريف علم الوقف والابتداء 12
المبحث الثاني : أهمية الوقف والابتداء 13
– قول ابن النّحاس 13
– قول ابن عمر رضي الله عنهما 13
– قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه 14
– قول أبي عمرو الداني 14
– قول ابن الجزري 14
– قول ابن مسعود رضي الله عنه 14
– قول أبي بكر الأنباري 14
– قول النّكزاوي 15
المبحث الثالث : أنواع الوقف والابتداء وأحكامهما 17
أولا: أنواع الوقف 17
القسم الأول : باعتبار حال الواقف 17
1– الوقف الاضطراري 17
2– الوقف الاختباري 17

3- الوقف الانتظاري 17
4- الوقف الاختياري 18
القسم الثاني : باعتبار الموقوف عليه 18
أ – كيفية الوقوف على الكلمة (ما يوقف به) 18
ب – ما ينبني عليه الوقف من معانى 19
1- الوقف السنّة (السنّي) 19
2- الوقف اللازم أو وقف البيان 20
3- الوقف التام 21
4- الوقف الكافي 21
5- الوقف الحسن 22
6- الوقف القبيح 22
7- الوقف الجائز 23
8- الوقف المرخص ضرورة 23
9- وقف المعانقة 24
10- وقف التعسف 24
11- وقف الازدواج 24
12- الوقف المطلق 25
ثانيا: أنواع الابتداء 26
الفصل الثاني : الوقف الهبطي 28
المبحث الأول : التعريف بالهبطي ووقفه 29
أ – التعريف بالهبطي 29
1- المولد والنشأة 29
2- شيوخه 29
3- تلاميذه 29
4- مكانته العلمية 29
5- وفاته وآثاره 30
ب- التعريف بوقفه 30

ج- علامة الوقف (صه) 32
المبحث الثاني : أسس الهبطي في وقفه 33
1- الاتباع 33
2- الاجتهاد 33
3- التخفيف 34
4- إعانة أهل القراءات في جمعهم 34
5- تنظيم أصوات الجماعة في الحزب الراتب 34
6- تحقيق ترتيل القرآن 35
7- مراعاة الإعراب والمعنى 35
8- تحقيق أغراض عقدية 36
9- الاختبار 36
10-فساد المعنى بالوصل 36
11-إعانة الطلاب على ضبط المتشابه 37
12-وقوف تدبرية 37
13-الوقف على الأوامر والنواهي والفصل بينهما 38
14-الوقف على الاستفهام 38
15-الوقف المتلازم أو المتعانق 38
16-وقف الازدواج 39
17-الوقف قبل (لكن) 39
18-الوقف قبل الاستثناء المنقطع 39
19-الوقف على (كلا) و (بلى) 40
المبحث الثالث : رأي العلماء في الوقف الهبطي 41
1- المتعصبون 41
2- المنتقدون 41
3- المنصفون 44

الفصل الثالث : الأوقاف المنتقدة على الهبطي 49
تمهيد 50
1- سورة الفاتحة 54
2- سورة البقرة 55
3- سورة آل عمران 63
4- سورة النساء 65
5- سورة المائدة 66
6- سورة الأنعام 68
7- سورة الأعراف 71
8- سورة الأنفال 72
9- سورة التوبة 74
10- سورة يونس 75
11- سورة يوسف 75
12- سورة الرعد 76
13- سورة الحجر 77
14- سورة النحل 78
15- سورة الإسراء 78
16- سورة الكهف 79
17- سورة مريم 81
18- سورة المومنون 83
19- سورة الشعراء 83
20- سورة العنكبوت 83
21- سورة لقمان 84
22- سورة فاطر 84
23- سورة ص 85
24- سورة الأحقاف 85
25- سورة محمد 85

26- سورة الذاريات 87
27- سورة النبأ 89
28- سورة المسد 91
الخاتمة 95
المصادر والمراجع 98
فهرس الموضوعات 107